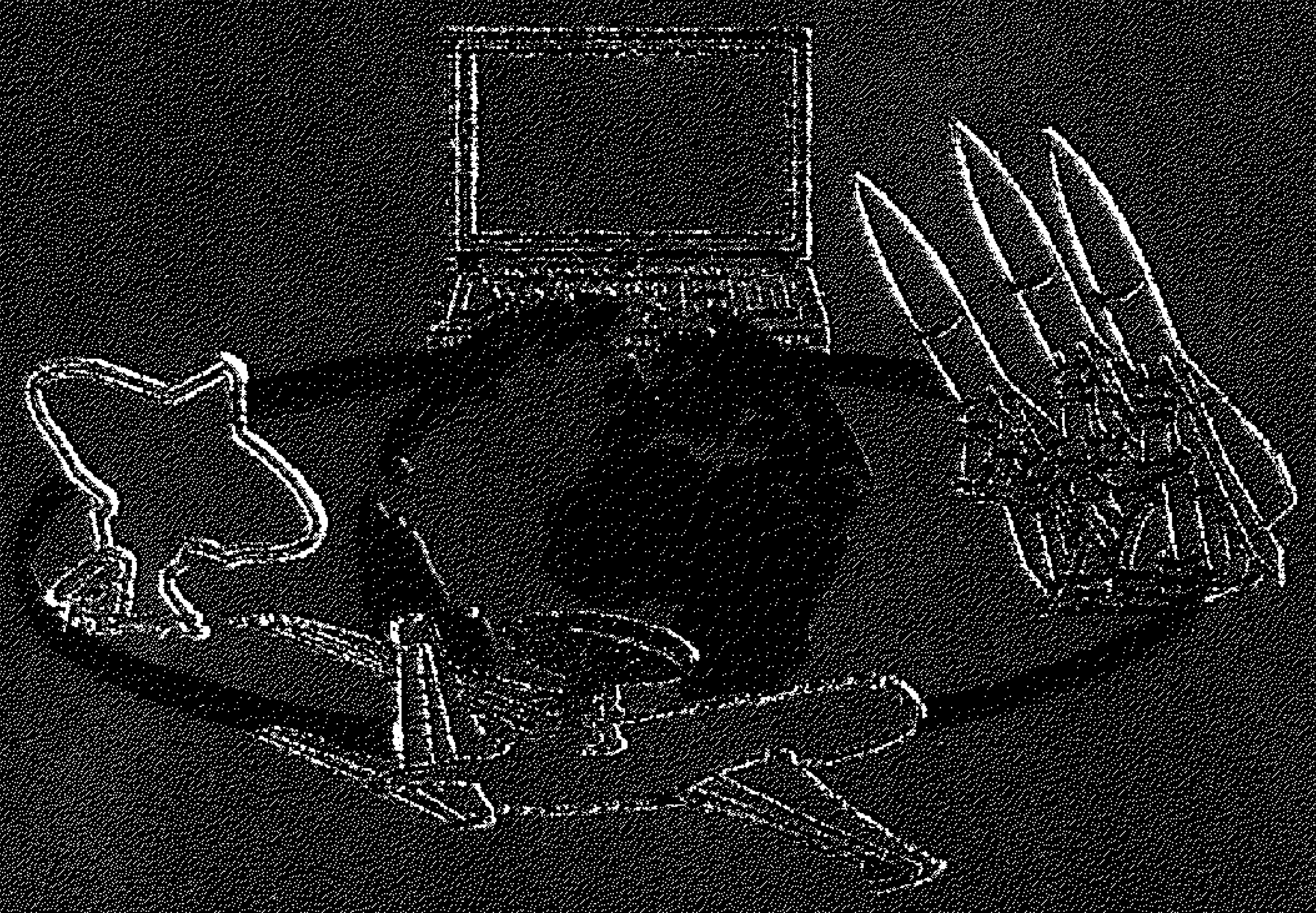
موسوعة
عالم المخابرات
كل شيء عن الجاسوسية والاستخبارات في العالم



NOBILIS

موسوعة عالم المخابرات

كلّ شيء عن الجاسوسيّة والاستخبارات في العالم

الجاسوسيّة والإرهاب

أسعَد مفرِّج

ولجنَة من البَاحثين

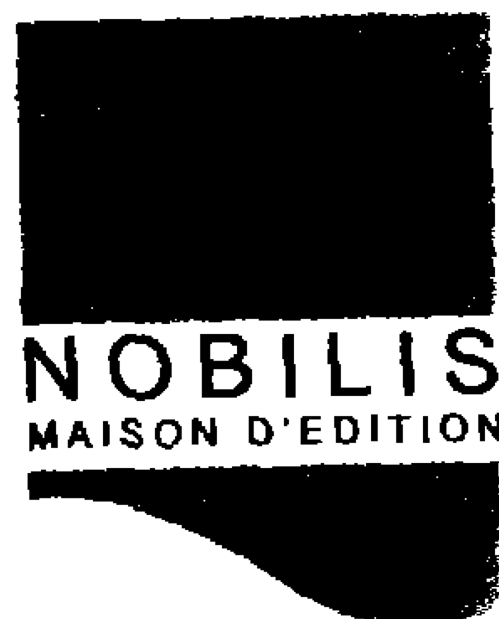
موسُوعَة

عَالـــم المُخابَرات

كُلُّ شيء عن الجاسوسيَة والاستخبارات في العَالَم

الجزء العشرون

الجَاسُوسيَّة والإرهَاب



جميع الحقوق محفوظة للناشر

٢٠٠٥

إسم المَجموعة : عَالــــــم المُخابَرات

كُلٌّ شيء عن الجاسوسيَّة والاستَخبارَات في العالَم

إسم الكتاب : الجاسُوسيَّة والإرهَاب

الجزء : العشرون

المؤلّف : أسعَد مفرّج ولجنَة من البَاحثين

قياس الكتَاب : ٢٠ × ٢٨

مكان النَشر : بيروت

دار النَّشر والتَّوزيع : NOBILIS

تلفاكس : ٥٨١١٢١ ـ ١ ـ ٩٦١

: ٥٨١١٢١ ـ ٣ ـ ٩٦١

يُمنع نسخ أو اقتباس أيّ جزء من هذه المجموعة أو خزنه في نظام معلومات إسترجاعيّ أونقله بأيّ شكل أوّ أيّ وسيلة إلكترونيّة أو ميكانيكيّة أو بالنسخ الفوتوغرافي أو التسجيل أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على إذن خطّيّ مسبق من الناشر.

التّعريف بالإرهَاب

يذهب بعض المفكّرين إلى القول إنّ كلمة إرهاب بمعنى Terrorisme لم تتبلور في مضمونها الحديث، إلاّ في القرن العشرين. ففي ضوء تطوّر الثورة الفرنسيّة وتدابير قادتها المتعاقبين، ظهرت ابتداء من العام ١٧٩٤ كلمة Terrorisme المشتقّة من كلمة "رهبة Terreur" المشتقة بدورها من أصل لاتينيّ هو Tersere وTerrere ومعناهما "جعله يرتعد ويرتجف". وكان قد جاء تعريف الـ Terreur في قاموس الأكاديميّة الفرنسيّة في العام ١٦٩٤ بأنّ معناه "رعب، خوف شديد، إضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شرّ حاضر أو خطر قريب".

وبنوع من التفصيل الدقيق لهذا الموضوع، قدّم "جوليان فروبند" محاولة للتعريف، فاعتبر أنّ "الإرهاب يقوم على استعمال العنف دون تقدير أو تمييز، بهدف تحطيم كلّ مقاومة، وذلك بإنزال الرعب في النفوس". ويضيف بأنّ الإرهاب "لا يرمي فقط، كما يفعل العنف، إلى القضاء على أجساد الكائنات وتدمير الممتلكات الماديّة، بل يستعمل العنف بشكل منسّق ليخيف النفوس ويرهقها؛ أيّ أنّه يستعمل جثث العنف ليزرع اليأس في نفوس الأحياء".

تاريخ البشريّة حافل بعمليّات الإرهاب، إن كان ذلك على المستوى الفرديّ أو المؤسّساتيّ أو على مستوى الدولة، مع الفوارق، طبعًا، بين حدث وآخر. وإذا غصنا في هذا الموضوع انتصبت أمام أذهاننا إبادة "الهنود الحمر" في موطنهم الأصليّ

الأميركيّ على أيدي "المتحضّرين البيض"، وكذلك القنبلة النوويّة التي ضربت بها "هيروشيما" اليابانيّة في ٦ آب أغسطس ١٩٤٥، وبعدها بأيّام ثلاثة قنبلة "ناغازاكي"، حيث أبيد آلاف البشر خلال دقائق معدودة، وحلّ الدمار والخراب في كلّ زاوية... إضافة إلى ما حلّ في التربة من فساد لعشرات السنين، وقتل الحياة فيها[١]... وصولاً إلى عمليّة ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ التي استعملت فيها الطائرات المدنيّة المليئة بالركّاب كصواريخ في عمليّات إنتحاريّة لضرب أهداف مدنيّة وعسكريّة في نيو يورك وواشنطن.

في الثامن من آذار ـ مارس ١٩٨٧، أقرّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بأغلبيّة ١٥٣ صوتًا ضدّ صوتين، هما الولايات المتّحدة وإسرائيل، قرارًا طالبت فيه الأمين العام للأمم المتّحدة أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن الإرهاب الدوليّ بكلّ جوانبه وبشأن طرق ووسائل مكافحته بما في ذلك "عقد مؤتمر دوليّ" تحت إشراف الأمم المتّحدة لتحديد الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرير الوطنيّ، وقد أقرّت نصوص القرار المتضمّن صيانة الحقّ غير القابل للتصرّف في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت النظم الاستعماريّة والعنصريّة والاحتلال الأجنبيّ وغير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبيّة، وأقرّت شرعيّة كفاحها ولا سيّما كفاح حركات التحرير الوطنيّ. ودان القرار جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب، وحثّ جميع الدول وأجهزة الأمم المتّحدة على الإسهام في القضاء التدريجيّ على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدوليّ، وأن تولي اهتمامًا خاصًّا لجميع الحالات بما فيها الاستعمار والعنصريّة والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة

---

١ ـ زهر الدين د. صالح، ملفّ الاستخبارات الإسرائيليّة، في موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣) ص٧ ـ ٨.

لحقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة، وأيضًا الحالات التي تنطوي على سيطرة أجنبيّة واحتلال أجنبيّ، التي يمكن أن تولّد الإرهاب الدوليّ، وتعرّض السلم والأمن الدوليّين للخطر.

كما تمّ التأكيد في القرار المذكور على عدم المساس بأيّ طريقة بحقّ تقرير المصير والحريّة والاستقلال للشعوب المحرومة. وهذا التأكيد مستمَدّ من ميثاق الأمم المتّحدة لصالح الشعوب الرازحة تحت النظم الاستعماريّة والعنصريّة والاحتلال أو أيّ شكل إستعماريّ آخر.

وذكر القرار أيضًا عدم المسّ بحقّ هذه الشعوب في الكفاح لتحقيق هذه الغاية والسعي من أجل الدعم لهذا الحقّ والحصول عليه وفقًا لمبادئ الميثاق.

ومن جهة ثانية، فإنّ المراقبين السياسيّين في الأمم المتّحدة أكّدوا أنّ سياسة الجمهوريّة العربيّة السوريّة بقيادة الرئيس حافظ الأسد قد سجّلت نجاحًا عالميًّا بإقرار الأمم المتّحدة للمبادرة العربيّة السوريّة لتحديد معنى الإرهاب والتمييز بينه وبين "نضال الشعوب" من أجل قضاياها العادلة وتحرير أراضيها، وإنّ هذا النجاح الدولي لا يعكس قوّة المبادئ التي تدافع عنها سوريا فحسب، بل يعكس أيضًا ذلك السقوط الذريع للمحاولات المستميتة التي قامت بها الولايات المتّحدة وإسرائيل وأجهزة الحرب النفسيّة التابعة لهما للخلط بين الإرهاب وحركات التحرّر.

ومن الجدير بالذكر أنّ الرئيس حافظ الأسد كان قد طرح في خطاب له أمام المؤتمر الحادي والعشرين للاتّحاد العامّ لنقابات العمّال في سوريا فكرة عقد مؤتمر دوليّ لتعريف الإرهاب والتمييز بين الإرهاب كفعل مدان ومرفوض وبين النضال المشروع للشعوب من أجل الحريّة والاستقلال. وأخيرًا يعتبر نجاح هذا القرار من على منبر الأمم المتّحدة أي النجاح على الصعيد الدوليّ تجسيدًا لرغبة المجتمع الدوليّ

ولا سيّما قوى التحرّر العالميّة في تبنّي طلب سوريا الذي هو بالأصل طلب الرئيس حافظ الأسد لتعريف الإرهاب[1].

في هذا الوقت، يرى باحثون مناهضون لسياسة الغرب "أنّ الليبراليّين من الاستخبارات الغربيّة يميّزون بين نوعَين من النشاط التخريبيّ الذي تديره أجهزة الاستخبارات الغربيّة، وبادئ ذي بدء، وكالة المخابرات المركزيّة. أوّلاً، الإرهاب الجماعيّ كالذي حدث في أمثلة السلفادور وغواتيمالا حيث مارست التجمّعات الفاشيّة، التي تحميها واشنطن، سياسة الإبادة الجماعيّة ضدّ شعوبها، وثانيًا، الإرهاب الفرديّ كتفجير الطائرات في الجوّ والسفن في المرافئ أو أثناء سيرها، والقطارات وسيّارات الباص والسيّارات الصغيرة، واغتيال وقتل رجالات الدولة والسياسة والمجتمع، واختطاف الشخصيّات المعروفة البارزة وما شابه ذلك.

ويخفي منظّمو الإرهاب الفرديّ أعمالهم تحت ستار التعبير عن العواطف القوميّة والدينيّة، أو الصراع السياسيّ الداخليّ الأهليّ، أو الميول والاتّجاهات الفوضويّة بين الشبيبة، أو انبعاث الخلايا اليمينيّة واليساريّة المتطرّفة المسلّحة في المجتمعات البورجوازيّة كـ "الهادئة"، أو تغلغل "جراثيم" الإرهاب القادمة من البلدان الاشتراكيّة. ولكن، مهما كانت الستائر والأقنعة التي يتخفّى بها الإرهابيّون، فآثار الدماء تقود، على أيّ حال، إلى وكالات المخابرات وشريكاتها، التي تنسّق أعمالها في إطار أحلاف عدوانيّة[2].

---

١ ـ الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٨٩) ٣: ١٠٢ ـ ١٠٤.

٢ ـ فيتالي فاشيلفتش بتروستكو، البيت الأبيض والاستخبارات الأميركيّة، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، ١٩٨٩) ص٣١٢ ـ ٣١٣.

ويعرّف بعضهم[1] "العمليات شبه العسكرية" التي تقوم بها مخابرات دولة ما في دولة أخرى مستهدفة بأنّها "عمليّات إرهابيّة"، تعتمد على مجموعات مدرّبة بشكل يمكّنها من القيام ببعض الأعمال القتاليّة والأنشطة التخريبيّة والتدميريّة المعروفة، وغالبًا ما تكون هذه الجماعات من العناصر المسرّحة والمفصولة من القوات النظاميّة المختلفة، وجماعات مقاتلة من الميلشيات الحزبيّة المدربة على عمليّات التسلّل والمراوغة، والهروب عبر الحدود، وعلى عمليّات التسلّل البرّي والاسقاط الجوّي ليلاً، وعلى الرماية المختلفة بالمسدّسات والبنادق والمدافع الرشّاشة، وعلى زرع المتفجّرات، وعلى القتال في الغابات والجبال والسهول والأماكن الوعرة...

---

١ ـ صالح محمود عابدين، المخابرات والأمن والجاسوسيّة، مكتبة مدبولي (القاهرة،٢٠٠٣) ص٧٩.

تَعاوُنٌ سوفياتي أميركي مبكّر ضدّ الإرهاب

شهدت السنوات الأولى من حكم غورباتشيف تغييرات كبيرة في موقف الـ K.G.B من الإرهاب. فابتعاد موسكو المتزايد عن بعض حلفائها الإرهابيين واضح بشكل خاصّ في حالة العقيد القذافي. كان التحوّل مظاهرة الليبيين المعادين للنظام في ١٧ نيسان - إبريل ١٩٨٤ أمام السفارة (مكتب الشعب) في لندن في سان جايمس سكوار؛ أطلق ضابط استخبارات ليبيّ النار بواسطة رشاس ستيرلنغ من شباك من الطابق الأوّل فقتل الشرطيّة إيفون فليتشر. قطعت بريطانيا العلاقات الدبلوماسية وطردت أكثر من ٦٠ دبلوماسيًا ليبيًا وموالين آخرين للقذافي. وتحدثت البرافدا عن الجريمة بصراحة غير معتادة آنذاك: "انفجرت طلقات نارية فجأة... وقُتلت شرطية بريطانية كما جُرح أشخاص آخرون كثيرون... بالإضافة إلى ذلك، أَعلَمت واشنطن أنّ أحد أقمارها الصناعية للتجسس اعترض رسالة مرموزة من طرابلس إلى لندن حيث تلقّى مكتب الشعب الليبيّ الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين. تبع هذه المعلومة، في اليوم التالي، قرار للسلطات البريطانية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا". رغم أنّ التكذيب الرسميّ من طرابلس المتعلّق بهذه الرواية نُشر كما ينبغي في المجلة، فإنّ البرافدا لم تشكّك في مسألة ما إذا كان الرصاص قد أُطلق أم لا من "مكتب الشعب".

رغم ذلك كان الـ K.G.B يعرف عن مقتل إيفون فليتشر أكثر ممّا قالت البرافدا لقرائها. في اليوم التالي من الحدث، أُعلم مقرّ لندن بواسطة برقية أنّ المركز تلقّى

معلومات موثوقة تقول إنّ القذّافي أمَرَ شخصيًا بإطلاق النار، وتكشف الرسالة أنّ مطلق نار ممتاز من محطة الاستخبارات الليبية في برلين الشرقية ركب طائرة لندن من أجل مراقبة العملية. في ما بعد، مال "المركز" لإظهار بعض التعاطف مع الرأي الذي أعطاه الرئيس ريغان بالقذافي: إنّه "همجي". واعتبر المركز خطاب القائد الليبيّ لمدة ٣ ساعات أمام مؤتمر الشعب في آذار ـ مارس ١٩٦٥ والذي يدعو فيه إلى التغلّب على "الكلاب الشاردة" دليلاً إضافيًا على أنّه أصبح مجنونًا... فقد قال القائد الليبيّ: "لنا الحقّ، الشرعيّ والمقدّس، بالعمل: إنّه شعب كامل يصفّى في وضح النهار معارضيه، في الداخل كما في الخارج". أعلن أيضًا عن إنشاء قوة من "المتربصين" مؤلفة من ١٥٠ إرهابيًا مدرّبين بشكل كبير ومستعدّين للقيام بتصفيات في العالم أجمع.

استاء المركز أيضًا من ميل القذافي إلى إعطاء أموال، متفجرات وأسلحة آتية من الكتلة السوفياتية إلى الفرع المؤقّت للجيش الجمهوريّ الإيرلنديّ. في نهاية السبعينات، حين كتبت الصحافة البريطانية أنّ الجيش الجمهوري الإيرلنديّ المؤقّت حصل على أسلحة سوفاتية، أجرى ضابط كبير في الـ K.G.B تحقيقًا طارئًا واكتشف أنّ العتاد جاء من ليبيا. عندئذٍ، تبنّى الكرملن وجهة النظر الشكلاويّة وبحسبها هو غير مسؤول عمّا يفعله القذافيّ بمشترياته الضخمة من الأسلحة. في وسط الثمانينات، اتخذ موقفًا أقلّ طلاقة. إذ قَلِقَ من الدعاية المضادة بسبب استعمال الإرهابيين لأسلحة سوفياتية.

في السبعينات والثمانينات، ولعدّة مرّات، قام الجيش الجمهوريّ الإيرلنديّ الموقت بمحاولات تقرّب من ضباط الـ K.G.B في دبلن ومن ضباط في مقرّ لندن يذهبون إلى بلفاست تحت تغطية صحافية. بعد أن تلقّى المركز تقريرًا عن هذه المحاولات، رفض متابعتها. بشكل عامّ، كان مقرّ دبلن غير مهيأ للاتصال بمجموعة غير شرعية بسبب اقتناعه باستحالة المحافظة على الأسرار تقريبًا في جمهورية إيرلندا، ويؤكد ضباط

الـ K.G.B أنّه يكفي الإصغاء إلى المحادثات في عدد معيّن من الأماكن التي يؤمّها أنصار "سنّ فين" لمعرفة أشياء مذهلة. في شباط ـ فبراير ١٩٨٥، ذهب إلى دبلن المسؤول عن المديرية الثالثة، نيقولاي غريبين، الذي نشر كتابًا عن إيرلندا الشمالية منذ عدة سنوات، من أجل مراقبة مقرّ الـ K.G.B فيها وفحْص نشاطه. واستخدم المركز بشكل متزايد إيرلندا كحقل تدريب للشباب غير الشرعيين الذين يتأقلمون مع الحياة الإيرلندية والبريطانية بفضل تدريبات لمدة ٦ أشهر أو أكثر قبل إرسالهم للعمل ضدّ أهداف يعتبرها الـ K.G.B أكثر أهمية.

في وسط الثمانينات، ازداد اشمئزاز الاتحاد السوفياتي أكثر فأكثر من التورّط مع مجموعات إرهابية وذلك جزئيًا بسبب خوفه المتعاظم من أن يصبح هو نفسه هدفًا جديدا لها. في نيسان ـ إبريل ١٩٨٥، ذكرت برقية ـ منشور من المركز موقّعة من كريوتشكوف نفسه سلسلة من الانفجارات جرت في بلغاريا خلال شهري آب ـ أغسطس وأيلول ـ سبتمبر من السنة السابقة. ورغم معرفة الجناة، أكّد كريوتشكوف أنّ الطابع المتكامل للوسائل المستخدمة يضع إمكانية ضلوع "مصلحة خاصّة" غربية. فالميل الطبيعيّ لرئيس الـ PDG يدفعه نحو نظرية المؤامرة ويقوده إلى الشكّ بوجود مؤامرة غربية تهدف إلى استخدام الإرهاب من أجل زعزعة الكتلة السوفياتية. وخشي أن يُعبر استعمال مهاجرين بلغاريين في أعمال إرهابية سابقة من أجل عمليات مشابهة في بلدان اشتراكية أخرى. واقترح أن تتصل المراكز بقوات الشرطة المحلّية للتأكيد على الحاجة إلى تضامن عالمي ضد الإرهاب.

في الواقع، كانت قد بدأت استشارة كهذه في خلال سنواته الأربع كسفير مقيم في لندن، من ١٩٨٠حتى ١٩٨٤، اتّصل غوك ١٢ مرة بالشرطة من أجل معلومات تتعلّق بالإرهابيين، الشرق أوسطيين في معظم الأحيان. كان همّه الرئيسيّ إنذار البريطانيين

بتهديدات لأهداف سوفياتية لكنّه أعطى أيضًا معلومات عن هجومات محتملة ضد مواطنين غير سوفيات.

في نفس الوقت تقريبًا الذي وصلت فيه البرقية - المنشور من كريوتشكوف حول الانفجارات البلغارية، تلقّى غورديفسكي ايضًا التماسًا من إيوري إيفانوفيتش دنوزدوف، سفير سابق في نيويورك ومسؤول عن المجلس الإداريّ "س" (عمليات غير شرعية وخاصّة)، يتعلّق الأمر بسلسلة غريبة من الطلبات الخاصّة بالإرهاب وبالعمليات الخاصّة. كان الطلب الأكثر غرابة ربّما نسخة عن فيلم Who Dares Wins يعتقد دنوزدرف أنه يمكن أن يكشف بعض الوسائل العمليّانيّة لمصلحة العمليات الخاصة البريطانية. أمّا العناصر الأخرى المطلوبة فتتضمّن معلومات عن مجموعات إرهابية يسارية، وعن وحدات عسكرية بريطانية خاصّة، وعن بيْع الأسلحة وعن الجرائم التي جرت في ظروف خاصة أو غامضة. أراد المجلس الإداريّ "س" أيضًا تفاصيل عن الدروع الواقية من الرصاص التي تزن أقلّ من ٢ كلغ والمصنوعة على حدّ قوله في بريطانيا. ودنوزودوف قارئ مداوم لفريديريك فورسايت وقد أعلن لغورديفسكي أنّ رواية هذا الأخير "البروتوكول الرابع" "قراءة أساسية". ففي الواقع، يتصدّى الكتاب لِمَا يعتبره دنوزودوف نتيجة خيال متخصص في عمليات خاصّة في الـ K.G.B: انفجار قنبلة ذرية صغيرة وضعها عملاء سوفيات قرب قاعدة جويّة أميركية في بريطانيا قبل انتخابات تشريعية بهدف إيصال حكومة محايدة من اليسار إلى الحكم.

يشهد جدول لبعض المشتريات أعطاه دنوزدوف إلىغورديفسكي على الرغبة في الاستعلام عن العمليات الخاصّة والنشاط الإرهابيّ في بريطانيا. لكنه كان واضحًا أيضًا بالنسبة لغورديفسكي أنّ دنوزودوف بالمقابل ملتزم بالتحضير لعمليات خاصة

للـ K.G.B في بريطانيا. هكذا طلب من مقرّ لندن إعلامه عن إيجارات المخازن وأعطى لغورديفسكي الانطباع بأنّه يبحث عن أماكن لتخزين الأسلحة والتجهيزات. تهدف بعض المعلومات الأخرى التي طلبها إلى تجهيز تغطية لعملية للـ K.G.B.

مع ذلك، ليس هناك شك في أنّ خوف كريوتشكوف من امتداد الإرهاب إلى الاتحاد السوفياتي انتصر على جاذبية مشاريع دنوزدوف المتعلّقة بموجة جديدة ــ غير خيالية من المخاطر ـ من العمليات الخاصة في الغرب. حين حلّ كريوتشكوف محلّ تشيبريكوف كرئيس للـ K.G.B في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٨٨، أصبحت الحاجة للتعاون شرق ـ غرب ضد الإرهاب العالميّ الموضوع الأهم لسلسة لا سابق لها من الأحاديث والمقابلات.

قال الرئيس الجديد إنّ خطف طائرة إيليوشين من القوقاز نحو إسرائيل في كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨٨ "دشّن عهدًا جديدًا في عملنا". خلال الـ ١٥ سنة السابقة، جرت ٥٠ محاولة خطف في الاتحاد السوفياتي بقيت كلّها سريّة وأُفشلت بعد خسارات مهمّة في الحياة الإنسانية. حين طلب قراصنة الجوّ الأرمن الرحيل إلى إسرائيل، قال كريوتشكوف إنّ الـ K.G.B "شجّعهم على ذلك لأنّنا كنّا واثقين من التوصّل إلى اتفاق (مع الإسرائيليين)". نتج عن ذلك أنّه، بدل حمّام آخر من الدم، لم يصب أيّ طفل، أيّ منقذ وحتى أيّ إرهابيّ بأيّ بأذى". شكر وزير الشؤون الخارجية السوفياتي، ادوارد تشيفارنادزة ـ الـ K.G.B أيضًا ـ الإسرائيليين علانية لسماحهم بإنهاء عملية الخطف سلميًا ولإعادتهم قراصنة الجوّ. وقام الجنرال فيتالي بونوماروف، أحد معاوني كريوتشكوف، بمؤتمر صحفي لإعطاء بيان عن الخطف للمراسلين الغربيين، وهذا ما لم يحدث من قبل أبدًا. وأعلن: "ذلك هو المثل الأوّل عن تعاون بهذا الشكل بين الاتحاد السوفياتي ودول أخرى". وأعطى معاون آخر لرئيس الـ K.G.B هو الجنرال جيني

أجيف، تفاصيل إضافية لتاس، وكشف خاصّة أنّ الـ K.G.B أعطى مخدّرًا لزعيم القراصنة بافل إياكشيانش وهو مدمن مخدرات، "لأننا اعتقدنا أنّه يمكن لذلك أن يهدئه".

عام ١٩٨٩، ألقى كريوتشكوف سلسلة من الخطابات دافع فيها عن التعاون بين الـ K.G.B والـ CIA ومصالح غربية أخرى من أجل النضال ضدّ الإرهاب: "إنّ فرعًا من الإرهاب موجّه ضدّ الولايات المتحدة، والفرع الآخر ضدّ الاتحاد السوفياتي. من مصلحتنا جميعًا الانتهاء من الظاهرة الأكثر فظاعة في هذا القرن. فإذا اتخذنا الإجراءات الأكثر تعسّفًا، قضينا على هذا الشرّ بسرعة كبيرة، يمكن أن تستمرّ بعض بقايا الإرهاب لكنها البقايا وليست الإرهاب نفسه"....

أثناء مداخلة في مجلس السوفياتي الأعلى في تموز ـ يوليو، وفي مقابلة لاحقة لصحيفة، ذَكَرَ أيضًا خطر الإرهاب النوويّ معتبرًا إيّاه سببًا طارئًا لإقامة تعاون شرق ـ غرب فيما يخصّ الاستعلامات: "أثناء جلسة أمام مجلس السوفيات الأعلى، أخطأت إذ قلت أنّ عدة أطنان من الأورانيوم الزائد قد اختفت في العالم. ليسوا عدة أطنان لكن عدة مئات من الأطنان، ولا نعرف أين هي موجودة، رغم أننا نخمّن. إنّ في عالم اليوم طاقة من المعلومات والتكنولوجيا تجعل من السهل صُنع سلاح نوويّ واستخدامه لتدمير أمّة بكاملها، لا مدينة فقط. لذلك لا أستطيع استبعاد الاحتمال بأن يرغب هذا أو ذاك باستعمال أسلحة نووية. إن هناك مجرمون إلى هذا الحدّ! باختصار، نحن مستعدون للتعاون في ما يتعلّق بمكافحة وتجارة المخدرات".

في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٨٩، أعلن كريوتشكوف أيضًا إلغاء المجلس الإداريّ الخامس الذي راقب حتى الآن المفكّرين المنشقين (وقد استلم مهامه بشكل مخفّف المجلس الإداريّ الثاني العامّ) بالإضافة إلى إنشاء مجلس إداريّ جديد من أجل الدفاع عن النظام البنيوي السوفياتي لتنسيق الكفاح ضد "فُرَصِ الإرهاب الذي ينتشر

منذ بداية السبعينات". وكَشَفَ أنّـه، خـلال السـبعينات، اكتشـف الـ K.G.B فـي الاتحـاد السوفياتي "أكثر من ١٥٠٠ شـخص لهم مشـاريع إرهابيـة". فـي نفس الوقـت، أرسـل ضابطين عامّين من الـ K.G.B متقاعدَيْن منذ فترة - جنرال الفيلـق فيـودور شـتيرباك، معـاون مدير سـابق فـي المجلـس الإداريّ الثـاني العـامّ، وجـنرال الفرقـة فـالنتين زفيزدينكوف، خبير سابق في مواجهة الإرهاب من نفس المجلس الإداريّ ـ للمشـاركة مع ضباط كبار سابقين في الـ CIA فـي مؤتمـر سـريّ فـي كاليفورنيـا لمناقشـة وسـائل كفاح ضد الإرهاب. وأوضح حدود هذا التعـاون الـذي لا سـابق لـه فـي زمـن السـلك: "المخابرات لعبة لا قواعد لها. وهي تتضمّن خصائص نوعية تمنعنا، مع الأسـف، مـن الاتفاق حول الطريقة والقواعـد الواجـب اتباعهـا للقيـام بعمليـات ضـد الآخريـن. لكنـي أعتقد أنّ علينا البقاء دائمًا في حدود اللياقة حتى في عملنا[١]".

١ ـ أندرو كرسـتوفر، غورديسـكي أوليـغ، الاسـتخبارات السـوفياتيّة فـي العـالم ١٩١٧ ـ ١٩٩١، ترجمـة هنـادي السمرا، رينا شربل، نادر عسيران، دار الحقيقة (بيروت،١٩٩١)

الإرهَابُ النَّوَويّ

في السنوات اللاحقة مباشرة لانفراط عقد الاتّحاد السوفياتي ثبتت صحّة الاعتقاد بالسهولة التي أصبحت عليها سرقة المواد القابلة للانشطار ممكنة. وقد أثبت صحّة ذلك الاعتقاد التقارير المقلقة التي تقدّم تفاصيل عن تراخي الضوابط وتدنّي المعنويّات في صفوف موظّفي مئات المعاهد ومراكز الأبحاث الروسيّة التي تستطيع الحصول على الموادّ المشعّة. وفي تلك الحقبة، اعتقل عامل في مصنع نوويّ في "الأورال" وهو ينقل كرات من اليورانيوم المشعّ في كيس بلاستيكي. وتمكّن عمّال في مصنع آخر قرب "منسك" من تهريب ما يزيد على خمسة كلغ من اليورانيوم وإخفائها في بيوتهم. وكشف النقاب عن السرقة عندما بيع كيلوغرام من اليورانيوم بعشرين زجاجة فودكا.

كان كابوس العاملين في حقل أجهزة الأمن العالميّة على مستوى عال من المسؤوليّة، إنّ حفنة من الإرهابيّين يتصرّفون بموادّ قابلة للانشطار تكفي لتدمير مدينة.

وقد نشطت أجهزة التجسّس الغربيّة في الحقبة التي تلت اهيار الاتّحاد السوفياتي مباشرة في رسم صورة سيكولوجيّة للعلماء الروس الذين يحتمل أن يقدّموا المواد النوويّة وما هي دوافعهم. وتبيّن أنّ هناك من سيتعاونون من أجل المال فقط، وهناك من يتعاون لأسباب أيديولوجيّة معقّدة. وكان طول القائمة التي تضمّ التسهيلات السوفياتيّة التي يمكن سرقة الموادّ منها أمرًا مثبّطًا للهمّة. غير أنّ أجهزة الاستخبارات الغربيّة قد أرسلت إلى موسكو عملاء كلّفتهم التسلّل إلى مجلس العلماء لمراقبة العمليّات المفترضة لتسريب الأسلحة ذات الدمار الشامل إلى بلدان العالم الثالث. وكان

لدى روسيا وقتها حوالى ١٣٠ طنًا من البلوتونيوم الصالح لصنع أسلحة نوويّة، وهي كميّة تكفي لصنع ١٦ ألف قنبلة نوويّة حجم كلّ منها يساوي ضعفي حجم تلك التي دمّرت هيروشيما.

ومن أبرز حوادث تهريب البلوتونيوم من روسيا التي حصلت قبل منتصف تسعينات القرن العشرين، حادثة بدأت وقائعها في مطار "شيريمتيوفا" في موسكو في العاشر من آب ـ أغسطس ١٩٩٤ عند الساعة الثانية عشرة وخمس وأربعين دقيقة بعد الظهر، حيث ارتدى "جوستيانو طوريس" بذلة رماديّة داكنة اشتراها خصيصًا لهذه الرحلة، ووصل متأخرًا عمدًا إلى رحلة طائرة "لوفتهانزا" الرقم ٣٣٦٩ المتّجهة إلى ميونيخ. كان قويّ البنية لكنّه كان يتصبّب عرقًا وهو يحمل حقيبة "ديلزي" الجديدة السوداء. قدّم طوريس تذكرة السفر على الدرجة الأولى وابتسم لموظّفة الشركة ابتسامة التقطتها كاميرا نصبت سرًّا وراء المكتب لتسجيل كلّ حركة من حركاته. وكانت الكاميرات قد صوّرت حراكته سرًّا في خلال الأشهر الماضية، بما فيها اجتماعاته مع عالم نوويّ روسيّ ساخط يدعى "إيغور طاشنكا"، ولقاءاتهما في "مرتفعات ستالين"، ورحلاتهما على سفينة سياحيّة بخاريّة في نهر موسكو، وعشاءاتهما في المطاعم الروسيّة التي تديرها المافيا، وأخيرًا الاجتماع الذي جرت فيه مبادلة حقيبة طاشنكا هذه بمغلّف يحتوي على خمسة آلاف دولار. وكيفما قلّب طوريس الأمر كان يرى أنّه عقد صفقة مربحة عظيمة. فالحقيبة تحتوي على موادّ قابلة للانشطار. ذلك أنّ جوستيانو طوريس كان يعمل ساعيًا لدى جماعة تجّار المخدّرات الكولومبيّين الذين وسّعوا نطاق التهريب ليشمل موادّ أخطر. وكان داخل الحقيبة مستوعبات مختومة فيها مائتا غرام من مادّة "بلوتونيوم ٢٣٩" باعها طاشنكا له، وتصل قيمتها في السوق السوداء إلى خمسين مليون دولار. كان البلوتونيوم مهلكًا إلى حدّ أنّ ملامسة ذرّة منه

لا تُرى بالعين تؤدّي إلى الموت المحقّق. وكانت محتويات الحقيبة تكفي لصنع قنبلة نوويّة صغيرة.

وفي الطائرة المتّجهة غربًا في رحلة تستغرق ثلاث ساعات، كان الممرّ يفصل بين طوريس و"فيكتور سيدورنكو" نائب الوزير الروسي للطاقة النوويّة. وكان من مسؤوليّاته حماية الترسانة النوويّة لبلاده. وكان عميل استخبارات يجلس على بعد مقعدين خلف طوريس. وكان عميل آخر ينتظر في مطار ميونيخ وصول الرحلة ٣٣٦٩، وثالث قد أخذ موقعه المعيّن في بهو فندق "إكسلسيور" في وسط مدينة ميونيخ حيث سيسلّم طوريس ما ينقله.

عند الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة بعد الظهر، وفي الموعد المحدّد، حطّت طائرة الرحلة ٣٣٦٩ في مطار "فرانتز جوزيف شتراوس" في ميونيخ، وسارت على المدرج حتّى وصلت إلى موقفها. وبسرعة استقلّ سيدورنكو سيّارة كانت في انتظاره سارت إلى منطقة سريّة. وهناك قيل له أنّ طاشنكا قد اعتقل للتوّ في موسكو.

دخل طوريس منطقة المسافرين الواصلين، لم يفاجئه وجود الشرطة الألمانيّة المدجّجة بالسلاح، فقد طالما أظهرت ميونيخ حجم استعداداتها الأمنيّة بعد عمليّة دورة الألعاب الأولمبيّة ومقتل الرياضيّين الإسرائيليّين. أجرى طوريس مكالمة هاتفيّة إلى فندق إكسلسيور وتحدّث إلى نزيل الغرفة ٢٣. كان بانتظاره إسبانيّ يدعى "خافيير آراتييل" يعرّف عنه جواز سفره بأنّه صناعيّ. أمّا في الواقع فقد كان سمسار البلوتونيوم. وقد اتّصل برجل يعرفه فقط باسم "خوليو أو".

كان ضبّاط الاستخبارات الألمانيّة يراقبون المكالمات الهاتفيّة. وعندما عبر طوريس إلى قاعة الحقائب ليتسلّم حقيبته كان يراقبه من مكتب قريب رئيس شرطة ميونيخ "فولفغانغ ستوفاسيوس" وكبير ضبّاط الاستخبارات.

أخذ طوريس حقيبته واتّجه نحو مخرج مَن لا ينقل ما يستوجب دفع الرسوم الجمركيّة. وخرج ستوفاسيوس من مكتبه معلنًا بدء التحرّك. وخلال ثوان أحاطت الشرطة بطوريس واقتادته مخفورًا. ونقلت الحقيبة إلى غرفة كان ينتظرها فيها شخص يلبس بذّة بيضاء ويحمل أداة "غايغر" لاستكشاف الجسيمات المؤذية وإحصائها. كان في الغرفة أيضًا خبراء في تفكيك القنابل، وقد استخدموا آلة سهلة النقل تعمل بنظام أشعّة "إكس" للتأكّد من أنّ الحقيبة ليست مفخّخة. كما لم يصدر عن أداة غايغر أيّ صوت يشير إلى وجود تسرّب في الموادّ القابلة للانشطار. فتحت الحقيبة وعثر في داخلها على مستوعبات البلوتيوم ٢٣٩ وقد غُلّفت بمادّة بلاستيكيّة ثقيلة. ونُزعت المستوعبات ووضعت في صناديق منيعة ونُقلت إلى شاحنة مدرّعة. ومن هناك شُحنت إلى مجمع الطاقة النوويّة الألماني.

وفي فندق أكسلسيور، اعتقل آراتييل، أمّا "خوليو أو" فقد تمكّن من التسلّل عبر الحدود إلى المجر، حيث قالت الشرطة إنّها تبحث عنه. لكنّ ميونيخ لم تتوقّع أن تجده قريبًا. فقد عُرفت المجر كإحدى نقاط عبور المهرّبين الروس إلى الغرب[1].

لا شكّ في أنّ ما حدث كان انتصارًا صغيرًا في معركة مكافحة تهريب الموادّ المشعّة من روسيا، وفي معركة مكافحة الإرهاب النوويّ، لكنّ السؤال الذي يبقى: ما هو عدد الحقائب الأخرى التي تمكّنت من التسلّل؟ ومتى سيُربط وقوع انفجار نوويّ بتلبية مطالب مستحيلة؟

---

١ ـ طوماس غوردون، إنحطاط الموساد، إغتيالات وأكاذيب وارتزاق، ترجمة د. محمّد معتوق، دار بيسان (بيروت،٢٠٠٠) ص١١٤ ـ ١١٨.

نشوءُ الإرهَاب الصُّهيُونيّ وتطوُّره

يرى باحثون أنّ فكرة قيام الدولة الإسرائيليّة قد استلزم وجود مؤسّسات ومنظّمات عديدة يقوم كلّ منها بمهامّ مختلفة، ولكنّها متضافرة. فقد سارعت المنظّمة الصهيونيّة العالميّة إلى إنشاء الوكالة اليهوديّة، والصندوق القوميّ اليهوديّ "كيرن كايمت" بهدف الإشراف على عمليّات الهجرة والاستيطان لموجات اليهود التي تمّ تهريبهم إلى داخل فلسطين. وكان من الواجب، وفق الرؤية الصهيونيّة، أن تتأمّن مؤسّسات تستوعب وتنظّم وجود الآلاف من المهاجرين اليهود. فما كانت السنوات الأولى من عشرينات القرن العشرين حتّى كانت أرض فلسطين تموج بمنظّمات سياسيّة ومؤسّسات اقتصاديّة ونقابات عمّال ومزارع وقرى لها خصائص عسكريّة.

وقبل ذلك كلّه، فقد فرض المشروع الصهيونيّ سيطرته على أجزاء من الأرض الفلسطينيّة اعتمادًا على مؤسّسات ومنظّمات عسكريّة تمّ بناؤها في السنوات الأولى من القرن العشرين؛ وأسّست وفق ذلك منظّمات عسكريّة كانت مهمّتها حراسة المزارع (الكيبوتزات) والتجمّعات اليهوديّة؛ وسرعان ما تطوّرت حتّى تحوّلت إلى منظّمات كبيرة لها استراتيجيّتها وأسلوب تفكيرها الذي يميّزها عن التطوّر الطبيعيّ للجيوش الوطنيّة في مراحل التحرير الوطنيّ. فهي تختلف عن الجيوش الوطنيّة في طبيعة المهمّة المنوطة بكلّ منهما. ففي حين تكون مهمّة الجيوش الوطنيّة تحرير تراب الوطن والدفاع عنه، فإنّ مهمّة المنظّمات العسكريّة الصهيونيّة قامت لطرد سكّان البلاد

الأصليّين، ولسرقة الأرض وتفريغها من أيّ مظهر قوميّ لأصحابها، وإنشاء مؤسّسات اقتصاديّة لتنظيم النهب والاستنزاف الماديّ لتلك الأرض.

إنّ الجيش الذي تكون مسؤوليّاته محصورة في تلك المهامّ، يكون ذا طبيعة إستعماريّة إستيطانيّة تجعله على طرفي نقيض مع أيّ جيش وطنيّ يسعى لتحرير وطنه. ومن هنا فإنّ العنف والإرهاب يصبح الأسلوب الوحيد للمنظّمات العسكريّة الصهيونيّة. ورأينا أنّه حتّى بعد قيام الدولة، قد تحوّل العنف والإرهاب إلى طابع عام للكيان الصهيونيّ، وذلك في نهج تفكيره وسياسته وأدبه وفنونه... حتّى تحوّل المجتمع كلّه إلى منظّمة عسكريّة كبيرة لها كلّ مواصفات المنظّمات الإرهابيّة. والحقيقة أنّ التنظيم العسكريّ الإسرائيليّ يحتلّ وضعًا غريبًا وشاذًّا... فالمجتمع الإسرائيليّ يوصف عادة بأنّه "أمّة تحت السلاح". ويقول "برنارد فرنبيه" في كتابه "الجيش والسياسة في الشرق الأوسط" إنّه إذا كان من الممكن أن نلقّب هذه الدولة أو تلك بأنّها مجتمع يحكمه العسكريّون، فإنّ المجتمع الإسرائيليّ بأسره هو "ثكنة عسكريّة"، وهو أشبه ما يكون بـ"إسبرطة" الإغريقيّة... وهذه ليست مجرّد مبالغة... بل إنّ إسرائيل هي مجتمع عسكريّ، بكلّ ما تحمله هذه الكلمة من معنى، وكلّ شيء في الدولة هو لخدمة الحرب.

في العام ١٩٠٧ أنشأ المستعمرون اليهود في فلسطين أوّل قوّة مسلّحة منظّمة، حملت إسم "منظّمة الحرس اليهوديّ ـ هاشومير". وقد أشرف عليها حزب "بو عالي صهيون". وكان شعار المنظّمة: "سقط يهودا بالدم والنار... وسيُبعث بالدم والنار". وقد ألّف هذه المنظّمة "ديفيد بن غوريون". وكان يهود مستعمرة "بتاح تكفا" عام ١٨٧٨ يؤلّفون الطليعة التي لجأت إلى استعمال السلاح... وكان من أبرز قادتهم الصهيونيّ الهنغاريّ "جشوا ستامبر".

حدّدت هاشومير منهجها برفض الحراسة السلبيّة للمستعمرات، بل ممارسة العنف ضدّ السكّان العرب حتّى يمكن خلق ما يسمّى بـ"اليهوديّ العنيف" المتجرّد من مشاعر الخوف أو الجبن عن طريق إحياء روح الأساطير الشعبيّة اليهوديّة القديمة. وبذلك أمكن للصهيونيّين إنشاء نواة لقوّة عسكريّة هدفها الحقيقيّ "خلق أمّة يهوديّة في البلاد تحكم نفسها وتحقّق إرادتها بالقوّة والعنف، وتعتمد على نفسها ولا تعتمد على المرتزقة".

بعد ذلك حدّدت منظّمة هاشومير ملامح إيديوليجيّتها على أساس النقاط التالية:

١) ألاّ يقتصر دور هاشومير على توفير الحماية الماديّة للمستعمرات اليهوديّة، بل عليها أن تغرس في السكّان الإحساس بواجبهم في الدفاع عن أنفسهم؛ ٢) أن توفّر النواة العسكريّة القادرة على توسيع نطاق الوظائف الدفاعيّة في المجتمع اليهوديّ؛ ٣) أن تحتكر هاشومير حقّ الإشراف على الدفاع عن المجتمع اليهوديّ في فلسطين؛ ٤) كذلك يجب أن تعمل هاشومير كقوّة مسلّحة محترفة ومتخصّصة في الدفاع عن "اليشوف"، وهم اليهود من سكّان في فلسطين.

يتّضح من خلال ذلك أنّ فكرة العنف والإرهاب قد سيطرت منذ البداية على وجدان الـ"حالوتسيم"، أي "الروّاد الأوائل"، الذين "اكتشفوا" فلسطين. فـ"الرائد" لم يكن فلاّحًا وحسب، بل كان أيضًا "هاشومير"، أي "الحارس" الذي يدافع عن الأرض التي سلبها. وحيث أنّ الإرهاب كان سلاحًا أساسيًّا ومباشرًا لـ"تحرير الأرض" من السكّان الأصليّين، كان من الضروريّ تأسيس منظّمات لها طابع مزدوج: زراعيّ عسكريّ، حتّى تترجم الرؤية الصهيونيّة نفسها إلى واقع.

مثّل الانتداب البريطانيّ على فلسطين الفرصة المناسبة التي ساهمت في تحوّل منظّمة "هاشومير" إلى منظّمة "هاغاناه" عام ١٩١٩، حسب ما ذكره "مناحيم بيغن" في

كتابه "الثورة: قصّة الأرغون". وكان يرأس الهاغاناه في طور تشكيلها المحامي الصهيونيّ البولونيّ "ولهلم ربيل"، واتّخذت شعارًا لها "فلسطين لليهود". وفي هذا الإطار، كتب "جوزيف وايتز"، المدير المسؤول عن الاستيطان الصهيونيّ في يوميّاته: "يجب أن يكون واضحًا بيننا أن لا مكان للشعبَين معًا في هذه البلاد... ولن نتمكّم من الوصول إلى هدفنا في أن نصبح شعبًا مستقلاً في هذا البلد الصغير مع وجود العرب بيننا".

أثّر على تكوين الهاغاناه وعلى ذهنيّة المنخرطين فيها اختيار أمكنة المستعمرات اليهوديّة التي كانت خاضعة لأهداف استراتيجيّة وسياسيّة محدّدة؛ ولم يكن العامل الاقتصاديّ هو العامل المؤثّر في اختيار المستعمرات فحسب، ولكن أكثر من ذلك وبصورة رئيسيّة حاجات الدفاع الملحّة والاستراتيجيّة الشاملة للاستيطان التي كان هدفها الرئيسيّ ضمان وجود سياسيّ يهوديّ في جميع أنحاء البلاد، والدور الذي يمكن أن تلعبه يومًا مثل هذه المستعمرات في المستقبل، وخاصّة في مجابهة حاسمة لا بدّ من وقوعها يومًا، في نظر المخطّطين للاستيطان الصهيونيّ. وهكذا أنشئت المستعمرات على مختلف أنواعها منعزلة الواحدة عن الأخرى بالمسافات الجغرافيّة والعراقيل والفوارق الطبيعيّة. فجاءت كلّ مستعمرة يهوديّة قلعة حصينة للهاغاناه. وكان يرافق التخطيط الاقتصاديّ والزراعيّ التخطيط العسكريّ... وكانت موازنة الهجرة تُعنى بالسيف والمحراث معًا وتؤمّن احتياجاتهما.

بعد أن كبر حجم الهاغاناه غدت المنظّمة العسكريّة المسيطرة، وأصبحت تتشكّل من ثلاث قوى: قوّة الدفاع، وتضمّ سكّان المستعمرات إضافة إلى سكّان الأحياء اليهوديّة في المدن؛ قوّة القتال، وتضمّ شرطة المستعمرات؛ وقوّة "البالماخ"، وهي "قوّات الصاعقة" التي أنشئت سنة ١٩٤٢ بقيادة الصهيونيّ "إسحق ساديه"، واجتاز

أفرادها تدريبًا خاصًّا، شاقًّا وعنيفًا، خصوصًا على أعمال النسف والتخريب والهجوم الصاعق. وقد تخرّج منها كلّ من "موشي دايان" وإسحق رابين" و"حاييم بارليف" والكولونيل "موشي كرمل" و"إسرائيل غاليلي" وغيرهم.

كان مقرّ الهاغاناه في تلّ أبيب، وكان لها معسكرات تدريب خاصّة باليهود في فلسطين، وضمّت قيادتها هيئة مخابرات جيّدة التنظيم، وبارعة التنفيذ. وقد استطاعت هذه الهيئة أن توفّر للهاغاناه عوامل الأمن والاستعداد والمواجهة في الهجوم. وقد ارتكبت هذه المنظّمة الكثير من المذابح الجماعيّة في فلسطين.

أمّا منظّمة "الأرغون نسفائي ليؤي" ومعناها "المنظّمة العسكريّة لشعب إسرائيل"، فقد أُسّست سنة ١٩٣٥ على يد "فلاديمير جابوتنسكي" الذي يّعتبر بمثابة الأب الروحيّ للإرهاب الصهيونيّ. وساعد في تشكيلها وتنفيذ خططها كلّ من "ديفيد رازين"، و"أبراهام شتيرن"، الذي أسّس في ما بعد منظّمة "شتيرن" التي حملت إسمه. وقد اتّخذت منظّمة الأرغون شعارًا لها" "يد مرتفعة تمسك ببندقيّة ذات حربة مشرّعة كُتب عايها: هكذا فقط".

بعد مقتل جابوتنسكي، استلم قيادة الأرغون "مناحيم بيغن" المحامي البولوني الأصل. كما كان للأرغون شعبة مخابرات سريّة تُعرف باسم "الفرقة السوداء".

ومنظّمة الأرغون، عي التي ارتكبت بالتعاون مع الهاغاناه مجزرة قرية "دير ياسين" في فلسطين في ٩ نيسان ـ إبريل ١٩٤٨، وهي المجزرة التي وصفها بتفاصيلها الدقيقة رئيس بعثة الصليب الأحمر الدوليّ في فلسطين "جاك دي رينييه" الذي كان محظوظًا لإفلاته حيًّا، فقال بعد أن توجّه بسيّارته بتاريخ ١٠ نيسان ـ إبريل ١٩٤٨ إلى إحدى القرى العربيّة الصغيرة خارج القدس، وواجه في طريقه مجموعة من منظّمة يهوديّة تدعى "أرغون":

> كانوا جميعًا أحداثًا، حتّى أنّه كان من بينهم صغار السنّ... ذكورًا وإناثًا مدجّجين بالسلاح: مسدّسات ومدافع رشّاشة وقنابل يدويّة وخناجر بعضها لا يزال يقطر دمًا... عرضت عليّ فتاة جميلة صغيرة السنّ بنظرة إجراميّة خنجرها والدم يقطر منه... عرضته عليّ كأنّه إكليل غار...

وقد وصف أحد قادة الأرغون هذه المذبحة بقوله:

> قمنا بتنفيذ عمليّة تنظيف.

... ولكنّ عمليّة "التنظيف" هذه، نُفّذت بالمدافع الرشّاشة ومن ثمّ بالقنابل وأُنهيت بالخناجر... على حدّ قول مندوب الصليب الأحمر، الذي أضاف بأنّ "بعض مقاتلي الأرغون قطّعوا أوصال ضحاياهم بالخناجر قبل أن يقتلوهم".

حتّى أنّ السلطات البريطانيّة سجّلت بدورها هذه التفاصيل بدقّة متناهية؛ كما سجّلت ما شاهده مساعد مفتّش الشرطة العام "ريتشارد كاتلنغ" الذي قام بالتحقيق بالمجزرة، فقال:

> نُزعت أساور النساء وحلقاتهنّ من أذرعهنّ وأصابعهنّ بوحشيّة متناهية... وقُطعت أجزاء من آذانهنّ لانتزاع الأقراط منها...

لقد حوّل الإرهاب الصهيونيّ قرية "دير ياسين" إلى "مسلخ بشريّ"، بكلّ ما تعنيه هذه الكلمة؛ وقد قوّم مناحيم بيغن نتائج هذه الوحشيّة بقوله:

> تملّك العرب هلع لا حدود له بعد سماعهم القصص "المضخّمة" عن "مذبحة الأرغون"، وبدأوا في الهروب للنجاة بأنفسهم... وسرعان ما تطوّر هذا الهروب إلى فرار جماعيّ جامح لا يمكن السيطرة عليه...

وذكرت "الموسوعة الفلسطينيّة" في هذا الصدد أنّه قد "اتّفق السفّاح الإسرائيليّ "مردخاي كوفمن" قائد قوّات عصابة الأرغون في القدس مع "ديفيد شالتئيل" قائد قوّات

عصابتَي الهاغاناه والبالماخ في المنطقة على القيام بعمل مشترك ضدّ قرية دير ياسين وبعض القرى المجاورة، بغية هدف مركزيّ يتمحور حول ترويع السكّان العرب الآمنين وحملهم على مغادرة قراهم، ما يسهّل لليهود عمليّة الاستيلاء على الأراضي العربيّة".

ولم تكن عمليّات الإرهاب والمذابح الأخرى في "كفرقاسم" و"قبية" و"القسطل" و"إقرت" و"كفربرعم" وغيرها إلاّ من هذا القبيل.

في سنة ١٩٤٠، أسّس "أبراهام شتيرن" منظّمة "شتيرن" التي حملت إسمه بعد انفصاله عن الأرغون، لرفضه قرارها القاضي بضرورة عقد اتّفاق ودّي وهدنة مع السلطات البريطانيّة ما دامت الحرب العالميّة الثانية قائمة ضدّ ألمانيا النازيّة.

تدين هذه المنظّمة، كأخواتها، بالإرهاب وسيلة لإقامة الدولة اليهوديّة. وتؤمن بأنّ العنف هو السبيل، ولا سبيل سواه، لتحقيق الهدف المنشود. وإن اختلفت المنظّمتان بشأن العلاقة مع بريطانيا، فإنهما كانتا متّفقتان حول الهدف المركزيّ، وأداته العنف والإرهاب. ويقول باحثون إنّه ربّما كان لثقافة أبراهام شتيرن أثرًا في نزعة الإرهاب لدى هذه المنظّمة، ذلك أنّه تلقّى ثقافته وعلومه في إيطاليا وتأثّر كثيرًا بموسوليني. والجدير بالذكر أنّ العقيد البريطانيّ "أورد وينغيت" الملقّب بـ"لورانس اليهود"، والذي كان يشغل منصبًا مهمًّا في مخابرات القيادة الإنكليزيّة في فلسطين، كانت له اليد الطولى في خلق التنظيم الإرهابيّ الصهيونيّ، ويُعتبر بمثابة العقل المدبّر والعمود الفقريّ والدم المغذّي لجسم هذا التنظيم[1].

---

١ ـ زهر الدين د. صالح، ملفّ الاستخبارات الإسرائيليّة، في موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣) ص١٠ ـ ١٧.

أمّا "حركة الإرهاب للإرهاب"، فتكوّنت في العام ١٩٦٩، ويُعتقد أنّ منظّمة "الإرهاب للإرهاب" هي الجناح العسكري لحزب "كاخ" الذي يتزعّمه الحاخام "مائير كاهانا"، وهو إرهابي دوليّ، له علاقات بألمانيا وعصابات الإجرام وتجارة السلاح والماريجونا وتزوير جوازات السفر. وتقول هذه المنظّمة بضرورة إبادة العرب عن طريق تنظيم جماعات مسلحة تهدم بيوتهم، وبضرورة ضمّ الضفّة الغربيّة، وبلا سلام مع العرب، بما في ذلك مصر، وبإقامة حدود مملكة إسرائيل الثالثة، وبإقامة المستوطنات في الضفّة وغزّة، وبضرب الذين ينادون بالسلام مع العرب من الشعب اليهودي، وبالاستيلاء على الحكم لتنفيذ برنامجها السياسيّ. وتضمّ في قيادتها "إيلي هازئيق" و"يوال لاتر". وقد قامت بأبشع أعمال التفجير والإبادة والقتل والاغتيال. ويعرف عن قيادتها العداء السافر للعرب، وتاريخها حافل بالإرهاب والإجرام[1].

نجح الإرهابيّون الصهاينة في اصطياد العرب، واختيار الأماكن المكتظّة بهم، كالأسواق والساحات العامّة...، أهدافًا لإرهابهم، حتّى أصبحت الجثث العربيّة الممزّقة محشورة بين أكوام الفواكه، والدماء المخلوطة بالعصير تسيل باتّجاه المجاري... وقد أصبح هذا المنظر مألوفًا في فلسطين المحتلّة بعد قيام دولة إسرائيل. ولم ينجُ البريطانيّون أنفسهم من هذا الإرهاب، وهم الذين درّبوا الصهيونيّين على كيفيّة استخدام السلاح وزوّدوهم به، وطبّقوا في عمليّاتهم تلك القواعد والدروس التي ألقاها عليهم الإرهابي البريطاني الصهيوني "وينغيت". وليست عمليّة "فندق الملك داود" في القدس إلاّ إحدى عمليّاتهم البارزة ضدّ البريطانيّين... وكذلك عمليّة اغتيال اللورد "موين"

---

١ ـ عابدين، المخابرات والأمن والجاسوسيّة، ص١١٧ ـ ١١٨، ١٢٠.

وزير الدولة البريطانيّ المقيم في الشرق الأدنى، عندما أرسلت عصابة شتيرن اثنين من أعضائها إلى القاهرة، نفّذا عمليّة اغتيال في ٦ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٥، وقد حاكمهما القضاء المصريّ وقضى بإعدامهما.

وهكذا كان حال الكونت "فولك برنادوت" الوسيط الدوليّ للأمم المتّحدة في فلسطين، رغم تمتّعه بالحصانة الدبلوماسيّة الدوليّة[1]...

١ ـ زهر الدين د. صالح، ملف الاستخبارات الإسرائيليّة، ص١٨.

عمليّة تفجير السَّفينة بَاترِيَا

تأتي عمليّة تفجير السفينة "باتريا Patria" وإغراقها في ٢٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٠ في مرفإ حيفا، من أدقّ الأعمال الإرهابيّة الصهيونيّة وأكثرها دلالة على النهج الإراهابيّ الذي اتُّبع من قبل بناة الدولة العبريّة، وجاءت هذه العمليّة بتدبير من رجال سوف يتولّون مهامّ الحكم في إسرائيل، ومن وكالة إسرائيليّة رسميّة.

في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٠، كان الإعداد جاريًا لإبحار السفينة "باتريا"، وهي سفينة فرنسيّة تُركت في حيفا بدون بحّارة. وفي ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر، أي بعد يومين فقط، وصلت معلومات تفيد بحجز السفينة "أتلانتيك" وعلى متنها ١,٩٠٠ مهاجر يهوديّ من رومانيا. لذا أُخّر إبحار "باتريا" حتّى يتمّ نقل ٥٠٠ من ركّاب أتلانتيك إليها. وفي صباح الخامس والعشرين من الشهر نفسه، بعد أن تمّ نقل مائة مهاجر إلى السفينة باتريا، حدث انفجار فيها...

تعدّدت الروايات في البداية حول ملابسات هذا الحادث. غير أنّ "كريستوفر سايكس" إبن "مارك سايكس" ممثّل بريطانيا وأحد قطبي معاهدة "سايكس ـ بيكو" التي أبرمت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا سنة ١٩١٦، قد ألقى ضوءًا على كيفيّة وقوع الحادث. فقد ذكر "أنّ إنذارًا وُجّه للركّاب في الساعة الثامنة مساء للقفز إلى البحر من السفينة يوم ٢٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٠"، وفي هذا دليل إلى أنّ المسؤولين عن سلامة السفينة قد أحسّوا بحدوث أمر ما... سيؤدّي إلى ما يستوجب القفز من السفينة

إلى البحر، وهو أمر سيتعرّض فيه الركّاب لخطر الموت، إلاّ إذا كان الافتراض بأن جميع من في السفينة كان يتقن السباحة...

عندما غرقت السفينة، أعلنت اللجنة التنفيذيّة للوكالة اليهوديّة في حينه، أنّ "إغراق" باتريا وليس "غرقها"، كان "تظاهرة جماعيّة من قبل ركّابها ضدّ قرار المندوب السامي البريطاني على فلسطين "ماك مايكل" بترحيل اللاجئين إلى "مورشيوس". وقد أيّد هذا الإعلان الكاتب الصهيونيّ "كوستلر" في عام ١٩٤٩ بقوله إنّ "المهاجرين" - وليس "المهجّرين" - الذين كانوا على ظهر السفينة هم الذين نسفوها، ما يدلّ على أنّ المسؤولين الصهيونيّين كانوا على علم بما حدث. وقد ذهب البيان إلى التأكيد، وليس إلى الاحتمال، على إقدام الركّاب على إغراق السفينة.

أمّا القنصل الأميركيّ في القدس، فقد ذكر في برقيّته رقم ١٧٥ لعام ١٩٤٠ أنّه "يسود الاعتقاد بأنّ بعض الجهات اليهوديّة هي المسؤولة عن تدبير الحادث... إذ شوهد بعض الأفراد يقفزون من السفينة قبل الانفجار". ولكنّ القنصل الأميركيّ لا يذكر اسم الجهة اليهوديّة المسؤولة، كما لا يذكر مصدر الاعتقاد، ما جعل الشكّ في الحادث أمرًا طبيعيًّا.

يقول باحثون[1] إنّ مثل هذه الحوادث في التاريخ يصعب كشفها للوصول إلى الحقيقة حولها. لذا ينبغي اتّباع الحذر الشديد في الروايات التي تصلنا حولها، إذ يندر أن تخلو رواية من هوى شخصيّ أو غرض سياسيّ. على أيّ حال، شُكّلت لجنة من قبل السلطة البريطانيّة في فلسطين بتاريخ ١٧ كانون الأول - ديسمبر ١٩٤٠ للتحقيق في الحادث. وقد ألقت اللجنة ضوءًا جديدًا على تدبير الحادث، بالإضافة إلى ما

---

١ - زهر الدين د. صالح، ملفّ الاستخبارات الإسرائيليّة، ص٤١.

ذكره القنصل الأميركيّ، عندما ذكرت أنّ الحادث "دُبّر من الخارج دون علم أحد سوى ثلاثة أشخاص أو أربعة من ركّاب السفينة". وهو قول يتعارض مع بيان اللجنة التنفيذيّة للوكالة اليهوديّة الذي ذكر أنّ الحادث كان تظاهرة جماعيّة من قبل ركّاب السفينة.

في العام ١٩٤٢، بعد حادث السفينة بحوالى سنتين، حدث ما يسترعي الانتباه حول هذا الأمر. فقد استنكر رئيس لجنة اليهود الألمان في فلسطين سياسة الوكالة اليهوديّة ضدّ بريطانيا، كما اعتبر أسطورة الانتحار الجماعيّ لركّاب السفينة باتريا مجرّد دعاية. ولكنّه بعد هذا الاستنكار تعرّض للقتل أثناء عودته إلى بيته... وهنا أصبح الشكّ في تورّط قيادة الوكالة اليهوديّة التي أصدرت بيان الانتحار الجماعيّ عام ١٩٤٠ واردًا. وإلاّ لماذا قُتل مسؤول لجنة اليهود الألمان؟ فلا بدّ من أنّه أشار في بيانه إلى أمر تعتبره القيادة من أدقّ أسرارها، ويؤدّي كشفه إلى التأثير على سياستها.

سرعان ما ظهرت الحقيقة داخل الكيان الصهيونيّ بعد تأسيسه في عام ١٩٤٨، إذ لعبت المنافسات بين الأحزاب الصهيونيّة المختلفة دورًا في كشف أكثر من حادث سياسيّ. ولعلّ الكشف عن كيفيّة اغتيال "الكونت فولك برنادوت" الذي عيّنته الأمم المتّحدة في سنة ١٩٤٨ وسيطًا دوليًّا بين العرب واليهود خير دليل على ذلك. فمن المعروف أنّ كيفيّة الاغتيال، رغم صدور بيانات متناقضة في حينه حولها، لم تُعرف إلاّ في عام ١٩٧١ عندما تحدّث "باروخ نادل"، رئيس مكافحة التجسّس في منظّمة "ليهي" وريثة منظّمة "شتيرن" لمراسل مجلّة "ليروبيو" الإيطاليّة عن دوافع الجريمة بقوله: "إنّ اللجنة المركزيّة لمنظّمة ليهي كانت تعتقد بأنّ مشروع برنادوت للسلام، ليس إلاّ مؤامرة بريطانيّة ضدّ دولة إسرائيل، وأنّ برنادوت نفسه صديق للنازيّين. كما لم تكن اللجنة المركزيّة لمنظّمة ليهي تثق ببن غوريون"... وهكذا تقرّرا اصفية

برنادوت جسديًّا، وأُوكلت المهمّة إلى "باروخ نادل" وتمّ إعداد أربعة قتلة لتنفيذها. وهكذا فمن المعقول جدًّا أن يكون إغراق باتريا مفتعلاً للفت نظر العالم إلى القضيّة الصهيونيّة والتأثير على اليهود.

تغيّرت اللهجة في الكتابات الصهيونيّة عن حادثة باتريا مع مرور الزمن، ولم يتكرّر ذكر "الإنتحار الجماعيّ" على ألسنة المسؤولين الإسرائيليّين... فقد ذكر "إيغال آلون" أنّ "تفجير السفينة باتريا في حيفا كان على يد الهاغاناه، كردّ على سياسة بريطانيا". أمّا "إسرائيل غاليلي"، أحد قادة الهاغاناه، فقد ذكر أنّ "أحدًا لم يكن يتصوّر الغرق كما حدث... إمّا إنّه كان هناك خطأ في كميّة المتفجّرات أو ضعف في جدار السفينة... لقد ارتكب المهنيّون خطأ". وعلى أيّ حال، فإنّ في ذلك ما ينفي التهمة بالقيام بالعمليّة عن منظّمة "ليهي"، التي ساد الاعتقاد بأنّها كانت وراء الحادث الذي كان في الواقع من تدبير منظّمة الهغاناه.

غير أنّ ما كشفه المحرّر في صحيفة "يديعوت أحرونوت" الدكتور "هرزل روزنبلوم" لاحقًا من وصف نُشر في كتاب "جريمة بلا عقاب" لمؤلّفه "سامي هداوي" يؤكّد على أنّ القادة الصهيونيّين كانوا على علم مسبق بحتميّة حدوث القتل، على عكس ما ذكره غاليلي من أنّ الحادث كان مردّه إلى خطإ ارتكبه الفنيّون... فقد ذكر روزنبلوم وصفًا للاجتماع الذي اتُخذ فيه القرار بنسف السفينة من قبل قيادة الهاغاناه... وبرّر تلك العمليّة بأنّ المقصود منها كان "قتل القليل من أجل نجاة الكثير".

وهكذا يكون حادث إغراق السفينة باتريا قد نفّذ بتخطيط من قيادة الهاغاناه وبعلم قيادة الوكالة اليهوديّة في فلسطين. وقد نُفّذ هذا الأمر خدمة لهدف حدّدته القيادة الصهيونيّة... التي كان لا بدّ لها من استغلال الحادث أحسن استغلال، لا سيّما وأنّه قد أدّى إلى موت بعض اليهود من الذين كانوا على ظهر السفينة... فقد ذكرت الروايات

أنّ عدد القتلى كان حوالى ٢٦٠. بينما ورد في تقرير الوكالة اليهوديّة لعام ١٩٤٠ فقدان ٢٥٧ شخصًا. أمّا إسرائيل غاليلي فقد صرّح بأنّه مات ٢٠٠ شخص. في الوقت الذي ذكر فيه إيغال آلون أنّ عدد الذين غرقوا بلغ ٢٧٥ شخصًا من ركّاب باتريا بعد تفجيرها على يد الهاغاناه... أمّا القنصل الأميركيّ العامّ في القدس "ودز وورث" فقد ذكر ما حدث بالنسبة للخسائر في الأرواح مفصّلاً في برقيّته إلى وزير الخارجيّة رقم ١٧٥ بتاريخ ٢ كانون الأوّل - ديسمبر ١٩٤٠ الساعة العاشرة صباحًا والتي تمّ تسليمها إلى وزير الخارجيّة الأميركيّ في ٣ كانون الأوّل - ديسمبر ١٩٤٠ الواحدة والنصف صباحًا، وقد جاءت على النحو التالي:

> من بين ألف وتسعمائة لاجئ بالتقريب كانوا على ظهر السفينة "باتريا" عُلم أن ٣٠ منهم غرقوا، ومات اثنان في المستشفى، وهناك مائتان مفقودون. أمّ الآخرون باستثناء ١٣ منهم فهربوا من مستشفى هداسا واحتجزوا في معسكرات الحجز. أمّا بالنسبة للمفقودين فيُعتقد أنّ أغلبيّتهم قد نجوا وفرّوا هاربين، كما فُقد شرطيّ بريطانيّ واحد وضبّاط السفينة. وأمّا باقي ركّاب "أتلانتيك" الذين كانوا يفترض ترحيلهم فقد تمّ حجزهم...

وفي تاريخ سابق، وتحديدًا في ٢٠ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٤٠، كان القنصل الأميركيّ قد ذكر أنّ ثلاث صحف عبريّة نشرت أسماء ألف ومائة شخص من الذين كانوا على ظهر السفينة باتريا، "ولكنّنا، بعد الحادثة، لم نجد ذكرًا لأحد المتوفّين الذين ذكرتهم الصحف العبريّة، كما أنّني، وحسب اطّلاعي، لم ألاحظ ذكر إسم شخص يهوديّ ينتسب إلى أحد هؤلاء الغرقى الذين ادّعتهم المصادر الصهيونيّة..."، خاصّة وأنّ هذه المصادر تشير ببعض معاني الافتخار عندما يُذكر اسم شخص يهوديّ له صلة من قريب أو بعيد ببعض ضحايا النازيّة أو ببعض الذين تعرّضوا للاضطهاد في روسيا، أو بمن تعرّضوا لحوادث لافتة للنظر بها أثناء محاولات القيادة الصهيونيّة

تنفيذ أهدافها، ما يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأنّ عدد القتلى الذين ذكرتهم المصادر الصهيونيّة غير قابل للتصديق، وقد جنحوا إلى المبالغة فيه لا من أجل الذين قتلتهم قيادة الهاغاناه، ولكن من أجل الاستفادة من هذا الحادث بما يخدم الغرض الصهيونيّ[1].

تمثّل عمليّة نسف وإغراق السفينة باتريا ذروة الإتقان في العمل الإرهابيّ، ذلك أنّ من شروط العمل الإرهابيّ أن يكون وقعه على النفوس أكبر من حجمه الحقيقيّ بأضعاف...

---

١ - راجع: زهر الدين د. صالح، ملفّ الاستخبارات الإسرائيليّة، ص٣٩ - ٤٤؛ John Robert and Hadawi Sami, *The Palestine Diary,* PRC Beirut, 1970) pp. 60, 338; Encyclopedia of Zionism and Israel, Edited by R. Patai. Herzl Press, Mcgraw Hill (New York, 1971) p. 537.

إنذارٌ إرهابيّ

في شهر شباط ـ فبراير ١٩٤٨، صدر عن منظّمة "شتيرن" الصهيونيّة في فلسطين إنذار وُزّع بشكل منشور على السكّان الفلسطينيّين العرب تضمّن التالي:

إنّنا المحاربون لتحرير إسرائيل "لوحمي حيروت يسرائيل"، والمعروفون لديكم باسم منظّمة "شتيرن"، نتقدّم إليكم بتحذيرنا هذا:

لقد حاربنا العدوّ البريطانيّ في خلال سنين لأنّنا كنّا واثقين من أنّه هو عدوّنا الحقيقيّ. حاربناه وانتصرنا عليه فعلاً. وبفضل حربنا ضدّ الإنكليز، أضطرّوا إلى الجلاء عن البلاد. غير أنّهم قبل أن يتركوها إلى غير رجهة، أخذوا يسعون لنقل الجبهة الموجّهة ضدّهم إلى جبهة يهوديّة ـ عربيّة. ولقد أفلحوا بالوصول إلى هذه الغاية بمساعدة فئة خائنة من زعماء العرب، فريق مأجور، يخدم الاستعمار البريطانيّ لمدى سنوات. وعوض أن يهتمّوا في إيجاد سبيل للتفاهم مع اليهود في سبيل نضوج البلاد وعمرانها بجهود مشتركة، نراهم قد أورثوا البلاد مأساة دماء شنيعة. وما فتئوا يسعون الآن إلى جذب الأهالي بجهلهم إلى هذه المعمعة تارة بالتحريض وأخرى بالإغراء وبإعلانات الجهاد الخلاّبة...

أيّها العرب، جئنا بهذا ننذركم قبل فوات الأوان... إنّنا "المحاربون لتحرير إسرائيل" لا نعرف رحمة. فإنّ الانفجار الذي أحدثناه في يافا والذي أصاب لبّ قيادة المجرمين ما هو إلاّ بمثابة إنذار أوّليّ... أولئك الزعماء الذين أبلوكم بهذا الوبال

يستترون وراء الأسوار البريطانيّة، بينما الجماهير تُركت وشأنها عرضة للأخطار... إعلموا أيّها الجماهير أنّكم إن تواصلوا انقيادكم إلى اقتراحات أولئك المأجورين الخائنين من الهيئة العربيّة العليا سوف لا تكون لكم إقامة ولا تستطيعون إنقاذ أنفسكم. ويشهد بذلك آلاف اللاجئين من يافا وحيفا والقدس... وإنّما إذا تماديتم في السير بهذه الطريق، فسوف لن يكون لكم مفرّ. فقد تكونون جميعكم عرضة لهجومنا... كلّ مدينة وقرية وكلّ بيت وقلعة يصبح هدفًا لنا، نُمطر وابل قنابلنا عليكم جميعًا... فلا جنين ولا رام الله ولا بئر السبع ولا نابلس أو غيرها... لن تكون إحداها مقرًّا أمينًا لكم ولن نكفّ ضرباتنا على رؤوسكم... ولن تكون جبهة هنا وملجأ هناك... فلا تضلّوا وراء الأقوال في نجدة ما من الدول العربيّة المجاورة... إنّ الكذب والخداع قد ملأت أفواههم...

ألا فاعلموا أنّ المحاربين لتحرير إسرائيل سيأتونكم في ظلام الليل وضوء النهار... ولن تعرفوا إلى الراحة سبيلاً... إنّنا ندعوكم، قبل الختام، إلى السلم والإخاء... فإذا شئتم أن تتركوا الخونة المتزعّمين بالزعامة فتتمتّعوا كلّكم من الحريّة ومن فضائل البلاد... ولكنّكم إن تتمادوا في الانجراف وراء الدسائس البريطانيّة ومأجوريهم فلن تجدوا للراحة معنى.

الحياة والموت أمامكم... فاختاروا ما شئتم. وها قد خيّرناكم وأنذرناكم.

المحاربون اتحرير إسرائيل. منظّمة شتيرن[1]

---

١ ـ زهر الدين د. صالح، ملفّ الاستخبارات الإسرائيليّة، في موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم، المركز الثّقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣) ص٢٢١ ـ ٢٢٢، عن: نيف دافيد، تاريخ المنظّمة العسكريّة القوميّة، طبعة عبريّة، كلاوزنر (تل أبيب،١٩٨٠) ص١٥؛ محارب عبد الحفيظ، هاغاناه إتسل ليحي: العلاقات بين التنظيمات الصهيونيّة المسلّحة ١٩٢٧ ـ ١٩٤٨، مركز الأبحاث (بيروت،١٩٨١) ص٤١٨.

الإرهَابُ الإسرائيليّ بعدَ نُشوء الدَّولة

إذا كانت المنظّمات اليهوديّة قد تمادت في عمليّات الإرهاب قبل نشوء الدولة الإسرائيليّة، فإنّ الإرهاب الإسرائيليّ المنظّم الذي عقب نشوء دولة إسرائيل يعتبر من أعمال "إرهاب الدولة" بامتياز. ولم يقتصر أسلوب إسرائيل الإرهابيّ على "ردود الفعل" كما هو شائع بحيث يُقال إنّه من نوع "الإرهاب الانتقاميّ"، بل إنّ إسرائيل كانت هي البادئة في أعمال المسلسل الإرهابيّ الذي ما زال يتصاعد يومًا بعد يوم. ولم تقتصر أعمال الإرهاب الإسرائيليّ على الفلسطينيّين والعرب، بل طالت أحيانًا كثيرة اليهود أنفسهم من أجل غايات في نفس يعقوب. من تلك العمليّات الإرهابيّة المنظّمة عمليّات جرت في العراق لتهجير اليهود من الدولة العربيّة إلى إسرائيل.

ذلك أنّ كثيرًا من يهود الدول العربيّة لم يحبّذوا الانتقال إلى إسرائيل، وقد كانت لهم مصالحهم في البلدان التي نشأوا وترعرعوا فيها، ففضّلوا البقاء فيها.

هنا جاء دور المخابرات الإسرائيليّة القاضي بإجبار هؤلاء على اختيار الانتقال إلى إسرائيل. وكان من أبرز تلك العمليّات الاستخباراتيّة التخريبيّة التي أنجزتها المخابرات الإسرائيليّة في هذا السياق، العمليّات التي قامت بها في بغداد عام ١٩٥٢، من خلال قيام شبكة الموساد في العراق بحملة تفجير استهدفت الكُنس اليهوديّة هناك على أيدي العملاء الإسرائيليّين.

قبل ذلك التاريخ كان البرلمان العراقيّ قد أقرّ قانونًا في آذار ـ مارس ١٩٥٠ يسمح لكلّ يهوديّ بمغادرة العراق إن أراد ذلك، ولم يكن على اليهود سوى التخلّي عن الجنسيّة العراقيّة ببساطة. وبدا ذلك تساهلاً مثيرًا للدهشة من جانب نظام أعلن الحرب ضدّ إسرائيل وألقى القبض على مئات اليهود لنشاطاتهم الصهيونيّة... وقد تمّ نقل حوالى ١٥٠ ألفًا من اليهود العراقيّين إلى إسرائيل بطريق الجوّ بين أيّار ـ مايو ١٩٥٠ وكانون الثاني ـ يناير ١٩٥٢.

أدين عملاء الموساد الذين ألقت أجهزة الأمن العراقيّة القبض عليهم بأربع عمليّات تخريب إلى جانب جرائم أخرى. أمّا أبرز تلك العمليّات فكان إلقاء قنابل على مركز الاستعلامات العامّة التابع للسفارة الأميركيّة ما ألحق به أضرارًا طفيفة. ووضع متفجّرة في مقهى في بغداد يجتمع فيه اليهود عادة. أمّا أكبر تلك العمليّات وأعنفها وأكثرها إرهابًا فكان هجوم بالقنابل اليدويّة على كنيس يهوديّ في بغداد يعرف بكنيس "مسعود شيمنوف" بينما كان مئات اليهود يصلّون ما أدّى إلى مقتل أربعة من المصلّين بينهم صبيّ في الثانية عشرة من عمره، وإصابة نحو عشرين آخرين بجراح. وقد أدّى الاتّهام المذهل بأنّ شبكة جواسيس إسرائيليّة قد قصفت معبدًا يهوديًّا بالقنابل إلى إصابة اليهود العراقيّين بصدمة. وراجت شائعات بين المهاجرين العراقيّين إلى إسرائيل تقول بأنّه قد يتمّ التعجيل بترحيلهم من العراق عن طريق مزيد من العمليّات الإرهابيّة التي سوف يشنّها إرهابيّون إسرائيليون. وكان العراقيّون في إسرائيل ناقمين بالفعل ويوجّهون اللوم للقيادة الأوروبيّة المولد للدولة اليهوديّة لدفعها إيّاهم إلى داخل خيم وأكواخ بدائيّة دونما أمل في الحصول على مسكن مريح أو على عمل مناسب. وشعر المهاجرون الشرقيّون الذين يعرفون بـ"السفاريم" بالإذلال جرّاء رشّهم بمبيدات الحشرات وعدم منحهم حريّة الاختيار. وبدا الساسة اليهود الأوروبيّون الذين يعرفون

بـ"الأشكنازي" مشغولين للغاية بتهنئة أنفسهم بالعمل العظيم الذي قاموا به عن طريق تهجير اليهود العراقيّين أكثر من اهتمامهم بعمل أيّ شيء ملموس لهم على أرض الواقع. كلّ هذا جعل رئيس الوزراء بن غوريون يصدر أوامره إلى إيسر هاريل، مدير إدارة شين بيت، في عام ١٩٦٠ بإجراء تحقيق داخليّ حول العمليّة الإرهابيّة التي شنّت على الكنيس في العراق، وقد ذكر التقرير البالغ السريّة الذي صدر عن لجنة التحقيق التي ضمّت ثلاثة أعضاء أنّه "ليس بالإمكان اكتشاف أيّ دليل حسّي على أنّ الإسرائيليّين أو اليهود قد تورّطوا في إلقاء المتفجّرات". إلاّ أنّه قبل التحقيق وصدور هذا التقرير الغامض في مضمونه، كان قد تبيّن لبن غوريون حقيقة تورّط المخابرات الإسرائيليّة في العمليّة الإرهابيّة على المعبد اليهوديّ في بغداد. وقد كتب في يوميّاته في ٢٤ أيّار ـ مايو ١٩٥٢ ما مفاده أن رؤساء أجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة قد أخفقوا في مهمّتهم في العراق.

إسرائيلُ في طَليعَة الدّوَل المُنتجَة لوَسائل التَعذيب

إحتلّت إسرائيل مكانة متقدّمة في قائمة الدول المستحدثة لوسائل التعذيب الوحشيّة المختلفة ومنها أجهزة الصعق الكهربائيّة، وقد جاء ذلك في تقرير أعدّته في أوائل عام ٢٠٠٤ منظّمة حقوقيّة أوروبيّة تعنى بحقوق الإنسان، وأُدرج التقرير تحت عنوان "تجّار الألم".

وأشار معدّو التقرير إلى أنّ إسرائيل تستخدم وسائل التنكيل بالسلاسل التي تسبّب الألم لمن يتمّ إخضاعهم للتحقيق. وتشمل هذه الوسائل القيود والأصفاد وكراسي التنكيل.

كما تقوم إسرائيل باستخدام العيارات المطّاطيّة التي تصيب الشخص بالشلل إذا ما تمّ استخراج العيار كلّه من المكان المصاب به. ولذلك يضطرّ الأطبّاء إلى إبقاء جزء من العيار في مكان الإصابة.

وحسب التقرير الأوروبّيّ، تستخدم الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة موادّ كيماويّة تسبّب الشلل، مثل غاز الأعصاب والغاز المسيّل للدموع. كما تُجري اختبارات لأدوية خطيرة على الأسرى والمعتقلين الفلسطينيّين وكأنّهم فئران تجارب. وقد تمّ إحصاء ٥٩ صنفًا لإنتاج أجهزة الصعق الكهربائيّ في الدولة العبريّة[١].

---

١ ـ الفغالي بدرا باخوس، جريدة "الديار" اللبنانيّة، عدد ٢٤ كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤، ص١.

الأسير الذي أرهبته إسرائيل فجنّدته جاسوسًا

استغلت المخابرات الإسرائيلية حالات الضعف الإنساني لأسرى حرب ١٩٦٧، وأرهبتهم بشتى الطرق لأجل التعاون معها بعدما تتم مبادلتهم.

لقد أرهبتهم، ثمّ أغرتهم بالمال وبأجمل النساء.. وعرّضَتْهُم للتجويع والتنكيل والحصار النفسي حتى القتل.. وذلك للتحكّم بأعصابهم وتوريطهم للانغماس في تيار الخيانة والجاسوسية..

وفي الملفات حالات عديدة.. تبين كيف لجأت المخابرات الإسرائيليّة لوسائل شيطانية للضغط على الأسرى..

بداية.. تقول بعض المصادر العسكرية إن أسرى مصر لدى إسرائيل في حرب ١٩٦٧ يقارب عددهم الخمسة آلاف أسير.. سقطوا في قبضة القوات الإسرائيلية عند اجتياح سيناء.. وانسحاب الجيش المصري بدون نظام أو قيادة أو غطاء.

لقد كان ضرب المعابر على القناة وتدميرها.. خشية عبور العدو إلى الضفة الغربية للقناة، أحد أهم أسباب اقتياد الآلاف من أفراد القوّات المصريّة إلى معسكرات الأسر.. وتعرضهم للقتل الجماعي والإبادة في مذابح بشعة لن يغفلها التاريخ. فعندما يدرك الأسير أن ما بين الحياة والموت ضغطة زناد من يهودي دموي.. يتوقف تفكيره

عند تلك اللحظة، وتتسمر عيناه على ارتعاشة إصبع مختل وصيحات آمرة. وكلما دوت رصاصات تحصد أرواح ضعفاء في قيود الأسر.. اشتهت النفسَ الحياة وطلبتها بإلحاح عنيد.

لقد نشط خبراء المخابرات الإسرائيلية في تعذيب الأسرى وإرهابهم، والتمثيل بزملائهم على مرأى منهم لقتل أي آمال لديهم في الحياة. وعند اختيارهم لبعض الجنود والضباط من الأسرى الذين أبدوا ذعرهم الشديد، عملوا على منحهم فرصة النجاة من الموت الرخيص ليسهل إخضاعهم والسيطرة عليهم، وكان لا بد للمرشح أن يمر بعدة اختبارات نفسية قاسية.. مثل إطلاق النيران بشكل فجائي على مجموعات من الأسرى ودون سابق إنذار، والتنكيل بأحدهم بوسائل تعذيب وحشية لإرهاب الآخرين، وفتح النيران من خلف الأسرى بعد فترة سكون.. فيصابون بالرعب والذعر من طلقات رصاص غير متوقعة.

اتبع العدو الصهيوني أيضًا طرقًا أخرى عديدة، تحطم ما لدى الأسرى من مقاومة، وتدفعهم إلى التفكير في منجى لهم من الهلاك.

ولكثرة وسائل انتهاك آدمية الأسرى، كثيرًا ما عادوا إلى بلادهم وبعضهم تشوشت أفكارهم وأصبحوا لا يضبطون، وفقد قلة منهم الثقة في القيادة العسكرية والسياسية، ورسموا صورة مغايرة للواقع الملموس، محتاطين لمحاولات اقتلاع ما آمنوا به فترة الأسر، إذ إن العدو أصبح لديهم هو الأقوى والأمهر، ومجرد التفكير في معاداته ضرب من جنون.

هكذا عاد بعض الأسرى من إسرائيل في صفقات متبادلة وغير متكافئة العدد أو المعنويات. فهناك فروق شاسعة ما بين الأسرى في الحالتين. وكان من بين الأسرى المصريين الذين عادوا.. الملازم أول الاحتياطي "عبد الفتاح عبد العزيز عوض"،

أشهر جاسوس لإسرائيل تم تجنيده في أحد معسكرات أسرى ١٩٦٧ في بئر سبع. عاد بعدما أجريت له عملية غسيل مخ، وتحول من ضابط مصري يدافع عن أرضه وعرضه.. إلى عين من عيون إسرائيل ترى وتتحرك بين المصريّين في ثقة.

هذا التحول الخطير ليس بأمر هين، إذا ما أجرينا مقارنة عادلة بين أسير مكبل يرتجف رعبًا وجوعًا.. تحيطه مجموعة كبيرة من خبراء المخابرات تتفننْ في تجنيده، وبين شاب آخر تتصارع لديه الرغبات والطموحات على موائد القمار في أوروبا، وقد يسعى هذا الأخير بنفسه إلى رجال الموساد عارضًا عليهم خدماته.

فرق كبير بين الأسير والحر. فالأسير مجبر مضطر، والحر مخير مدرك.

الأسير يرى الموت ملاصقًا له ومعدته خاوية وأعصابه في انهيار، والحر تلسعه حرارة الرغبة حينما تلتصق به حسناء مثيرة تصطاده، ومعدته ممتلئة بأشهى أنواع الطعام والخمور.

كلها أمور لا تقارن مطلقًا.. ويكفينا أن ننقل إحساسات أسير مسلوب الإرادة، في معسكر إسرائيلي، تصم أذنيه صرخات زملائه حينما تدور بهم عجلة التنكيل، ولا يدري متى يجيء دوره هو الآخر؟!

إنه في تلك الظروف أضعف من الضعف نفسه أمام حيوانية الآسر وشهوته في التعذيب والقتل... وإنّ الخبراء العسكريين والعلماء أفاضوا في وصف كل تلك الأمور وصفًا دقيقًا، وإن كان هذا أمر نستنكره بالمرة.. ولا يدفعنا إلى العطف على الأسير الذي يسقط في بؤرة الجاسوسية، بقدر ما يدفعنا إلى الإحساس بمعاناته الشديدة إزاء ما تعرض له، فاضطر مقهورًا إلى الاستسلام، طمعًا في رشفة ماء، أو كسرة خبز تُسكّن صراخ معدته وأمعائه.

وعبد الفتاح عوض صاحب هذه القصة.. ضابط صغير برتبة ملازم أول في القوات المسلحة المصرية، لم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره، أنهى دراسته الجامعية وحصل على مؤهله العلمي.. يملؤه طموح قوي في أن يعيش ويعمل ويخدم وطنه.. ويتزوج من حبيبته ياسمين ابنة عمه الجميلة التي ارتبط بها، وتأجل زفافهما حتى ينتهي من فترة تجنيده.

لقد حزنت ياسمين كثيرًا وهو يسوق لها نبأ اختياره ضابطًا في الجيش.. فمعنى ذلك أن مدّة خدمته العسكرية ستطول، وبالتالي سيتأخر زواجهما، لكن عبد الفتاح طمأنها عندما وعدها بسرعة الزفاف، حيث أن راتبه كبير كضابط بالجيش بالقياس براتب الوظيفة التي لم تجئ بعد.

انخرط في سلك الحياة العسكرية وتفوق كثيرًا في تخصصه الدقيق.. وشهد له قادته بالانضباط والشجاعة. لذلك فقد أُرسل مع القوات المسلحة المصرية إلى اليمن حيث قامت الثورة اليمنية على الإمام البدر في ٢٦ أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٢، وفي معركة "حرض" التي أبدع فيها عبد الفتاح قتالاً وتخطيطًا، استحق شهادات التقدير عن جدارة.

عاد عبد الفتاح من اليمن والغلّ يأكل قلبه من عصابات اليهود التي تنكرت لكل الشرائع، واغتصبت أرض فلسطين، وتتربص بدول الجوار تود نهش أرضها، والاستحواذ على قدر أكبر من الهيمنة على مقدرات المنطقة.

ولم يطل به المقام كثيرًا في حضن عروسه ياسمين، فحرب وشيكة مع إسرائيل تدق طبولها وقد ظهرت في الأفق بوادر الأزمة.. فسارع بارتداء زيه العسكري وذهب إلى رفح، ثم تقدم إلى خان يونس فدير البلح، وعندما اشتعلت شرارة الحرب في ٥ حزيران ـ يونيو ١٩٦٧، أبلى عبد الفتاح بلاءً حسنًا مع وحدته العسكرية التي تمرست

على القتال في اليمن. لكن صدرت الأوامر فجأة بالانسحاب إلى الخلف، فاعتقد أنها خطة عسكرية، إلا أن العدو كان قد أحكم الحصار، وبرغم ذلك لم يستسلم عبد الفتاح، وظل يقاوم إلى أن سقط أسيرًا، واقتيد إلى معسكرات بئر سبع التي لا تبعد كثيرًا عن موقع أسره.

كان لا يصدق أن سيناء كلها سقطت هي الأخرى أسيرة، وفقد ثقته بقادته الذين جعلوا للأعداء شأنًا، واستطاعوا، وهم قلة قليلة، التغلب على جيوش العرب، وفي عدة أيام اتسعت رقعة إسرائيل إلىأضعاف أضعافها.

كان يبكي في البداية للحال الذي وصلوا إليه، وبعد ذلك كان يرتجف لمرأى حوادث القتل الجماعية البشعة لأسرى الحرب، ويرتعد للقهر والذل والموت البطيء الذي يتحرك كل لحظة بين الأسرى ليقطف خيرة شباب الوطن.

لقد رأى من الأهوال ما لا يوصف، وتوقف تفكيره عند أشياء كثيرة أهمها الموت بلا ثمن.. ومعدته الخاوية من الطعام، وجفاف حلقه لشدة العطش، ولم يتفاعل كثيرًا عندما استدعوه لمكتب قائد المعسكر فبادره باللغة العربية قائلاً له:

"إن الجيش الإسرائيلي يحتل الآن سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، ولا حول للعرب ولا قيام لهم من جديد".

أمر له الضابط الإسرائيلي بالماء والطعام، وجيء له بكوب من العصير البارد.. وعلى بعد عدة أمتار، شاهد بعينيه جنديًا يهوديًّا يسوق أسيرًا مصريًّا، ويكبله في جذع نخلة ويطلق عليه النار عدة مرات في تشفٍّ وانتقام.

عندها.. صرخ عبد الفتاح في هلع، فسحبوه إلى حجرة أخرى وجرى استجوابه لمعرفة كل ما عنده من أسرار عسكرية، وللمرة الثانية والثالثة يرى مشهد القتل لأسير

مكبل، فيكاد يموت هلعًا.. ويحاول في وهن خائر إقناعهم بأن معلوماته قاصرة بسبب تواجده لعدة سنوات في اليمن.

بعدها بأيام ذهبوا به لغرفة التحقيق، وأمروه أن يخلع ملابسه بكاملها أمام المحققين ثم تركوه وحده عاريًا، ترتعد كل عضلاته خوفًا من اقتياده للقتل، فكل الأسرى الذين أطلقوا عليهم الرصاص أمامه كانوا عراة.

فجأة دخلت الغرفة فتاة يهودية ترتدي زي الجيش الإسرائيلي، ودون أن تلتفت إليه شرعت في خلع ملابسها كلها، واقتربت منه في نعومة وطلبت منه بالعربية أن يتلطف. ومن فتحات سرية كانوا يلتقطون له صورًا بمختلف الأوضاع وهو يتهرب منها محاولاً الانزواء، بينما هي لا تكف عن إغوائه ومطالبته.

ومرة أخرى حاوره المحقق كثيرًا واستفزَّهُ وأجبره على أن يسبّ بلده وقائدها، ولسابق معرفتهم بأسماء أهله واقاربه ووظائفهم وعناوينهم.. كانوا يزيدون الضغط على أعصابه مهددين بإيذائهم، في عملية "غسيل مخ" له ولغيره.

ويستخدم الضباط الإسرائيليون التنويم المغناطيسي، والإيحاء النفسي والأمصال والعقاقير الطبية ومنها حقن "الصدق" وجهاز كشف الكذب، فضلاً عن التعذيب الجسماني بوسائل مختلفة، وإطلاق حرب معنوية شرسة لزلزلة عقيدته وعروبته...

فقد استغلت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الحالة المعنوية السيئة للأسرى من الضباط، وعرضت عليهم أفلامًا ماجنة مزيفة، تصور مدى الانحلال الخلفي لرموز قادتهم، وهم يتعاطون الجنس والخمر مع نساء متنوعات. واعتمدت إسرائيل في ذلك على فنيين متخصصين في تركيب الصور والصوت فبدت الأفلام حقيقية، مما ساعد على فقدان الأسرى لثقتهم في قيادتهم.

لقد تم سجنه في زنزانة ضيقة تتسع بالكاد لجسده المنهك، وسلطت عليه كشافات كهربائية قوية ليل نهار، مع انبعاث موجات الهواء الساخن تارة والبارد تارة أخرى، وذلك لمدة ستين يومًا وهو عار تمامًا لا يدرك الليل من النهار، أو متى تجيء لحظة النهاية، بينما صوت المذياع لا يكف عن بث الدعاية المسمومة، والنصائح الموجهة إليه لكي يستسلم ويتعاون مع ما يسمى بـ"منظمة السلام"، ويفرغ ما في جعبته من معلومات وأسرار للمحققين، مع تأكيدات مكررة بالاهتمام به صحيًا ومعنويًّا إذا ما استجاب لهم، مع الوعد بأن يغدقوا عليه الأموال والميزات التي لا تخطر بباله.

بعد هذه الجرعة من الإغراءات قد يسقط الأسير مستسلمًا، وقد يتماسك أكثر وأكثر لإيمانه بقضيته وبقيادته، فيقاد إلى غرفة "العمليات" حيث يجري إدخال خرطوم دقيق في جهازه البولي ينتهي طرفه بكيس شفاف، ويترك هكذا في زنزانته، ويمنع عنه الماء، وتسلط عليه الكاشفات الحارقة من جديد مع الهواء الساخن، فينزف عرقه ويكاد يموت عطشًا فلا يجد سوى بوله فيشرب منه.

هناك أيضًا وسيلة أخرى لإجبار الأسير على الانخراط في سلك الجاسوسية تحت زعم الاشتراك في "منظمة السلام" لوقف الحرب بين العرب وإسرائيل، ألا وهي تكبيله بالجنازير وسلاسل الصلب المدببة، وعصب عينيه بعصابة سوداء، وحبسه في زنزانة منفردة معزولة صوتيًّا عن العالم الخارجي لمدة أسبوع، فيكاد الأسير أن يجن، وينقل إلى غرفة التحقيق ليروا هل استسلم مقهورًا أم لا يزال صلبًا لا يخاف الموت؟ فإن رأوا فيه صلابة فعندهم من وسائل التعذيب مايكفي.

ويتم تصنيف الأسرى المطلوب تجنيدهم إلى مجموعات، والمجموعة التي يعتقد أنها الأسهل انقيادًا، تتابع معها المحاولات من جديد وبصور أخرى من التعامل، ويتم عرض الأسير على أخصائيين في وسائل الإقناع والتأثير النفسي يصلون به ومعه إلى

مرحلة من "الهدنة" التي يعقبها أحد أمرين: إما الاستمرار معه، أو تركه لحاله وعدم إضاعة جهدهم معه أكثر من ذلك.

يقول الملازم أول عبد الفتاح عبد العزيز عوض:

"في الزنزانة الانفرادية الضيقة.. كنت عاريًا منهكًا معصوب العينين مكبلاً بالجنازير. طعامي قطعة خبز جافة كل عدة أيام مع نصف كوب من الماء. كنت لا أكف عن التفكير في حالي وما سيؤول إليه مصيري المجهول. وكلما استحضرت صور أهلي من ذاكرتي.. أتخيل حزنهم الشديد لفقدي فأتماسك. كثيرًا ما كنت أستمد قوتي من صورة أمي، ونظرة الرجاء في عيني حبيبتي ياسمين ترجوني ألا أنساها..، كنت أبكي لحالي فلا تسقط مني دمعة واحدة، فالجسد الهزيل فقد ما به من ماء. وجفت المدامع ونضب معينها، وتصورت للحظة أنني بين أحضان أهلي وأصدقائي، لكن أوهام الخيال كانت لا تطول، فالواقع كان أقسى من أيّ تخيّل، واقع قضى على لذة أحلام اليقظة، ووأد الآمال في مهدها.

"الأسابيع طويلة مريرة تمر والحال لا يتبدل.. عطش وجوع وموت يتربص.. وعواء ذئاب تهوى افتراس أجساد الأسرى، وميكروفون يأتيني صوته من فوق رأسي يذيع أغاني الحرب من إذاعة "صوت العرب". وبيانات كاذبة وخطب وتصريحات سياسية تصيبني بالغثيان. وتساءلت مرارًا: هل يهتم بنا أحد؟؟ وأجبت في نفسي: لا أظن أننا على خريطة المسؤولين في مصر. فقد طالت مدة الأسر، وصرنا نكرة ونسيًا منسيًا. وعندما يجيئنا أعضاء الصليب الأحمر الدولي، يشفقون لحالنا ولا يملكون لأجلنا شيئًا.

"عدة أشهر وأنا أرى العذاب والموت.. لا أرى أكثر منهما قربًا مني. وعندما أطلقوني ذات يوم بين بعض الأسرى.. اقترب مني أحدهم وبصوت مصري هامس،

وبعينين تدوران في محجريهما خوفًا، كشف لي عن استسلام العديد من زملائنا بعدما أفضوا بما لديهم من أسرار عسكرية للمحققين، وانضمامهم لمنظمة "السلام الدولية" التي تضمن لهم عودة سالمة إلى مصر في أسرع وقت. ولاحظت فجأة أن أصابع يده البيضاء يكاد ينفجر منها الدم، ولا تبدو عليه مظاهر الهزال، بينما نحن نعاني الجفاف والوهن.

"أيقنت حينئذ مائة بالمائة بأنه ضابط إسرائيلي يجيد العربية بطلاقه. فأوهمته بأنني أصدقه ولكن ليس عندي ما أقوله لهم.. فأنا ضابط قادم لتوي من اليمن بعد عدة سنوات هناك.. ولا أعرف بالضبط تشكيلات الجيش المصري.. أو عدد أفراده.. أو تسليحه.. أو حتى أسماء قادته بالكامل.. أو نظام التدريب الحديث الذي يطبق.. أو أماكن منصات الصواريخ أو المطارات السرية ومخازن الذخيرة.

"قلت له ذلك.. وأنا أبدو صادقًا. لكنه لم يصدقني بالطبع فأنا بلا شك أعلم الكثير من خلال زملائي.. وعندي معلومات قد تبدو تافهة لكن الإسرائيليين يهتمون بها جدًا.

"بعدها تركني الضابط الإسرائيلي ليستدعيني المحقق في مساء ذات اليوم لتستقبلني فتاة إسرائيلية هادئة.. وبالعربية حدثتني هي الأخرى قائلة: "سيقتلونك الليلة لو لم تتعاون معهم. لقد سمعتهم يقررون ذلك".

"كانت تحدثني في عطف بينما تسقيني أكواب العصير من دورق تحمله والخوف يسيطر عليها. قلت لها: "هل أنت إسرائيلية؟

"أجابتني لا.. إنني فلسطينية مسلمة واسمي "سهيلة" وأعمل ممرضة في المعسكر. نصحتني بأن أصارحهم بما لدي لأنهم يعرفون كل شيء. ونظرت إلي بإشفاق وهي تقول:

"هم وحوش لا تعرف الرحمة.

"وتركتني مسرعة إلى حجرة أخرى وخطوات ثقيلة تقترب.

"وعندما جاء المحقق ومن خلفه جندي يحمل رشاشه.. كنت أرتعد خوفًا، وتوقف لساني عن الكلام رعبًا، وبعد تهديدي بكهربة عضوي الذكرى قلت في نفسي إنني فقدت معنوياتي وكل شيء.. لكنني لم أعد أملك إلا رجولتي.. ساعتئذ اضطررت لأن أبوح ببعض ما لدي من معلومات يريدونها مني مبديًا رغبتي في التعاون مع "منظمة السلام" من أجل منع الحرب بين إسرائيل والعرب.

"عند ذلك فكّوا قيودي وأودعوني حجرة مريحة، بلا كشافات إضاءة أو هواء ساخن أو ميكروفونات. ونقلوني إلى حجرة الطبيب الذي فحصني وحقنني ببعض المقويات، واستمروا في ملاحظتي طبيًّا مع الاهتمام بمأكلي وبمشربي. واصطحبني جندي إسرائيلي لأول مرة إلى الحمام لأستحم بعد مائتي يوم فاحت أثناءها رائحة جسدي النتنة، وعهدوا بي إلى الحلاق، وألبسوني ثيابًا جديدة نظيفة، وانتقلت لمعسكر آخر جنوب بئر سبع اسمه "هازيريم" حيث أكدوا بكل الطرق أن بإمكانهم الوصول إلي في مصر في أي وقت.

"لقد أسمعوني ما تفوهت به من سباب لمصر ولقيادتها. وفوجئت بصوري عاريًا مع الإسرائيلية العربية فأحسست بالمهانة، وأشد ما آلمني هو تهديدي برسائل متفجرة تقضي على أسرتي واقاربي، وأخذوني إلى "أشدود" ثم إلى "بات يام" جنوب تل أبيب وهناك رأيت ما لم أره في حياتي أو أحلامي، حياة أخرى في عالم ليس له وجود على سطح الأرض، عالم من السحر والخيال بلا حدود، وأحاطوني بفتيات تتفنن كل حسناء منهن في إمتاعي، وساقتني قدماي معهن بلا هدي أتذوق طعم حيوات أخرى، مفعمة بالصخب وبالمغريات.. واللذائذ.. وسيطر عليّ هاجس غريب ترسب بعقلي، وهو أن الجنس مع إسرائيليات ليس بزنا..

"وبعد حوالي الشهر أخذوني إلى منزل منعزل.. وشرعوا في تدريبي على استخدام الأحبار السرية والكربون السري الذي يفوق الأحبار، وتعلمت أيضًا استعمال الشيفرة والاتصالات اللاسلكية وإطلاق النكات والشائعات الكاذبة، وكيفية جمع المعلومات العسكرية وأخبار التسليح ومخازن الأسلحة والتموين والذخيرة، وطلبوا مني أن أوافيهم بالمعلومات أولاً بأول علىعنوان في بروكسيل.

"وفي نهاية الدورة التدريبية أكدوا على أن يدهم الطويلة لن تتركني أبدًا أو تترك عائلتي.. إذا ما أبلغت الجهات المختصة في مصر بأمر انضمامي إلى منظمة السلام.

"واستمرت تهديداتهم لي حتى وأنا في طريقي إلى مصر مع مندوب الصليب الأحمر الدولي. حيث لم أصدق ابدًا أنني قد أعود إلى مصر في يوم من الأيام.

"لكني أيقنت أنني على أرض الوطن أخيرًا.. حينما وجدتني أتمرغ بين أحضان أهلي وزوجتي وأصحابي.

"ولعدة أسابيع كنت أحس بالغربة.. وبوطأة الحمل الثقيل على كاهلي، ورغبة عارمة في البقاء تجتاحني فأكاد أصرخ محتجًا على وصفي بالبطل، ففي قرارة نفسي يقبع ذنب جبار يزمجر في عنف ويتضخم.. ويلتصق بجدران شراييني هاجس مؤلم يتعاظم يذكرني بأنني مجرم آثم لا أستحق الحياة. وفي مكتب ضابط المخابرات العسكرية المصرية.. رفضت أن أصارحه بما صار إليه حالي، رفضت أن أبوح إليه بجرمي فكان سيغفر لي ويعذرني.. إنه لم يلمح بذلك بل قالها صراحة دون لبس. إلا أنني كنت في ذعر مما سيصيب عائلتي وزوجتي الحبيبة التي جاءتني بطفل أسمته "بطل"، وعلى مدى ساعة ونصف الساعة اعترفت بكل ما جرى لي، ما عدا انضمامي "لمنظمة السلام" إلى أن قبضت عليّ المخابرات العسكرية، وقدمتني للمحاكمة بتهمة التجسس".

كانت هذه اعترافات الملازم أول عبد الفتاح، الضابط الأسير الذي عاد مقهورًا محطمًا من أسره في إسرائيل. اعترافات يستعين بها الخبراء العسكريُّون وعلماء النفس والسلوك، لاستنباط نوازع مختلفة داخل العقل الإنساني، وصراعات لا ترحم تدور بداخل الأسير، الذي افتقد أبسط مبادئ الأمان في الأسر، فسقط في وكر الجاسوسية خائرًا واهنًا مكرهًا ومضطرًا، تلسعه صرخات الخوف من الموت على أيدي شرذمة من ذئاب.. يرتجف بدنه لهفة لبريق من أمل يلوح من بعيد.. أمل ضعيف في الفوز بكسرة خبز.. أو رشفة ماء.

لقد أكدت تحقيقات المحكمة العسكرية أن الملازم أول عبد الفتاح عبد العزيز عوض، عاد من إسرائيل بعدما أجريت له عمليات "غسيل مخ" هناك.. وضبط وهو "يحاول" جمع معلومات عسكرية "ينوي" إرسالها إلى المخابرات الإسرائيلية، سطرها ضمن رسالة مشفرة، وحكمت المحكمة على الضابط الاحتياطي بالأشغال الشاقة المؤبدة. ولم تحكم بإعدامه رأفة بظروف أسره ورحمة به.. لأن تجسسه ليس نابعًا من ذاته بل اضطرار مغلوب وجواب أسير مكبل[١].

١ ـ الفالوجي فريد، جواسيس الموساد العرب، مكتبة مدبولي (القاهرة،٢٠٠٣) ص٢١٩ ـ ٢٢٩.

المُقَاوَمةُ الفَلسطينيَّة والإرهَاب والإنتِقامُ الإسرائيليّ

عند الساعة السابعة و٤٥ دقيقة من صباح الخامس من حزيران ـ يونيو ١٩٦٧، قامت إسرائيل باستخدام قدرات سلاحها الجوّي، ووجّهت ضربة وقائيّة ضدّ أسلحة الجوّ المصريّة والسوريّة والأردنيّة حيث نجحت في خلال ساعات معدودة في تدمير خمسمائة طائرة عربيّة معظمها على الأرض. وبفعل تفوّقها الجوّي المطلق تمكّنت قوّات إسرائيل البريّة من الاندفاع بقوّة لاحتلال صحراء سيناء وتدمير الكثير من قوّات الجيش المصريّ القويّ، ونجحت في خلال أقلّ من ٧٢ ساعة من احتلال صحراء سيناء وقطاع غزّة وتمركزت على طول قناة السويس. كما قام جيش الاحتلال الإسرائيليّ بعد أن هاجمته القوّات الأردنيّة بشنّ هجوم مضادّ مكّنه من احتلال القدس، المدينة المقدّسة، وكذلك انتزاع الضفّة الغربيّة من الملك حسين. وفي ٩ حزيران ـ يونيو قامت إسرائيل بشنّ هجوم كاسح لاحتلال مرتفعات هامّة كانت سوريا تطلق منها قذائف مدفعيّتها على المستوطنات الزراعيّة المحيطة ببحيرة طبريّا. وهكذا جرى تغيير خارطة الشرق الأوسط الجيوسياسيّة خلال ستّة أيّام من الدم والنار.

أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيّين، فقد أثبتت حرب حزيران ـ يونيو للمرّة الثانية خلال تسعة عشر عامًا، بعد حرب ١٩٤٨، فراغ وفشل وعود زعمائهم بتحقيق الانتصار على إسرائيل. إذ لم يفقدوا الفرصة لتدمير إسرائيل فحسب، وإنّما أصبحوا الآن في مواجهة قوّة عظمى إقليميّة. فإسرائيل التي كانت صغيرة في السابق، أصبحت الآن

تمتلك عمقًا استراتيجيًا، وتشكّل أكبر قوّة عسكريّة في المنطقة. وهكذا تحولت إمكانيّة تدمير تلّ أبيب أو تحرير حيفا من "أمر مؤكّد الحدوث" إلى خيال لا يمكن بلوغه، بل إلى سراب يلخّص حقيقة يأسهم ونكبتهم المأساويّة.

ولأنّ زمن المعجزات قد ولّى مثلما ولّى أيضًا اعتماد الفلسطينيّين على العرب الآخرين بوعد التحرير، ظهرت الحاجة إلى ثورة فلسطينيّة إذا ما أريد للتحرير لأن يُنجز. ولو عدنا إلى أيّار ـ مايو ١٩٦٤، يوم أُعلنت منظّمة التحرير الفلسطينيّة "المظلّة التي تضمّ جميع المنظّمات السياسيّة والعسكريّة الفلسطينيّة" بقيادة "أحمد الشقيري" في القاهرة، لوجدنا أنّ تلك المعادلة التي شكّلت نواة المعادلة العسكريّة للمطالبة باسترداد أرض فلسطين من اليهود، لم تكن سوى "منظّمة الشقيري"، الدبلوماسي القديم... الذي كان يدور في فلك الرئيس جمال عبد الناصر.

بدأت سيطرة الشقيري على المنظّمة تتقوّض على أيدي عدد من الكوادر الذين كان بعضهم يعمل في الكويت، حيث أنشأوا منظّمة "فتح"، كحركة فدائيّة سريّة أخذت تتبرعم، ليس على غرار المنظّمات السياسيّة الماركسيّة في عدد من العواصم العربيّة، بل داعية الفلسطينيّين إلى الاعتماد على الذات في شنّ الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل.

كان قادة فتح الثلاثة هم: "صلاح خلف" واسمه الحركيّ "أبو أياد"، و"خليل الوزير"، وثالثهم مهندس من فلسطينيّي مصر، سيجسّد بشخصيّته الثورة الفلسطينيّة عبر العقود، هو "ياسر عرفات" المعروف أيضًا باسمه الحركيّ "أبو عمّار". وقد عُرفت تلك المنظّمة بتبنّي خمس نقاط نظريّة هي: ١) تحرير فلسطين؛ ٢) تبنّي الكفاح المسلّح لتحقيق هذا الهدف؛ ٣) الاعتماد على التنظيم الذاتيّ الفلسطينيّ؛ ٤) التعاون مع القوى العربيّة الصديقة؛ ٥) التعاون مع القوى الدوليّة الصديقة.

استطاع ياسر عرفات تدريجًا بمساعدة الأجهزة العسكريّة والاستخباراتيّة التابعة للدول العربيّة حشد قاعدة تحتيّة فدائيّة علّق عليها آمالاً بأن تصبح ناجحة كنجاح حرب عصابات الصين الشعبيّة وكوريا الشماليّة وفيتنام الشماليّة. وكانت رغبة عرفات طموحة، وربّما في غير أوانها... وفي الأوّل من كانون الثاني - يناير ١٩٦٥، قامت فتح بأولى عمليّاتها ضدّ إسرائيل، إذ زرعت عبوة في ممرّ أنابيب المياه بجانب بحيرة طبريّا. وعلى الرغم من أنّ الضرر الذي ألحقته العبوة في الأنبوب الذي يزوّد إسرائيل بحاجتها الضروريّة للماء كان محدودًا، إلاّ أنّ فتح أصبحت على الخارطة منذ ذلك الوقت.

كانت فتح تُعتبر عند العالم العربيّ بمثابة التنظيم الرئيسيّ. فإيديولوجيّتها تشبه إيديولوجيّة أيّ دولة، يؤيّدها في ذلك الوقت سواء مصر أو سوريا. وفي سنوات ما قبل حرب حزيران - يونيو، كان عناصر فتح قد شنّوا بعض العمليّات الفدائيّة انطلاقًا من الأردنّ، وقد جعلت تلك العمليّات الجيش الإسرائيليّ يستخدم قوّاته المظليّة في غارة على بلدة "السموع"، الأمر الذي جعل هذا الهجوم إحدى نقاط التحوّل التي ستؤدّي إلى حرب شاملة بعد سنة.

أمّا في لبنان، فقد ظهر قبل ذلك التاريخ إطار أكثر راديكاليّة من منظّمة التحرير الفلسطينيّة، حين أسّس طبيبان فلسطينيّان من مسيحيّي الكنيسة الأرثذوكسيّة هما جورج حبش، ووديع حدّاد، حركة "القوميّين العرب"، التي كانت تدعو الطلاّب في الجامعة الأميركيّة ببيروت، وكذلك في المقاهي وقاعات الاجتماعات بمخيّمات اللاجئين الفلسطينيّين إلى تبنّي سياسة القوميّة العربيّة، وقد عُرف الطبيبان بكتابة الشعارات القوميّة على ظهر الوصفات الطبيّة، وبتقديم خدماتهما الطبيّة مجّانًا إلى المرضى المسيّسين. ولم يكن نضالهما موجّهًا ضدّ الصهيونيّة فحسب، بل وكان موجّهًا ضدّ

مختلف سياسات الزعماء العرب أيضًا، ولم يكونا يأملان بتحرير فلسطين في يوم ما فقط، بل وبإنشاء دولة عربيّة واحدة تضمّ الشعب العربيّ من الخليج العربيّ إلى المحيط الأطلسيّ. فكان من الطبيعيّ أن لا تتطلّع معظم العواصم العربيّة بعين الرضا إلى الدعوة للفكر القوميّ العربيّ، خاصّة حين يدعو له الفلسطينيّون الذين لا دولة لهم. ولذلك كان معظم أنشطة حركة القوميّين العرب يجري بشكل سرّي، ووسط تأييد خفيّ من سوريا ومصر اللتين كانتا تتنافسان على الزعامة في العالم العربيّ.

عندما أصبح الشقيري وعرفات جديرَين بالثقة بعد تأسيسهما منظّمتيهما، قام حبش وحدّاد بتأسيس فرع فلسطينيّ خاصّ ضمن حركة القوميّين العرب أطلقا عليه اسم "الجبهة القوميّة لتحرير فلسطين". كما أنشأا جناحًا عسكريًّا أطلقا عليه اسم "شباب الثأر"، مهمّته تنفيذ العمليّات العسكريّة عبر الحدود ضدّ إسرائيل، علمًا بأنّ تقارير متعدّدة أشارت إلى أنّ أحمد جبريل هو الذي أسّس هذه الجبهة في أوائل ستّينات القرن العشرين، وقد كانت أولى عمليّات شباب الثأر في شتاء سنة ١٩٦٥.

كان لحرب الأيّام الستّة تأثير عمليّ على منظّمات التحرير الفلسطينيّة القليلة الخبرة آنذاك، فالهزيمة العربيّة أدّت إلى إحداث ثورة في الثورة القوميّة العربيّة التي قادها حبش.

كان حبش قد أدرك بألم أنّ البلدان العربيّة لم تستطع حتّى الدفاع عن نفسها، ناهيك عن تحكّمها بمصير الفلسطينيّين، وأدرك بأنّ التحرير يعتمد على العمل الدراماتيكيّ، والعنف، وهذا يستوجب وضع نكبة الفلسطينيّين أمام أعين وقلوب جميع شعوب العالم. كما أنّ التحرير يعتمد على الوحدة الفلسطينيّة. وهذا ما دفعه في أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٧ إلى توجيه رسالة نداء إلى المجموعات الفلسطينيّة الأخرى دعاها فيها إلى تشكيل قيادة عامّة موحّدة، ولم يلبّ نداءه سوى منظّمتين هما: "أبطال العودة"، و"جبهة التحرير

الفلسطينيّة" التي كان أحمد جبريل رئيسها. وهكذا تأسّست في ١١ كانون الأوّل – ديسمبر ١٩٦٧ "الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين". وعلى النقيض من فتح، التي كانت تقبل بعضويّة أيّ شخص كان في منظّمتها باحثة عن المتطوّعين غير المثقّفين طالما أنّهم يستطيعون حمل البندقيّة وقذف القنبلة اليدويّة دون توجيه أيّ مسألة، قام حبش بتجنيد الأفراد المناسبين نفسيًا والموثوقين فكريًا في صفوف الجبهة الشعبيّة. فهؤلاء توجّب أن يكونوا أذكياء ومن ذوي الثقافة الجامعيّة إن أمكن، وقادرين على التصرّف بشكل حاسم وعنيف في أحوال عسكريّة متنوّعة تستدعي تدريبًا عسكريًّا مكثّفًا من عدّة مدرّبين. كما توجّب أن يكونوا قادرين على الاختلاط في المدن الأوروبيّة الغربيّة والاختباء ضمن خلايا ذات غطاء ناجح. وببساطة القول، كان حبش ومَن معه قد أسّسوا بهذه الطريقة ذلك الكادر الذي عرفه العالم في ما بعد باسم "الفدائيّ". ولأنّ حبش اعتبر العالم ساحة معركة، فسوف يصبح وعده بالعمل الدراماتيكيّ والعنيف حقيقة بعد قليل... ورغم أنّ الجبهة الشعبيّة ستقاتل ضدّ قوّات الجيش الإسرائيليّ في حرب عصابات تقليديّة طويلة الأمد، شديدة العنف في وادي الأردنّ، وفي قطاع غزّة الكثيف السكّان، إلاّ أنّ العالم سوف لن يشهد الصنف الجديد للحرب التي وعد بشنّها حبش إلاّ بعد حين[١]...

يقول باحثون[٢] إنّ منظّمة التحرير الفلسكينيّة ومنظّمة فتح، راحتا تسعيان للحصول على الاعتراف والاحترام الدوليّين مدفوعين إلى ذلك برغبتهما الشديدة في قيام الدولة

١ ـ كاتس شموئيل، إسرائيل في مواجهة جبريل، حرب الثلاثين عامًا ضدّ أخطر قائد فلسطينيّ، ترجمة تحسين حلبي، تقديم ومراجعة اسماعيل دبج، دار بيسان (بيروت،١٩٩٧) ص٢٤ ـ ٢٩.

٢ ـ بول جورج وبول دوغلاس، إسرائيل وأميركا: علاقة حميمة، ترجمة د. محمّد زكريّا اسماعيل، بيسان للنشر والتوزيع (بيروت،١٩٩٤) ص٢٧٣ وما يليها.

الفلسطينيّة. ولكنّ المتطرّفين الفلسطينيّين، من جهة أخرى، كانت لهم برامج أخرى: لقد كانوا يفضّلون اللجوء إلى تصعيد هجماتهم المسلّحة ضدّ إسرائيل ومؤيّديها في أطراف العالم، كوسيلة لحمل الدول الكبرى على فرض قيام الدولة الفلسطينيّة. فالإرهاب هو السبيل الأخير أمام أولئك الذين لا يستطيعون إيجاد حلّ لشكواهم عن طريق الوسائل السياسيّة المعروفة.

ولمّا كانت ليست لهم دولة خاصّة بهم، لجأ الفلسطينيّون إلى الإرهاب عندما اكتشفوا أنّ المفاوضات أو الحرب العاديّة لا تؤدّي بهم إلى أيّ نتيجة. لقد كان واضحًا أنّ الدول العربيّة، في ذلك الوقت، لم تكن مستعدّة لاسترجاع أراضيهم، وأنّ القليل من الدول الأخرى غير العربيّة كانت جاهزة للعمل الفاعل للتخفيف من الظلم المحيق بهم، وهكذا بدا لهم أنّ الإرهاب هو الطريق الأقصر لشدّ انتباه العالم إلى محنتهم.

ويرى هؤلاء الباحثون أنّ المجموعات الإرهابيّة الفلسطينيّة لم تكن ذات فعاليّة كبيرة. وبالرغم من شكوى الإسرائيليّين من أنّهم في حالة الخطر الشديد من الحملة الإرهابيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، فإنّ تحليل الأمور يُظهر أنّ الإرهاب الفلسطينيّ نادرًا ما كان منظّمًا، وأنّ الإرهاب لم يكن من فعل منظّمة التحرير ذاتها، بل من تدبير وفعل مجموعات راديكاليّة على هامش المنظّمة. ولقد كانت معظم عمليّات الإرهاب الفلسطينيّ غير منسّقة وغير فعّالة وموجّهة ضدّ أطراف بريئة لم يكن موتها ينفع القضيّة الفلسطينيّة أو يؤذي إسرائيل في أيّ حال.

ويقول هؤلاء إنّه يبدو للمتأمّل الآن أنّ السبب في جميع التصرّفات الخطأ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في الماضي والحاضر، هو أنّ ياسر عرفات لم يعمل بنصيحة "أحمد الشقيري" عند نقل قيادة المنظّمة إلى مجموعة "فتح"... لقد نُصح عرفات بطرد جميع المجموعات الفلسطينيّة الأخرى في المجلس الوطني الفلسطينيّ، كما أنّ الدول

المموّلة للمنظّمة طلبت من فتح أن تتولّى بمفردهـا كـامل المسؤوليّة. غير أنّ عرفـات أهمل النصيحة ودعـا للانضمـام إلـى المنظّمـة مجموعتيـن أخريين: الأولـى "الجبهـة الشعبيّة لتحريـر فلسطين" التـي يرأسـها الدكتـور "جـورج حبـش"، وهـو طبيب أسـنان مسيحيّ ماركسي، يدعو بقوّة إلى التنظيم والتخطيط قبل تنفيـذ عمليّات العنف، ويعتقد أنّه لا بدّ من قلب الحكومات العربيّة عن طريـق الثـورة، كمرحلـة تحضيريّـة لا غنـى عنهـا للقضـاء علـى إسرائيل؛ والمجموعـة الثانيـة هـي "الجبهـة الديمقراطيّـة لتحريـر فلسطين" التي يرأسها "نايف حواتمة، وهذه المجموعة أيضـا تـرى أنّ الأنظمـة الحاليّـة العربيّـة أنظمـة رجعيّـة ناضجـة للانقـلاب الثـوريّ... وكنتيجـة لقـاعدة الإجمـاع التـي فرضتها المنظّمة على نفسها، مارس الزعماء المتطرّفون حتّى عام ١٩٨٩ حقّ النقض على نشاطات عرفات كلّها. على أنّ قبول عرفات لهاتين المجموعتَين كـان فيـه بعض المنطق، بالرغم من تسبّبه بفشله. ذلك أنّ الفلسطينيّين كانوا منتشرين في جميـع أرجـاء الشرق الأوسط ومنضمّين إلى مجموعـات متنافسـة واقعـة تحـت تـأثير مختلف الـدول العربيّة. وأمام هذا الوضع، اجتهد عرفات أنّ أحسن حلّ كان بقبـول انضمـام كـلّ هـذه المجموعات إلى المنظّمة والعمل بقاعدة الإجماع. ومع أنّ هذا الحلّ كان لـه مـا يـبرّره في حينه، إلاّ أنّه وضع قيودًا سياسيّة على تحرّكات المنظّمة، وجعلها تظهر أمام العـالم مسؤولة عن الأعمال الإرهابيّة التي تنفّذها المجموعات الراديكاليّة الهامشـيّة المنضويـة تحت لوائها.

ويتساءل هؤلاء الباحثون: لماذا قبل إذن عرفـات باقتسـام السـلطة؟ ويجيبـون: لقد شرح "صلاح خلف، وهو واحد من الأربعـة الذيـن أسّسوا فتـح، فـي مقابلـة معـه عـام ١٩٨٣، إنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة بدأت بمبادرة مصريّة. ولذلك كـان زعمـاء فتـح يخشون التدخّل المصريّ في أعمال المنظّمة، ودفعًا لهذا الاحتمال، رأووا أنّ الحلّ كان

في دخول مجموعات أخرى إلى المنظّمة. وأضاف خلف إنّ المنظّمة لم تكن حكومة في مرحلة التكوين، كما كان الحال في الثورة الجزائريّة... ولذلك لم يكن في مقدورها دائمًا أن تسيطر على المجموعات المقاتلة التابعة لها.

وبالرّغم من أنّ المنظّمة كانت تتلقّى تمويلاً كبيرًا من الدول العربيّة النفطيّة الغنيّة، واجتذبت عددًا كبيرًا من الموظّفين المدرَّبين، وكانت في متناولها قائمة غنيّة من الأهداف، فلم تحقّق سوى إصابات قليلة العدد. ويبدو الآن واضحًا أنّ كلّ ما استطاعت عمليّاتها أن تحقّقه هو إثارة انتباه العالم، ولكن بصورة غير متعاطفة معها، وتأخير التقدّم نحو الحلّ السلميّ، على حدّ قول هؤلاء الباحثين الذين ينقلون عن الفلسطينيّين قولهم، على سبيل الاعتذار عمّا حدث، إنّه لولا تعلّق زعامة فتح بقوّة بأمل الوصول إلى حلّ سياسيّ في نهاية المطاف، لكانت الحالة أسوأ ممّا كانت عليه. ومع ذلك فإنّه من أجل الوصول إلى الحلّ السياسيّ، فإنّ المنظّمة تحتاج إلى حدّ أدنى من الاحترام الذي يدمّره الإرهاب بحكم طبيعته.

ويقول هؤلاء الباحثون بأنّه يمكن معرفة الدور الثاني لنشاطات المنظّمة من خلال الاطّلاع على الإحصاءات الإسرائيليّة شبه الرسميّة التي تظهر أنّ المنظّمة كانت مسؤولة عن ٣٦ عمليّة إرهابيّة من أصل ٤٣٥ عمليّة نُفّذت في المدّة الممتدّة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٤.

ومن المفيد ملاحظة أنّ إرهاب الدولة الإسرائيليّة يؤدّي أحيانًا إلى اختطاف أو قتل زعيم من زعماء المنظّمة. ولم يحدث حتّى الآن محاولات فلسطينيّة لقتل واحد من الزعماء الإسرائيليّين مثل رئيس الوزراء أو أحد أعضاء الوزارة، سواء بداخل إسرائيل أو خارجها. والواقع أنّه لم يظهر في صفوف منظّمة التحرير الفلسطينيّة رجل مقابل للجنرال الإسرائيليّ إرييل شارون الذي نادى مرارًا باغتيال ياسر عرفات...

وبحسب الباحثين أنفسهم، لم تكن المجموعات الفلسطينيّة الراديكاليّة سعيدة بسياسة الاعتدال التي تفضّلها منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ولذلك راحت تطبّق برنامجها هي. ولكنّ واقع الحال أنّها نفّذت عددًا من العمليّات الناجحة أقلّ بكثير ممّا كان يجب لإكراه إسرائيل على تغيير سياستها، كما نفّذت عددًا من العمليّات العشوائيّة التي لا تميّز بين الضحايا، ما ضرّ بسمعتها العالميّة. ولكن بالرغم من الانطباع الذي تحاول إشاعته الصحافة الأميركيّة، فإنّ عددًا محدّدًا نسبيًّا فقط من الراديكاليّين ساهموا في العمليّات الإرهابيّة الدمويّة. ولم يكن معظم الراديكاليّين يتلقّون أوامرهم من عرفات، فقد كانوا يكرهونه ويتمنّون قتله. وإنّ معظم زعماء الراديكاليّين، أمثال "جورج حبش"، و"نايف حواتمة"، و"أحمد جبريل" أو "أبو نضال"، يمجّدون العنف. وعلى هذا فإنّ واحدًا من هؤلاء كان وراء تنظيم الهجوم في روما وفيينّا عام ١٩٨٥، وكذلك مذبحة كنيس اسطنبول عام ١٩٨٦، وحادثة مطار اللدّ عام ١٩٧٢، عندما قام رجال من الجيش الأحمر اليابانيّ، جنّدهم جورج حبش، بنشر الموت والذعر والرعب في جمع من الحجّاج المسيحيّين. كما أنّ هؤلاء الزعماء الراديكاليّين كانوا وراء عمليّة ميونيخ ضدّ الرياضيّين الإسرائيليّين، وقضيّة الباخرة "أكيلي لاورو"، وطائفة أخرى من الحوادث.

ويرى هؤلاء الباحثون أنّه بدلاً من مساعدة القضيّة الفلسطينيّة، سدّدت تلك العمليّات الإرهابيّة ضربة شديدة لها. ذلك أنّها ثبّتت الانطباع المنتشر لدى الأميركيّين بأنّ العرب متعصّبون ومتعطّشون للدم، وبهذا قدّمت لمؤيّدي إسرائيل الحجّة القويّة لتشويه سمعة مجرّد فكرة قيام دولة فلسطينيّة. وعلى العموم، ثبت أنّ هذه العمليّات كانت غير فعّالة بقدر ما كانت متطرّفة، فقد أهاجت وأغضبت الرأي العام العالميّ، ولن تتسبّب إلاّ بأذى بسيط نسبيًّا لإسرائيل. ولقد كان عدد الإسرائيليّين الذين ماتوا في

حوادث طرق في إسرائيل عام ١٩٩٠ وحده أكبر من جميع ضحايا الهجمات العنفيّة منذ عام ١٩٤٩. (ذلك قبل نشوء الانتفاضة الفلسطينيّة داخل الأراضي المحتلّة)

إنّ السلطات الإسرائيليّة تخشى الأذى الذي يمكن أن يصيبها من جرّاء حملة إرهابيّة منسّقة أكثر ممّا تخشى عمليّات العنف التي كانت تنفّذ، والتي تضع إسرائيل في مركز أخلاقيّ أقوى من خصومها، ولا تدفع ثمن ذلك إلاّ ثمنًا بخسًا. كان الإسرائيليّون قلقين على الدوام على مواردهم السياحيّة التي تتضرّر كثيرًا من الهجمات المتكرّرة على الخطوط الجويّة التي تصل إسرائيل بالعالم. ولقد تضرّرت تجارة الخضار والفاكهة الإسرائيليّة ضررًا كبيرًا بحادث تسمّم في سبعينات القرن العشرين، ولكنّ هذا الحادث لم يتكرّر... وأكثر ما كان يؤذي الأشخاص الذين يقدّمون المعونات الماليّة لإسرائيل، أولئك الذين يوظّفون أموالاً فيها، هو آثار المقاطعة العربيّة السلبيّة على مصالحهم.

وبالاستناد إلى الباحثين أنفسهم فإنّ إسرائيل قد ردّت على الإرهاب الفلسطينيّ بحملة إرهاب مضادّ سمّتها "سياسة الانتقام".

إنّ الجنرال "ماتتياهو بيليد" عسكريّ إسرائيليّ متقاعد يعمل في ميدان السلم والمصالحة مع العرب. يقول هذا الجنرال إنّه من أجل أن نتعامل بفاعليّة مع ظاهرة الإرهاب، علينا أوّلاً أن نخضع هذه الظاهرة إلى الفحص كما تفحص أيّ حالة مرضيّة. وهو يلاحظ مثلاً، أنّ كلمة الإرهاب تُستعمل كثيرًا لأنّها تناسب من لا يريد أن يدرس جذور هذه الظاهرة وأسبابها. ويضيف إنّه من أجل استكشاف الأسباب الأساسيّة للإرهاب، يجب أن نضع في الحساب مظالم وأهداف مختلف الأطراف. وعلينا أن نفترض مثلاً، أنّه يمكن دائمًا إيجاد متطوّعين للقيام بعمليّة إرهابيّة، من بين الشبّان والشابّات الذين عاشوا فظائع

المذابح في صبرا وشاتيلا، وذلك مهما كانت التدابير التي يمكن اتّخاذها لمقاومة الإرهاب.

ثمّ يسأل "بيليبد" السؤال المركزيّ التالي: ما هو المقصود من عبارة عمل إرهابيّ؟ ويلاحظ أنّه عندما احتجّت الولايات المتّحدة الأميركيّة على أفريقيا الجنوبيّة بسبب هجماتها الإنتقاميّة ضدّ الدول المجاورة لإيوائها أعضاء "المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ"، وردّت أفريقيا الجنوبيّة بتساؤل عن الفرق بين أعمالها وبين الهجمات الأميركيّة ضدّ ليبيا... إنّ الجواب البديهيّ بالطبع هو أنّ الهجمات الأميركيّة والإسرائيليّة تحظى بموافقة وزارة الخارجيّة الأميركيّة، في حين أنّ هجمات أفريقيا الجنوبيّة والفلسطينيّين لا تحظى بذلك.

ويعلن الجنرال بيليبد أنّ موقف إسرائيل، عندما يخضع للتحليل، يقود إلى الاستنتاج السخيف التالي: "عندما تقوم مجابهة بين القوّات المسلّحة لدولة والقوّات التي لم تبلغ بعد حدّ القدرة على تشكيل دولة مثل حركات التحرّر الوطنيّ، فإنّ ما تفعله القوّات الأولى يُعتبر حربًا مشروعة في حين أنّ ما تفعله القوّات الثانية يُعتبر عملاً إرهابيًّا".

منذ سنوات خلت، كان إسحق شامير يدلّل بعبارة أشدّ حسمًا على التماثل بين الإرهاب والانتقام... ولكنّه كان آنذاك يدافع عن الإرهاب الذي كانت تمارسه عصابة "شترن" اليهوديّة. يقول شامير: "هناك من يقولون إنّ قتل فرد هو عمل إرهابيّ، في حين أنّ مهاجمة معسكر هو حرب عصابات، وإنّ قصف المدنيّين بالقنابل هو عمل حربيّ... ولكنّني أرى أنّ الأمر لا يختلف في جميع الأحوال من وجهة النظر الأخلاقيّة... إنّه لأكثر فعاليّة وأخلاقيّة أن تنتقي أهدافًا مختارة... وفي كلّ الأحوال لقد كانت تلك الطريقة الوحيدة التي نستطيع أن نعمل بها فقد كان عددنا قليلا... وبالنسبة

لنا، لم تكن المسألة مسألة الشرف المهنيّ الذي يحسّ به الجنديّ بل مسألة فكرة وهدف يجب بلوغه. لقد كنّا نسعى لبلوغ هدف سياسيّ".

وهنا يقوم السؤال التالي: "ألا يسعى "الإرهابيّون" الفلسطينيّون أيضًا' إذا صحّ التعبير، إلى بلوغ هدف سياسي؟ ألم يكن هدفهم إقامة دولة فلسطينيّة؟ أليس مثل هذا الهدف هو الذي كان يحرّك شامير وبيغن منذ عقود مضت؟ والآن بعد أن انتقل شامير من موقع مخرّب اللعبة إلى حاميها تبدو إداناته للأعمال الإرهابيّة مليئة بالرياء".

وينقل هؤلاء الباحثون عن الأستاذ "ناووم شومسكي" قصّة ينسبها إلى القدّيس أغوسطينس حول قرصان اعتقله الإسكندر الكبير... "وسأل الإسكندر القرصان: كيف تتجرّأ على نشر الذعر في البحر؟ وردّ عليه القرصان: كيف تتجرّأ أنت على نشر الذعر في جميع أنحاء العالم؟ أمّا أنا فإنّي أستعمل في ما أفعل سفينة صغيرة ولذلك يطلقون عليّ اسم حرامي، وأمّا أنت فإنّك تستعمل في ما تفعل أسطولاً ضخمًا ولذلك يسمّونك أمبرطورًا"...

هذه القصّة لها قيمة رمزيّة بالنسبة لأعمال إسرائيل التي تنفّذها تحت عنوان "الانتقام". هل هنالك، أو هل يجب أن يكون هنالك من فرق بين أخلاقيّة الأعمال التي تقوم بها مجموعة صغيرة والأعمال المضادّة التي تقوم بها ما صار الإسرائيليّون يسمّونه رابع أو خامس أقوى جيش في العالم؟

ألم يقل بن غوريون نفسه في مجال انتقاده للإرهاب اليهوديّ عام ١٩٣٦: "ماذا يمكن أن نجنيه من خير من وراء الأرهاب اليهودي؟ إنّه سوف لا يردع العصابات العربيّة وزعماءها... إنّ أولئك الذين يحتجّون على سياسة ضبط النفس لا يسعون في الحقيقة إلى الدفاع عن النفس أو إلى حملة منظّمة ضدّ العصابات الإرهابيّة، إنّما

يسعون إلى الانتقام من أيّ عربيّ تضعه الأقدار في طريقهم. وهذا ما لا يقدّم أيّ نفع لنا، كما أنّه خطأ من الناحية الأخلاقيّة".

هناك رسالة دكتوراه غير منشورة كتبها "باري بليشمان" عام ١٩٧١، وقدّمها في جامعة "جورج تاون حول "فعاليّة الانتقام". يقول بليشمان: "إنّه حتّى عام ١٩٥٤ كان الإسرائيليّون إمّا لا يتحدّثون عن أعمالهم الإنتقاميّة، أو أنّهم، إذا ما اضطرّوا إلى ذلك، ينسبون تلك الأعمال إلى مجموعات خاصّة... ومنذ أن افتضح كذب هذا الادّعاء، بعد عمليّة مذبحة "قبيّة" على يد القوّة ١٠١ عام ١٩٥٤، راحت الأعمال الإنتقاميّة تنفّذ علنًا من قبل رجال الحكومة الإسرائيليّة"... وحتّى عام ١٩٧٠، لم يجد بليشمان ما يؤيّد أنّ سياسة الانتقام الإسرائيليّة ردعت أعمال العصابات الفلسطينيّة. وقبل عام ١٩٦٧، تقلّص حجم عمليّات العصابات لبضعة أسابيع عقب ضربات إنتقاميّة إسرائيليّة، ولكن على وجه العموم، لم تؤدّ العمليّات الإنتقاميّة ضدّ رجال العصابات إلاّ إلى تزايد وتصاعد عمليّاتهم.

ويقول جورج بول ودوغلاس بول في كتابهما "إسرائيل وأميركا: علاقة حميمة" تحت عنوان "قانونيّة الانتقام":

عندما بدأ الإسرائيليّون بتطبيق سياسة الأعمال الإنتقاميّة أثناء حرب الطوائف التي سبقت الحرب العالميّة الثانية، كانوا يتبعون بمستوى معقول من الأمانة القواعد التي وُضعت في ما بعد بمناسبة التحكيم في حادثة "ناوليلا Naulila Incident" وغيرها من سوابق القانون الدوليّ. وكانت تلك القواعد تقتضي من بين أمور أخرى، بأنّ الدولة التي تنفّذ الأعمال الانتقاميّة، عليها أن تعمل غاية جهدها حتّى تكون الأعمال الإنتقاميّة موجّهة ضدّ الشخص أو الأشخاص الذين خطّطوا أو أسهموا في الحدث الذي أثار الانتقام. وكانت القواعد تقضي أيضًا بأنّه، قبل تنفيذ الانتقام، على الدولة أن تستنفد

جميع الطرق القانونيّة البديلة، بما في ذلك تقديم المطالبة بالتعويض إلى الأمم المتّحدة. وبالإضافة إلى ما تقدّم، يجب أن يكون العمل الانتقاميّ متناسبًا مع العمل الاستفزازيّ. ولكنّ إسرائيل، رغبة منها بتجنّب وقوع ضحايا من جنودها، كانت تلجأ في أعمالها الانتقاميّة إلى القصف من الجوّ، وتقتل وتجرح بذلك أناسًا أبرياء من النساء والأطفال الذين يعيشون على مقربة من مؤسّسات منظّمة التحرير الفلسطينيّة، كما كانت الغارات الجويّة تهدم المدارس والمستشفيات والمساجد... وكان الإسرائيليّون يفسّرون قتل هذا العدد من الأبرياء بالزعم بأنّ الفلسطينيّين كانوا، لغرض الدعاية، يقيمون مراكزهم عن قصد بداخل المناطق الآهلة بالسكّان المدنيّين. غير أنّ هذه الحجّة ضعيفة إذ من الواضح أنّ القيادات الفلسطينيّة كانت تقيم مراكزها في مخيّمات اللاجئين حتّى تكون على مقربة من مؤيّديها، فإذا كان الإسرائيليّون مصرّين على قصف هذه المراكز فإنّ عليهم أن يتحمّلوا مسؤوليّة الضحايا من المدنيّين، بدلاً من إلقاء اللوم على رجال الفصائل أو على حكومة البلاد المضيفة. وفي مطلع حرب الطوائف بين العرب واليهود، كان الضبّاط اليهود يحاولون أن يستهدفوا في أعمالهم الانتقاميّة الأشخاص المسؤولين عن الهجوم حصرًا، غير أنّ مناحيم بيغن، تملّكه الغضب من هذا السلوك من قبل رجال عصابة "الهاغاناه" اليهوديّة، وصار يسخر ممّا كان يدعوه "العلاقة الحسابيّة". وهكذا سجّل على نفسه أنّه كان يفضّل الثأر العشوائيّ من غير حدود، أي تلك السياسة التي طبّقها هو بعد شامير عندما كان في منصب رئيس الوزراء.

يقول "باري بليشمان في رسالته السالفة الذكر: "إنّ جذور سياسة الانتقام الإسرائيليّة تقوم من وحي الأمر الوارد في التوراة "العين بالعين". والواقع أنّه ولو كانت التقاليد تقدّم عنصرًا من عناصر التفسير، ولكنّها لا تقدّم إلاّ جانبًا منه، فالإنتقام الإسرائيليّ يقوم أيضًا على قناعة عرقيّة لدى اليهود مؤدّاها أنّ العرب لا يفهمون إلاّ

لغة القوّة. وعلى هذا فإنّ أيّ تراجع عن الردّ على عمليّة إرهابيّة يفسّره العرب على أنّه علامة ضعف"...

ويجد بليشمان أنّ سياسة الانتقام لم تكن تؤدّي إلى أكثر من نتائج قليلة. ويقيّم هذه السياسة كما يلي: في الحدّ الأدنى فشلت سياسة الانتقام كوسيلة للتقليل من الاشتباكات على الحدود وتقريب الحلّ السلميّ. وفي الحدّ الأعلى، فإنّ هذه السياسة، بتأثيرها الظاهريّ على الأنظمة السياسيّة العربيّة وعلى الإطار الذهنيّ للإنسان العربيّ بالنسبة لمفهوم الحفز والردع، أسهمت في تكثيف وتصعيد العمليّات العسكريّة. لماذا إذن بالرغم من محدوديّة فاعليّتها، أصبح الانتقام عنصرًا آليًّا في السياسة الإسرائيليّة؟ يعتقد بليشمان أنّ الانتقام يساعد الحكومات الإسرائيليّة في تطمين قلق الجمهور عن طريق تقديم تعويض مزيّف. إنّ الغضب والإحباط الشعبيّ يجري التنفيس عنهما بشنّ الهجمات على البلاد العربيّة المجاورة. وبذلك يقوم الانتقام بوظيفة "الآليّة التعويضيّة"، ولأنّ منفّذي عمليّات العنف لا يمكن جلبهم أمام المحاكم، فإنّ الجماهير الهائجة يهدّئ من هيجانها هجوم وحشيّ مماثل على العرب المدنيّين. وبالرغم من أنّ الزعماء الإسرائيليّين علة وجه التقدير، لهم إدراك أرقى لنتائح الانتقام، فإنّهم أوهموا أنفسهم بالاعتقاد بأنّ إحباط الجماهير يدفعهم إلى الانتقام. ولكنّ الذي يحدث دائمًا أنّ الأعمال الانتقاميّة تكون بشكل العقوبات الجماعيّة التي حرّمتها المعاهدات وقواعد القانون الدوليّ. وهكذا كما يقول الإسرائيليّون: "إذا لم نستطع إلقاء القبض على المخرّب فإنّ القرية التي التجأ إليها، بعلم من أهلها أو بدون علم، سوف تهاجم". وقد طبّق الإسرائيليّون هذه المقولة سواء في بلدان الجوار أم في داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينيّة المحتلّة التي تشهد انتفاضة منذ استفزازات شارون للفلسطينيّين في المسجد الأقصى، وتنكّره لاتّفاق السلام الذي جرى في أوسلو... وإذ فشلت سياسته الانتقاميّة

فشلاً ذريعًا، لجأ إلى إقامة الجدار العازل... وفي ذلك دلالة على منتهى عجز الاستخبارات الإسرائيليّة في كافّة أجهزتها.

قبل أن يبدأ زمن المقاومة الفلسطينيّة من داخل الأراضي المحتلّة التي حولّتها الحكومة الإسرائيليّة إلى مسرح لإرهاب الدولة، كان الإسرائيليّون قد جعلوا من الأراضي اللبنانيّة خاصّة، وغيرها من أراضي الدول المجاورة، مسرحًا لعمليّاتهم الإرهابيّة بشكل سافر. وينقل جورج بول و دوغلاس بول، في كتابهما "إسرائيل وأميركا: علاقة حميمة" عن موشي دايان، يوم كان وزيرًا للدفاع في الحكومة الإسرائيليّة قوله في أحد التفسيرات النادرة لسياسة الإرهاب الإنتقامي الإسرائيليّ، في محاضرة تلاها على الضبّاط الإسرائيليّين: "إنّ الهدف الرئيسيّ للانتقام كان ردع الدول العربيّة المجاورة عن تقديم القواعد للإرهابيّين كي ينطلقوا منها في هجماتهم على إسرائيل"، ويقول دايان:

"إنّه ليس من السهل على الحكومات والجيوش العربيّة محاربة التسلّل. إنّ الدافع الذي يمكن أن يؤدّي إلى تنظيم حملة ضدّ التسلّل يجب أن يكون لصالح الدول العربيّة وليس لصالح إسرائيل... الدافع الذي يجعل الناس تفهم لماذا... ويجب أن يكون شيئًا قاسيًا وحقيقيًّا ومؤكّدًا: الإنتقام من قبل الجيش الإسرائيليّ والخوف من هذا الانتقام".

إنّ في هذا التعبير: الخوف من الانتقام، ذروة لتجسيد معنى الإرهاب بكلّ أبعاده. ذلك أنّ المقصود بالإرهاب هو تخويف الناس من حصوله ومن تداعياته، وإعطاؤه حجمًا أكبر ممّا يكون عليه فعل الإرهاب بحدّ ذاته. ففي توصيف دايان للانتقام الإسرائيليّ إنّما هو يصف إرهاب الدولة بكلّ ما للعبارة من معنًى. ويتابع دايان قائلاً:

"ليس في مقدورنا حراسة كلّ أنبوب ماء ضدّ التفجير ولا حراسة كلّ شجرة ضدّ الاقتلاع. كما ليس في مقدورنا حماية كلّ عامل من القتل في أحد البساتين ولا حماية

كلّ عائلة في منزلها... ولكن في مستطاعنا أن نحدّد ثمنًا غاليًا لدمنا... ثمنًا في مستوى من الارتفاع يجعل الحكومات العربيّة أو الجيوش العربيّة تحجم عن الإقدام على دفعه. ويمكننا أن نتدبّر الأمر بحيث أنّ القرى العربيّة تمنع المجموعات المهاجمة من المرور عبرها، بدلاً من تقديم المساعدة إليها... إنّ في استطاعتنا أن نجعل القادة العسكريّين العرب يفضّلون تأمين ضبط الحدود على تحمّل الهزيمة في اشتباكات مع قوّاتنا".

ويستخلص الكاتبان أنّ الموقف الإسرائيليّ هذا يمكن أن يتلخّص بما يلي:

إنّ أيّ هجوم على إسرائيل يُعتبر عدوانًا من قبَل الدولة التي انطلق منها الهجوم. ويضيف الإسرائيليّون إنّه إذا كانت الدولة تلك مسؤولة عن الهجوم، فإنّ جميع سكّان تلك الدولة يُعتبرون كلّهم مسؤولين عنه بصورة جماعيّة، ولذلك فإنّ الانتقام ضدّ أيّ واحد منهم يُعتبر انتقامًا منصفًا ومتناسبًا. وواضح أنّ هذا المنطق الذي يبرّر العقوبات الجماعيّة رفضته محاكمات "تورنبورغ"، كما هو محرّم بصورة صريحة في اتّفاقيّات جنيف.

ويورد الكاتبان في هذا المجال إحصاءات لضحايا تلك السياسة الإرهابيّة الانتقاميّة الإسرائيليّة على الشكل التالي:

من أجل معرفة مجموع عدد الإصابات والاطّلاع على مقدار تقيّد إسرائيل بقاعدة التناسب، فحصنا سجلّ الحوادث الإرهابيّة خلال الحقبة الممتدّة بين سنتي ١٩٧١ و١٩٨٨، كما نشر في جريدة "نيو يورك تايمز"، والنشرات العامّة الأخرى... ونعترف بأنّ الأرقام التي حصلنا عليها غير دقيقة تمامًا لأنّ الصحف لا تنشر كامل المعلومات، كما أنّ بعض الحوادث لا يُعتبر جديرًا بالنشر من قبل كلّ الجرائد أو النشرات العامّة. ومع ذلك فقد وجدنا أنّه في المدّة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٩ وقع ١,٣١٠ حادثة هجوم عربيّة قابلها ٣٢٥ عمليّة انتقام إسرائيليّة. وكانت النتيجة ١,٩٨٠ إصابة من جانب إسرائيل،

مقابل ٣,٢٩٨ إصابة بين قتيل وجريح من الجانب العربيّ، وكانت النسبة (١) من الطرف الإسرائيليّ، مقابل ٢,٢٥ قتيل من الطرف العربيّ. وفي عام ١٩٧٠، بعد أن صارت إسرائيل تستخدم بصورة أوسع سلاح الطيران، وجدنا من جانب إسرائيل ٢٨٢ قتيلاً، مقابل ٢,٥١٢ قتيلاً عربيًا، والنسبة تقارب ٩ قتلى من العرب مقابل كلّ قتيل واحد إسرائيليّ. ثمّ في المدّة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ قُتل من الجانب الإسرائيليّ ٦٥ مقابل ١,٧٤١ قتيلاً عربيًا بحيث أنّ النسبة صارت ٧٥ عربيًا مقابل قتيل إسرائيليّ واحد. ويخلص الكاتبان إلى اعتبار أنّ مثل هذه النسبة العاليّة توضح عدم التناسب الصارخ في الردّ الإسرائيليّ على الغارات العربيّة، وتساعدنا في تفسير السبب الذي يجعل العداوة العربيّة لإسرائيل في المستوى الذي هي عليه من الشدّة.

لقد أوصى وزير الخارجيّة الأميركيّة "جورج شولتز" أميركا بأن تتّخذ من أسلوب إسرائيل نموذجًا لمكافحة الإرهاب. ولكنّ وصيّة شولتز هذه "جديرة بالسخرية" كما يقول الكاتبان، ذلك أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة، بتقبّلها الأسلوب الإسرائيليّ، تكون قد أعلنت أنّها سوف لا تتفاوض مع الإرهابيّين ولا تدفع لهم أيّ فدية. ولكنّ الذي حصل هو أنّ المعلومات تسرّبت عن بيع أميركا لإيران أسلحة لحثّها على التدخّل لضمان إطلاق سراح الرهائن المحتجزين من قبَل أنصارها في لبنان...

وينقل الكاتبان عن مؤلّف "برايان أوركهارت" عن حياة الأمين العام الأسبق لمجلس الأمن الوسيط الدوليّ الناجح "داغ هامرشولد" وجهة نظر مناقضة بقوّة لموقف شولتز، وللأسلوب الإسرائيليّ في الإرهاب الإنتقاميّ. فلقد ردّ هامرشولد على رئيس الحكومة الإسرائيليّة الأسبق ديفيد بن غوريون عندما شكا هذا الأخير له من أنّ إدانته لأعمال إسرائيل الإنتقاميّة ضدّ الفلسطينيّين تشجّع مصر والأردنّ على القيام بأعمال عنف ضدّ إسرائيل: "إنّك مقتنع بأنّ التهديد بالانتقام له تأثير رادع، في حين أنّي مقتنع

بأنّ له أثر تحريضيّ على أفراد القوّات العربيّة المسلّحة أكثر ممّا تقوله الحكومات العربيّة. إنّك مقتنع بأنّ العمل الانتقاميّ يوقف المزيد من الحوادث وأنا مقتنع بأنّه يتسبّب بالمزيد من الحوادث. إنّك تعتقد بأنّ هذا الأسلوب في فرض احترام إسرائيل يقود إلى التعايش المستقرّ مع الشعوب العربيّة، وأنا أعتقد أنّ هذه السياسة قد تؤجّل إلى أجل غير محدود موعد هذا التعايش. وإنّي أعتبر أنّ التعايش حول هذا الموضوع قد أُغلق، لأنّك، بالرغم من تجارب سابقة غير مشجّعة، تحمّلت مسؤوليّة الخوض في تجارب واسعة النطاق لإثبات صحّة اعتقادك"...

***

ويعتبر جورج بول و دوغلاس بول، في كتابهما "إسرائيل وأميركا: علاقة حميمة" أنّ هناك جوانب أخرى لحملة الإرهاب المضادّ الإسرائيليّ لا يجوز إغفالها. وأنّ واحدًا من هذه الجوانب هو تحريض إسرائيل على أهمال قتل واغتيال خارج إسرائيل ينفّذها رجال المخابرات الإسرائيليّة "الموساد" أو رجال من قوّاتها المسلّحة. لقد حاولت إسرائيل في مناسبات عدّة قتل ياسر عرفات، وبالرغم من نكرانها المتكرّر فإنّ دورها في موت "أبو جهاد" أمر معروف من الجميع... وقد أخطأ عملاء إسرائيل مرّة وقتلوا عامل مقهى عربيًّا بريئًا في وارسو أثناء حملتهم لملاحقة المسؤولين عن عمليّة ميونيخ التي قُتل فيها عدد من الرياضيّين الإسرائيليّين عام ١٩٧٢. وظهرت إلى النور عمليّات مشابهة أخرى. ففي عام ١٩٨٠ قُتل المصري "يحيى المشد" في غرفته في الفندق في باريس، لقد كان يعمل في البرنامج النوويّ العراقيّ ولقد أدّى موته، كما علّقت عليه إذاعة إسرائيل، إلى تأخير إنجاز البرنامج مدّة سنتين على الأقلّ... وفي ٢٢ آذار ـ مارس ١٩٨٩، قُتل الكَندي "جيرالد بول" أمام منزله في بروكسل، وكان خبيرًا في علم الصواريخ يعمل في

مشروع عراقيّ حول المدافع البعيدة المدى، وصرّح ابنه آنذاك بأنّ والده كان قد أُنذر بأنّ الموساد كان يسعى لقتله...

لقد رفضت الولايات المتّحدة أن تُظهر أيّ اهتمام بكلّ هذه الحوادث، ولو أنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة كانت وراء هذه الجرائم لكانت وزارة الخارجيّة الأميركيّة سارعت إلى إصدار بلاغات حولها... إنّ كون إسرائيل هي الطرف المشبوه وسكوت الناطق بلسان الحكومة الأميركيّة يدلّ بوضوح، على الأقلّ، على أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة توافق على هذه الممارسات. وبكلّ تأكيد على المستوى الأخلاقي نفسه كان تشجيع النشرات التي يوزّعها الموساد لخصوم "الحركة الساندينيستيّة" الذين يدعون الـ"كونترا" على قتل زعماء هذه الحركة في نيكاراغوا.

لقد علّق على هذا الوضع "ديفيد لامب" الذي كان يغطّي أحداث الشرق الأوسط من قبل جريدة "اوس أنجلوس تايم"، وقال: "إنّ البيت الأبيض يبدو على غير علم بالعلاقة بين السلام والإرهاب، كما يبدو غير قادر على تفسير السبب في أنّ الأميركيّين والممتلكات الأميركيّة هم الهدف لثلث الهجمات الإرهابيّة كلّها... فلو رسَمنا خطّين لبيان مدى العلاقة بين تزايد الأعمال الإرهابيّة وتزايد التأييد الأميركيّ لإسرائيل، كما يظهر في التصويت في الأمم المتّحدة، وفي نقل الأسلحة إلى إسرائيل، وفي التصريحات السياسيّة والممارسات الإسرائيليّة التي لا يقابلها أيّ رادع، لوجدنا أنّ الخطّين يسيران جنبًا إلى جنب منذ البداية حتّى النهاية. وما دامت عمليّة السلام نائمة، وما دامت الأسلحة تتدفّق على الشرق الأوسط مثل هدايا عيد الميلاد من قبل الدول الكبرى، وما دامت الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ يتسبّبان في زيادة التوتّر في المنطقة عن طريق التنافس لتأمين السيطرة عليها، فإنّ الإرهاب يجد المناخ المناسب لتزايده وازدهاره... إنّ الخيار الذي يجب على أميركا أن تقوم به هو بين السياسة

المؤيّدة بصورة آليّة للأقليّة على حساب الأغلبيّة، والسياسة التي تقرّ بضرورة تطبيق قواعد السلوك نفسها عند التعامل مع الناس الشرفاء سواء كانوا عربًا أم إسرائيليّين"...

وقبل عقد من الزمن على أحداث ١١ أيلول الرهيبة، قال جورج بول ودوغلاس بول في ما يشبه النبوّة:

"بالرغم من أنّ في وسع الأميركيّين أن يعتبروا أنفسهم محظوظين، حتّى الآن، لأنّ عمليّات القتل القذرة ما زالت منحصرة في أراضي الدول الأجنبيّة، فإنّه ليس ثمّة ما يضمن أنّ بلادنا هذه سوف تبقى على مناعتها على الدوام... فإذا فشلت عمليّة السلام فما الذي يضمن لنا أنّ حدودنا سوف تكون عصيّة على التسرّب الذي يجعل العمليّات الإرهابيّة تنفّذ ضدّ شعبنا؟ وإذا ما حصل ذلك، لا قدّر الله، فإنّه سوف يكون عسيرًا على الحكومة الأميركيّة، إذا ما استمرّت في تأييدها لإرهاب الدولة الإسرائيليّة، أن تدّعي أنّ هذه البلاد ضحيّة بريئة تمامًا[١]".

١ ـ بول جورج وبول دوغلاس، إسرائيل وأميركا: علاقة حميمة، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣.

أولى عَمَليّات خَطف الطَّائرات

كان خمسة وثلاثون مسافرًا على متن طائرة "العـال" الإسـرائيليّة فـي رحلتهـا رقـم ٤٢٦ المتّجهة من روما إلى تـلّ أبيـب فـي ٢٢ تمّـوز ـ يوليـو ١٩٨٦، ومعظمهـم مـن السيّاح الإسرائيليّين، يتطلّعون بشوق إلى الاجتماع مع عائلاتهم في إسرائيل بعد رحلـة الساعتين والنصف التي يستغرقها الطيران إلى إسرائيل.

لم تكن هناك إجراءات أمنيّة في ذلك اليوم الصيفيّ. فقد كانت أكبر المخـاطر فـي مطار "فيو ميشينو" الدوليّ تتمثّل آنذاك في أن يُنشل أحد مـا وهـو يشـتري سـلعة مـن جناح السوق الحرّة...

عند بوّابة المغادرة إلى الطائرة كان ثلاثة رجال من ذوي الملامح الشـرقيّة ينتظرون أيضًا في طابور مسـافري الرحلـة ٤٢٦ بعـد أن زاروا جنـاح السـوق الحـرّة وأحرقوا السجائر حتّى أعقابها بين شفاههم الجافّة.

كان الثلاثة في الحقيقة عربًا ولم يثيروا أيّ شبهة. ذلـك لأنّـه يوجـد فـي إسـرائيل، ليس مئات آلاف المواطنين العرب فحسب، بل مليون عربيّ آخر أضيفـوا لهـم بعـد أن احتُلّت الضفّة الغربيّة،.. ثمّ ماذا يمكن لهؤلاء الثلاثة أن يفعلوا بطائرة ركّـاب علـى أيّ حال؟ فهم قبل كلّ شيء لا يرتدون "الحطّات المخطّطة" فـوق الـرأس، كمـا لا يحملـون بنادق رشّاشة تتدلّـى مـن أكتـافهم... كمـا أنّ الكثير، خاصـّة رجـال المخـابرات الذيـن

استلقوا خلف أكاليل غار الانتصار الإسرائيليّ بعد حرب ١٩٦٧، كان يعتقد بأنّ العرب ليسوا أذكياء بما يكفي لكي يحملوا حربهم إلى خارج حدود المنطقة... وعلاوة على ذلك، فقد بدا الرجال العرب الثلاثة ببذّاتهم، وبربطات أعنقهم الأنيقة، بمظهر يدعو للاحترام جدًّا.

كانت أوامر جورج حبش لـ"علي شفيق أحمد"، قائد المجموعة والمعروف باسمه الحركي "كابتن رفعت"، بأن يظهر كرجل مسالم، وعاديّ بشكل كبير... وبذلك كان حبش قد أنشأ مقاتلاً عربيًّا قادرًا على الضرب في كلّ مكان من العالم.

قبل منتصف الليل بقليل، انطلقت طائرة العال في رحلتها رقم ٤٢٦ في قلب الليل الإيطاليّ الحالك، وبينما كان المسافرون يحلّون أحزمة مقاعدهم ويبدأون بالاسترخاء، كان كلّ من العرب الثلاثة يدخّن السيجارة الأخيرة، مستلقيًا بصمت وسرور لتهيئة أنفسهم من الناحية الذهنيّة للمهمّة التي أمامهم... وبينما كان مقود هبوط طائرة البوينغ ٧٠٧ ينسحب والطابور عند المرحاض يزداد، غادر الثلاثة مقاعدهم على عجل وأخذوا يسرعون باتّجاه غرفة القيادة. كان أوّل ما قاموا به هناك، هو إطلاق طلقة من عيار ٩ ملم إلى بطن الضابط الأول "ماعوز بوراز"، وأحكموا السيطرة على الطائرة... "لقد خطفوا الطائرة".

صرخت من قسم الدرجة الأولى مضيفة جميلة ذات شعر ذهبيّ مجعّد... فكانت صرختها تلك رسالة مدوّية للمسافرين الفزعين، وهكذا أُلغيت رحلة العال رقم ٤٢٦... وأعلن الـ"كابتن رفعت" مخاطبًا المسافرين الذين تملّكهم الرعب بأنّ الطائرة ستسمّى الآن "تحرير فلسطين"...

وأُمر ملاّحو الطائرة بتغيير وجهتها إلى مطار "الدار البيضاء" المجاور للعاصمة الجزائريّة...

هكذا شكّلت عمليّة خطف الطائرة نقطة تحوّل تاريخيّة في حروب النصف الثاني من القرن العشرين.

أمّا الحكومة الإسرائيليّة فقد بذلت جهدًا كبيرًا لاستيعاب حقيقة قيام بعض المسلّحين بخطف مواطنيها دون أن يكون لقوّاتها الأعظم في المنطقة ما تفعله.

فدولة إسرائيل التي تعهّدت بألاّ تفاوض المسلّحين الفلسطينيّين، قبلت في النهاية إطلاق سراح ستّة عشر فدائيًا فلسطينيًا من المعتقلات الإسرائيليّة مقابل المخطوفين في طائرة العال. وتعهّد رئيس الوزراء "ليفي أشكول" بأن تكون واقعة الجزائر آخر مرّة تعقد فيها الحكومة صفقة مع المسلّحين الفلسطينيّين.

وفي بيروت، رُفعت الكؤوس تعبيرًا عن ابتهاج قواعد الجبهة الشعبيّة، وقد شارك في الأنخاب جورج حبش ووديع حدّاد إحتفالاً بالانتصار البارز لمنظّمتهما. فمن خلال النجاح في اختطاف طائرة إسرائيليّة من أوروبّا، كانت الجبهة قد وجّهت ضربة شديدة لإسرائيل، ولأصدقائها الأوروبيّين، وعادت فلسطين لتصبح مرّة أخرى على صدر أخبار الصفحة الأولى... في حين أصيبت إسرائيل بلطخة ذلٍّ شديد.

وعلى هذا النحو، أثبت "العنف الثوريّ" كخطّ تتبنّاه الجبهة الشعبيّة، أنّه استراتيجيّة ناجحة...

أحد الرجال الذين لم يشاركوا في حماسة انتصار جورج حبش، كان يبلغ ٣٢ عامًا، وهو ذو بنية قويّة، لو فضّل ارتداء الملابس الرياضيّة الملوّنة لظهرت عليه شخصيّة أستاذ مدرسة يقضي عطلة بالريفييرا، أكثر ممّا تظهر عليه شخصيّة القائد العسكريّة. ومع أنّ عمليّة خطف طائرة العال كانت تمثّل نجاحًا ثوريًّا كبيرًا، إلاّ أنّها أثارت استياءه رغم أنّه كقائد عمليّات الجبهة الشعبيّة، كان قد لعب دورًا رئيسيًّا في تنفيذ العمليّة. هذا الرجل كان يعتقد بأنّ السيطرة على الطائرة، وإطلاق التهديدات

المقنعة بقتل الرهائن في حالة عدم الاستجابة لمطالب الخاطفين، هو مجرّد تصرّف ناعم لمثقّف لا يمتلك الشجاعة الكافية لسحب الزناد أمام رأس رجل ما، من مسافة قريبة... ففلسطين لا يمكن أن تتحرّر أبدًا حسب تصوّره بواسطة الأكاديميّين والأطبّاء الذين يقومون بلعبة "قطّاع الطرق"، حين يخطفون الطائرات...

شعر ذلك الرجل الشابّ بخيبة أمل وبما يثبّط الهمّة جرّاء ذلك العمل... ولذلك اعتبر أنّه قد آن الأوان لممارسة العنف الثوريّ على طريقته... ذلك الرجل كان اسمه "أحمد جبريل[١]".

---

١ ـ كاتس شموئيل، إسرائيل في مواجهة جبريل، ص٢٩ ـ ٣١.

نَمَاذِجٌ عن إرهابِ الدولَةِ الإنتقاميّ الإسرائيليّ

في ٢٦ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٦٨، قام رجلان من جبهة جورج حبش بشنّ هجوم ضدّ شركة طيران العال الإسرائيليّة في مطار أثينا الدوليّ، وكان الرجلان المسلّحان بأسلحة أوتوماتيكيّة وبقنابل مضادّة للأفراد قد هبطا للتوّ من طائرة تابعة للخطوط الجويّة الفرنسيّة آتية من مطار بيروت... وقد سارا من الممرّ المتّجه نحو مراقبة الجوازات والجمارك، ثمّ انفصلا من الطابور الواقف أمام كشك الجوازات وركضا نحو مائة قدم باتّجاه طائرة العال من طراز بوينغ ٧٠٧ التي كانت على وشك الإقلاع إلى باريس وعلى متنها ١٥ راكبًا والطاقم.

وفي خلال ثوان معدودة من إطلاق النار الغزير وُشم جسم الطائرة بالطلقات الناريّة. وبضربة مصيبة قذف أحد المسلّحَين الفلسطينيَّين جهازًا حارقًا على الطائرة فتسبّب بإحراق محرّكها اليساريّ وتحويله إلى كرة لهب. ونتج عن العمليّة مقتل إسرائيليّ وإصابة مضيفة بجراح خطرة. واستنادًا إلى ما أعلنه ناطق باسم الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين من بيروت نُفّذت العمليّة من أجل قتل طيّاري سلاح الجوّ الإسرائيليّ وهم في طريقهم إلى مهمّاتهم التدريبيّة على طائرات F-4 في الولايات المتّحدة...

بعد ذلك الهجوم قامت إسرائيل بالردّ من خلال أقطع أعمال "إرهاب الدولة". ففي ليلة ٢٨ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٦٨، قامت مجموعة من الاستطلاع المظلّي معزّزة

بقوات كوماندوس من قيادة الأركان مستخدمة الطائرات المروحيّة بشنّ عمليّة انتقاميّة ضدّ الطيران المدنيّ اللبنانيّ....

هبط المظليّون في مطار بيروت، بحجّة أنّ الفلسطينيِّين قد انطلقا منه، ونجح الإسرائيليّون في تدمير ١٣ طائرة من أسطول طائرة "شركة طيران الشرق الأوسط" اللبنانيّة. وأعلنت إسرائيل إثر ذلك بأنّ الإرهاب الجوّيّ سيدفع الثمن الباهظ[١]... علمًا بأنّ قرار الهجوم على مطار بيروت قد اتُخذ في اجتماع خاص عقده مجلس الوزراء الاسرائيلي في مكتب رئيس الوزراء ليفي أشكول بحضور قادة الخابرات والقادة العسكريّين. وقد أصيب العالم بأسره بالصدمة جرّاء هذه العمليّة الإرهابيّة التي قامت بها دولة. وأدانت الدول إسرائيل لتورّطها في ما يسمّى بإرهاب الدولة. وقد برّر رئيس الوزراء الاسرائيليّ موقفه بحجّة واهية تقول بأنّه لم يكن على علم بكافّة الأشياء، وبأنّ وزير الدفاع موشي دايان قد خدعه عندما ذكر له أنّ أربع طائرات فقط سيتمّ نسفها في العمليّة[٢]...

ومن نماذج إرهاب الدولة الإنتقاميّ الذي مارسته إسرائيل في تلك الحقبة، قيام مظليّين من الجيش الإسرائيليّ وغيرهم في الخامس عشر من أيّار ـ مايو ١٩٧٠ باجتياح مواقع للفلسطينيّن في جنوب لبنان، في عمليّة أطلق عليها "عمليّة الهجوم الكبير رقم ٢". كما كانت الطائرات الحربيّة الإسرائيليّة قد قامت قبل ذلك بقصف مدرسة "بحر البقر" في مصر، حيث قضى في تلك الغارة مئات التلاميذ.

---

١ ـ كاتس شموئيل، إسرائيل في مواجهة جبريل، ص٤٨.

[illegible] وميلمان يوسي، أمراء [illegible]، كلّ جاسوس أمير، تعريب ممدوح لطفي، دار الكتاب العربي (دمشق،١٩٩١) ص٢٤٧ ـ ٢٤٨.

ردًّا على هذه العمليّـة التـي قضـى فيهـا مقـاتلون ومدنيّـون فلسـطينيّون ولبنـانيّون، قامت مجموعة من الفدائيّيـن الفلسـطينيّين تابعـة للجبهـة الشـعبيّة ـ القيـادة العامّـة التـي يتزّعمها أحمد جبريل بعبـور الحـدود اللبنانيّـة المحصّنـة وسـارت باتّجـاه موقـع مخفـيّ يشرف على طريق ممدود يصل بين كيبوتس "بارعام" ومستوطنة "أفيفيم"، حيـث قـاموا بتفجير أوّل حافلة صادفوها، وصدف أنّ تلك الحافلة كانت تنقـل تلامـذة مـن مسـتوطنة أفيفيم متّجهة إلى المدرسة في كيبوتس بارعام، وكانت نتيجـة العمليّـة مقتـل ١١ تلميـذاً وثلاثة أساتذة...

إثر ذلك قامت قوّات سلاح الجوّ الإسرائيليّ بتوجيـه ضربـات عنيفـة ضـدّ مواقـع الفلسطينيّين، ولكن دون أن تكون قواعد الجبهة الشعبيّة ـ القيـادة العامّـة هدفًـا مركزيًّـا للهجمات الجويّة لطائرات "ماك ـ ٢"، قضى بنتيجتها عشرات المدنيّين من الفلسـطينيّين وكان من بينهم أطفال ونساء وعجزة.

وعلى هذا النحو بدأت الدورة المتواصلة للعمليّات الدمويّة بين إسـرائيل والفدائيّيـن الفلسطينيّين[1].

١ ـ راجع: كاتس شموئيل، إسرائيل في مواجهة جبريل، ص٥٣ ـ ٥٤.

خَطفُ مدير المخَابرَات العَسكرِّيَة الإسرَائيليَّة

كان يوم الأحد ٦ أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٠ أحد خطف الطائرات. فقد شنّت الجبهة الشعبيّة واحدة من أضخم عمليّاتها. إذ قام جورج حبش، بغية التعويض عن انشقاق رموز هامّة من صفوفه، خاصّة أحمد جبريل ونايف حواتمة، وكذلك بسبب التدقيقات الأمنيّة المتّخذة حديثًا في معظم مطارات أوروبّا، باستخدام معظم عناصره الموثوقين في ضربة واحدة ليبرهن للعالم على أنّ الفلسطينيّين جادّون عمليًّا في خلق ثورة عالميّة حقيقيّة. كما كان "أحد خطف الطائرات" يستهدف أيضًا تحذير البلدان العربيّة بأنّ توصّلها إلى أيّ نوع من أنواع وقف إطلاق النار مع إسرائيل سيؤدّي إلى اشتعال عمليّات إرهابيّة واسعة النطاق ولا تحدّها حدود. وفي الحقيقة كان الرئيس جمال عبد الناصر قبل أيّام قليلة من ذلك التاريخ قد وافق على وقف للنار على طول خطّ قناة السويس برعاية أميركيّة. وقد غضب الفلسطينيّون من ذلك ولا سيّما حبش إذ اعتبروه عملاً فرديًّا من جانب مصر...

كانت الطائرة الأولى التي خطفت في "أحد خطف الطائرات" في السادس من أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٠، هي طائرة (TWA) في رحلتها من فرانكفورت إلى نيو يورك، وأُخذت الطائرة إلى مدرج في وسط الصحراء الأردنيّة قرب الزرقاء.

وكانت الطائرة الثانية المخطوفة سويسريّة الجنسيّة في طريقها من زوريخ إلى نيو يورك، واقتيدت هي أيضًا إلى المكان نفسه.

والطائرة الثالثة المفترض خطفها بعد ظهر يوم "أحد خطف الطائرات"، كانت تابعة للعال الإسرائيليّة وهي في طريقها من أمستردام إلى نيو يورك... وقد اختُطفت فعلاً من قبل أربعة فدائيّين... كانت "ليلى خالد" هي التي تقود أصعب هذه العمليّات...

كان مقرّرًا لليلى خالد ومساعديها السيطرة على الطائرة بعد ١٥ دقيقة من إقلاعها، ولكنّ العمليّة ابتليت بسوء الحظّ وبالتوقيت الخطأ منذ البداية. ذلك أنّ اثنين من المجموعة الخاطفة لم يتمكّنا من الوصول إلى الطائرة بسبب الازدحام العسير في العاصمة الهولنديّة؛ وبالتالي فقد قام رجال الأمن الإسرائيليّين من جهاز "شين بيت" الموجودين في الطائرة بردّ فوريّ على عمليّة الخطف المعلنة، وتسبّبا بجرح خطير لأحد الخاطفين... وهو "باتريك آرغوليو" من بورتوريكو، جرّاء الطلقات من عيار ٢٢ كاليبر، ومات آرغوليو متأثرًا بجراحه. أمّا ليلى خالد فقد صدمها على أرض الطائرة أحد المسافرين الغاضبين وسيطر عايها... وفي النهاية كان أحد المسافرين على متن تلك الطائرة هو الميجور جنرال "أهارون ياريف" مدير المخابرات العسكريّة في الجيش الإسرائيليّة المعروفة بجهاز "أمان". ومع أنّه لم يكن قد اتّضح حتّى هذه اللحظة وجود ياريف مسلّحًا أو ما إذا كان برفقته أحد حرّاسه، إلاّ أنّ رجلاً مثله يحمل أكبر أسرار الدولة معه لم يكن ليسمح بنقله إلى الأردنّ أو إلى أيّ بلد عربيّ آخر دون قتال... وهكذا تحوّلت الطائرة إلى لندن، حيث نُقلت ليلى خالد وزميلها الثالث إلى معتقل بريطانيّ...

وقبل مضيّ ٧٢ ساعة على تلك العمليّة، قامت الجبهة الشعبيّة بخطف طائرة بريطانيّة تابعة لشركة BOAC، وهي في طريقها من بومباي في الهند إلى لندن، وأجبرها الخاطفون على الهبوط في المطار نفسه في وسط الصحراء الأردنيّة قرب الزرقاء، الذي سُمّي أثناء ذلك "مطار الثورة".

كان الهدف من خطف الطائرة الأخيرة إطلاق سراح ليلى خالد فورًا. وقد نجحت العمليّة حين أذعنت بريطانيا لهذا المطلب، ونقلت ليلى خالد إلى الأردن حيث استُقبلت إستقبال الأبطال.

وبعد بعض الألاعيب الإعلاميّة وإطلاق سراح جميع الركّاب المسافرين في الطائرات الأربع، حيث كان معظم الركّاب محجوزين ضمن أجزاء مختلفة من الطائرات في حرارة الشمس الصحراويّة، أمر حبش بتفجير الطائرات الأربع.

لقد شكّل "أحد خطف الطائرات" إلى الأردن والأعمال اللاحقة، من تدمير تلك الطائرات بواسطة المتفجّرات وتناثر كابين القيادة، القشّة الثي قصمت ظهر البعير أمام مصير العلاقة بين الفصائل الفلسطينيّة والمملكة الأردنيّة الهاشميّة... وفي ١٦ أيلول – سبتمبر ١٩٧٠، أطلق الملك الأردنيّ الحسين لجيشه العنان لاستئصال الفدائيّين الفلسطينيّين من الأردن... فكان "أيلول الأسود"، وكلن انتقال العمل الفدائيّ بنقله إلى لبنان[١]... وكان نشوء منظّمة "أيلول الأسود" الفلسطينيّة الفدائيّة التي سيكون لها دورات عنف متبادل مع الإسرائيليّين.

---

١ ـ راجع: كاتس شموئيل، إسرائيل في مواجهة جبريل، ص٦١ ـ ٦٣.

أرضُ لبنَان مسرحٌ لإرهابِ الدولَة الإسرائيليّ الإنتقاميّ

كانت المخابرات الإسرائيليّة قد كثّفت نشاطها في ملاحقة المقاومة الفلسطينيّة، إلى الحدّ الذي برز دورها معه واضحًا بالتعاون مع المخابرات المركزيّة الأميركيّة في أحداث أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن، وكذلك في أحداث تمّوز ـ يوليو ١٩٧١، حيث أدّى ذلك إلى تصفية المقاومة عسكريًّا هناك، فاضطرّت إلى نقل مركزها وكلّ ما يتعلّق بوضعها إلى لبنان، بعد أن كان الأردن قاعدة الارتكاز الهامّة والمنطلق نحو الداخل الفلسطينيّ المحتلّ.

لم تنفع أساليب الردع الإسرائيليّة في قهر المقاومة التي وجّهت بعد انتقالها إلى سوريا ولبنان ضربات هامّة إلى إسرائيل في الداخل والخارج على السواء، حقّقت من خلالها تحطيم نظريّة الأمن الإسرائيليّة، وأظهرت هشاشتها في الوقت نفسه.

يعدّد باحثون[1]، على سبيل المثال لا الحصر، خمس عمليّات للمقاومة الفلسطينيّة، جرى تنفيذها بين أيّار ـ مايو ١٩٧٢، وآذار ـ مارس ١٩٧٣، وهي:

عمليّة مطار اللدّ في فلسطين المحتلّة، حيث قام في الثلاثين من أيّار ـ مايو ١٩٧٢ ثلاثة من ثوّار الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، وثلاثة من عناصر "الجيش الأحمر"

---

١ ـ زهر الدين د. صالح، الوطن العربي والموساد، في موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣) ص١١٠.

اليابانيّ هم "أوكاديرا"، و"ياسودا"، و"أوكوموتو"، بهجوم عنيف على ذلك المطار نتج عنه مصرع ٢٦ إسرائيليًا وجرح ثمانين.

عمليّة الهجوم على المشتركين من الرياضيّين الإسرائيليّين في الألعاب الأولمبيّة في ميونيخ التي قام بها ثوّار فلسطينيّون من منظّمة "أيلول الأسود" في الخامس من أيلول - سبتمبر ١٩٧٢، وكانت نتيجتها مصرع أحد عشر رياضيًّا إسرائيليًا واستشهاد أربعة فدائيّين فلسطينيّين.

إنفجار عشرات الرسائل المفخّخة في العام ١٩٧٢ التي أرسلها عناصر الجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة إلى مؤسّسات في إسرائيل وإلى دبلوماسيّين إسرائيليّين يعملون في القارّة الأوروبيّة، وقد صرع بانفجار إحداها أحد الدبلوماسيّين الإسرائيليّين في التاسع عشر من أيلول - سبتمبر ١٩٧٢.

مقتل أحد كبار الضبّاط الإسرائيليّن من جهاز الأمن الخارجيّ في المخابرات الإسرائيليّة في السادس والعشرين من كانون الثاني - يناير ١٩٧٣، على يد أحد الثوّار الفلسطينيّين الذي أطلق عليه النار، والضابط القتيل هو المعروف باسم "موشي حنان يشاعي"، وقد حصل الثائر الفلسطينيّ من ضحيّته على وثائق مهمّة كانت في حوزته. وبعد أيّام كشفت إسرائيل عن مصرع الضابط وأعلنت اسمه الحقيقيّ الذي هو "باروخ آشر كوهين"، وكان في السابع والثلاثين من عمره، وكان يعمل في المخابرات منذ عام ١٩٥٩.

قتل ضابط مخابرات إسرائيليّ في قبرص في الثاني عشر من آذار - مارس ١٩٧٣، إسمه "سيمحة غيتزر".

وانتقامًا، قرّرت المخابرات الإسرائيليّة، بالتنسيق مع مثيلاتها الأميركيّة، توجيه ضربة لقادة المقاومة الذين تعتبرهم إسرائيل الرأس المدبّر والمؤثّر في الثورة

الفلسطينيّة، ولتردّ في الوقت ذاته على هذه العمليّات التي نفّذها رجال المقاومة ضدّ كبار المسؤولين في الاستخبارات الاسرائيليّة، في محاولة لإعادة الثقة إلى عملائها الذين أصبحوا يعيشون هاجس الخوف والقلق على مصيرهم بعد أن وصلت اليد الفلسطينيّة إلى الكثير من رفاقهم... فكانت "عمليّة شارع فردان" في العاشر من شهر نيسان - إبريل ١٩٧٣، في قلب مدينة بيروت.

أطلق الجنرال موشي دايان على هذه العمليّة إسم "لؤلؤة جيش الدفاع الإسرائيليّ"، وكانت نتيجتها استشهاد ثلاثة من كبار قادة الثورة الفلسطينيّة هم: "كمال ناصر"، و"كمال عدوان"، وأبو يوسف محمّد النجّار"، مع عدد آخر من مقاتلي المقاومة... وقد كانت خسارة المقاومة الفلسطينيّة جسيمة باعتبار أنّ كمال ناصر كان الناطق الرسميّ باسم منظّمة التحرير الفلسطينيّة ورئيس تحرير مجلّتها المركزيّة "فلسطين الثورة" ومسؤول الإعلام الفلسطينيّ الموحّد؛ كما كان كمال عدوان مسؤولاً عن شؤون الأرض المحتلّة؛ وكان أبو يوسف النجّار رئيس اللجنة العليا لشؤون الفلسطينيّين في لبنان.

ويقول باحثون[1] إنّه في هذا الوقت، كان "زفي زامير" مدير الموساد، على رأس المخابرات الإسرائيليّة التي تولّت بالتنسيق مع الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة في بيروت عمليّة التحرّي والاستقصاء عن قادة المقاومة هؤلاء. بينما كان "حاييم بن ياميني" رئيسًا لفرع العمليّات في هيئة الأركان الإسرائيليّة العامّة، وأحد المخطّطين الرئيسيّين لعمليّة فردان التي ذهب ضحيّتها القادة الثلاثة.

---

١ - الأشقر رياض، قيادة الجيش الإسرائيليّ، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة (بيروت،١٩٨١) ص٥٤.

ويؤكّد باحثون آخرون[1] على أنّه كان لأحد عملاء المخابرات المركزيّة الأميركيّة في بيروت، الدور الأساسيّ في إمداد الاستخبارات الإسرائيليّة بالمعلومات الهامّة وعمليّات الاستطلاع، وإشراك شبكة العملاء الداخليّة، ونقل معدّات وأسلحة تنفيذ العمليّة التي قام بها الكوماندوس الإسرائيليّ في فردان. ويقول إنّ هذا المسؤول الأميركيّ هو "جون سيدال" الذي كان يشغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA في بيروت عام ١٩٧٣. وقد قام عملاؤه، ومنهم "جيمس ناتسيوس" و"سفيرو أوكونيل" و"بانكي"، الذين شاركوا شخصيًّا في عمليّة فردان بتوجيه منه، بتغطية انسحاب القوّة الإسرائيليّة المهاجمة، التي كان يتولّى قيادتها أحد مسؤولي المخابرات الإسرائيليّة وهو "أيهود باراك"، الذي عُيّن رئيسًا للاستخبارات العسكريّة الاسرائيليّة في ١٧ نيسان - إبريل ١٩٨٣ خلفًا للجنرال "يهوشواع ساغي" الذي عُزل على أثر تقرير لجنة كاهان الإسرائيليّة الخاصّ بمجزرة مخيّمَي صبرا وشاتيلا بعد أن ثبتت إدانته. وقد شغل باراك أثناء الغزو الإسرائيليّ للبنان في حزيران - يونيو ١٩٨٢ منصب نائب قائد القطاع الشرقيّ الجنرال "أفيغدور بن غال"، كما شغل منصب رئيس شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامّة الإسرائيليّة.

ويقول الباحث نفسه[2] إنّ "جون سيدال" كان يرتبط مباشرة بأحد كبار المخطّطين في جهاز الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة "أرمان ماير"، الذي كان سفيرًا للولايات المتّحدة الأميركيّة لدى بيروت. وعندما تمّ في الولايات المتّحدة تشكيل ما يُسمّى "اللجنة الوزاريّة لمقاومة الأعمال الإرهابيّة" برئاسة وزير الخارجيّة الأميركيّ "وليم روجرز"،

---

١ - عمّار نزار، الاستخبارات الإسرائيليّة، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر (بيروت،١٩٧٦) ص١٣٨.

٢ - عمّار نزار، الاستخبارات الإسرائيليّة، ص١٤١، ١٥٧، ١٦٩ - ١٧٠؛ وعنه: زهر الدين د. صالح، الوطن العربي والموساد، ص١١١ - ١١٣.

انبثق عن هذه اللجنة "مركز العمليّات" الذي أُفرغت له الطبقة السابعة من مبنى وزارة الخارجيّة الأميركيّة في واشنطن، وأُسندت رئاسة هذا المركز إلى السفير الأميركيّ السابق في بيروت "أرمان ماير". وقد وصفته صحيفة "عل همشمار" الإسرائيبيّة في ١٣ آب ـ أغسطس ١٩٧٣ بالعقل المخطّط والذي يملك مقدرة فائقة في مجال التصدّي للإرهاب. وكان لهذا المركز تنسيق مع جهاز الاستخبارات الاسرائيليّ حيث كان يشترك في اللجنة ممثّلون عن شعبة المهمّات الخاصّة في وزارة الخارجيّة ومؤسّسة الاستخبارات العامّة: الموساد، والاستخبارات العسكريّة: أمان، ومستشار رئيسة الوزراء لشؤون الأمن البريغادير "يسرائيل ليئور"، وقد انبثق عن هذه اللجنة أيضًا جهاز أميركيّ خاصّ لمكافحة ما سُمّي بالإرهاب الفلسطينيّ برئاسة أرمان ماير، وهو جهاز يتّخذ من أثينا عاصمة اليونان مركزًا له، وله فرع مهمّ في بيروت كان برئاسة جون سيدال الذي يُعتبر من أهمّ الفروع الأميركيّة في المنطقة. بالإضافة إلى فرع بيروت، كان هناك لجهاز مكافحة ما سُمّي بالإرهاب الفلسطينيّ فرع آخر في كندا وغيره في النمسا.

وجاء في البحث نفسه أنّ "جوزيف آلون"، الملحق العسكري الإسرائيليّ المساعد لشؤون الطيران والبحريّة في كندا والولايات المتّحدة، قد تولّى مهمّة التنسيق في مجال المعلومات السريّة بين الاستخبارات الإسرائيليّة ووكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، وهو برتبة كولونيل، إلاّ أنّ رجال المقاومة الفلسطينيّة تمكّنوا من اغتياله في السادس من تمّوز ـ يوليو ١٩٧٣ أمام منزله في إحدى ضواحي واشنطن. وجاءت هذه العمليّة لتسجّل فشلاً جديدًا للاستخبارات الإسرائيليّة التي كانت قد أعلنت قبيل هذه العمليّة، عبر الصحافة الاسرائيليّة وبكلّ حماسة وثقة، أنّ الاستخبارات أتمّت الشبكة الخاصّة بحماية السفارات والمنشآت الإسرائيليّة في الخارج، وأنّ الخطر قد زال عن

الدبلوماسيّين الإسرائيليّين. كما أثبتت هذه العمليّة أنّ جميع هذه التأكيدات ما هي إلاّ فقاقيع في الهواء.

أمّا في النمسا، فقد تولّى إدارة هذا الجهاز الاستخباراتي سرًّا أحد كبار المسؤولين في وزارة الداخليّة النمساويّة "يوهان أبليتنجر"، وعندما أُلقي القبض عليه من قبل الأمن النمساويّ اعترف بأنّ "سيمون فيزنتال" الذي يتمركز في العاصمة النمساويّة هو الذي قابله وعرّفه باثنين من أعضاء الاستخبارات الإسرائيليّة، وقد استطاع تصوير ٧٥ ملفًّا موجودًا في جهاز الأمن النمساويّ تضمّ معلومات تخدم وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة وإسرائيل معًا. وكان يساعد أبليتنجر عميل آخر إسمه "لويس أويلر"، وهو رئيس قسم الصحافة في حزب الشعب الحاكم في النمسا، وقد اعترف بعد اعتقاله بأنّه عمل على خدمة الأهداف الأميركيّة والإسرائيليّة عن طريق التأثير على اتّجاهات الصحافة النمساويّة.

لقد تمكّن التعاون الاستخباراتي الأميركيّ ـ الإسرائيليّ من النجاح في عمليّة إرهابيّة مضادّة عندما تمكّن الإسرائيليّون من اغتيال القادة الفلسطينيّين الثلاثة في شقّة بشارع فردان من أعمال المنطقة الغربيّة من العاصمة اللبنانيّة بيروت، ولكنّ ذلك التعاون لن يجدي نفعًا في وقف العمليّات الفدائيّة الفلسطينيّة، إذ إنّ معالجة تلك العمليّات تكون من خلال معالجة أسبابها وليس من خلال الانتقام... أمّا أسبابها الواضحة فهي حرمان الشعب الفلسطينيّ من حقوقه في أرضه ووطنه وسيادته... وهذا ما لا يزال غير واضح لدى أميركا وإسرائيل إلى اليوم.

جبريل في قطاع غزّة

في حين اعتبر الكثير من الزعماء الفلسطينيّين أحداث "أيلول الأسود" ضربة حاسمة ضدّ طموحات الشعب الفلسطينيّ، اعتبر أحمد جبريل نتائجها فرصته المناسبة لتدعيم الجبهة الشعبيّة ـ القيادة العامّة كقوّة حاسمة في الحرب ضدّ إسرائيل. وقد جعلت أحداث أيلول الأسود جبريل فعلاً أقوى ممّا سبق، فهو كان قد نقل الكثير من قواعده قبل تلك الأحداث إلى لبنان وسوريا إثر تأسيسه الجبهة الشعبيّة ـ القيادة العامّة عام ١٩٦٨، كما أنّ شبكة كادره التدريبيّ والعملاتيّ بقيت كما هي دون أن تخسر أحدًا في حمّام الدم. وعندما أخذ الآلاف من مقاتلي فتح والشعبيّة والديمقراطيّين يتمركزون عام ١٩٧١ في لبنان لإقامة جبهة واسعة النطاق ضدّ إسرائيل، كان جبريل قد بدأ يقوم بأعماله، كالعادة، عبر الحدود اللبنانيّة مؤسّسًا عمليّات قويّة. ففي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ كانت القيادة العامّة قد نفّذت حرب استنزاف فعليّة ضدّ حدود إسرائيل الشماليّة وهضبة الجولان حيث كانت من هناك تقوم بجهد واحد مشترك مع الجهود السوريّة لشنّ حرب أعصاب واستنزاف ضدّ الإسرائيليّين.

في نفس الوقت، كان جبريل يصنع لنفسه شهرة في جبهة معارك أخرى بعيدة عن شمال إسرائيل. فقطاع غزّة كان يمثّل في العام ١٩٧٠ نسخة عن الغرب البرّي الأميركيّ، ولكن في الشرق الأوسط. فقد فتحت الفصائل الفلسطينيّة مستخدمة الأسلحة التي خلّفها وراءه الجيش المصريّ عام ١٩٦٧ جبهة خطيرة ضدّ سكّان جنوب

إسرائيل... إذ تمكّن الفدائيّون من مخيّمات اللاجئين الشماليّة، وهي مخيّمات "الشاطئ"، و"النصيرات"، و"البرج"، و"المغازي"، و"دير البلح"، و"خان يونس"، و"رفح"، و"جباليا"... من استخدام المئات من الكهوف والمخابئ السريّة تحت الأرض لإخفاء الأسلحة والعمل من هناك كخلايا صغيرة وكبيرة، بحيث أصبحوا قادرين على شنّ حرب عصابات من طراز "إضرب واهرُب" بحصانة وطمأنينة، حتّى أنّ غزّة أصبحت بلدا مُهلِكًا يعيش بلا قانون. فالوحدات العسكريّة الإسرائيليّة المخصّصة للقطاع أصبحت عاجزة عن مجابهة الفدائيّين... وأصبحت العمليّات الهجوميّة ضد جنوب إسرائيل أكثر هلاكًا أسبوعًا تلو الآخر، حتّى أنّ الرأي العام الإسرائيليّ خاف من انتشار سرطان الفوضى المتزايدة في الأسفل الجنوبيّ... وطالب بالردّ.

ومع أنّ جبريل كانت تفصله عن غزّة مئات الكيلومترات والعوائق الكثيرة، إلاّ أنّه كان قادرًا على إصدار أوامره لرجاله الذين لا يزيد عددهم على خمسين من رجال العمليّات من خلال راديو القدس، محطّة الإذاعة التابعة للجبهة الشعبيّة ـ القيادة العامّة، والتي كانت تبثّ من سوريا إلى الأراضي المحتلّة. واستنادًا إلى بعض المصادر الإسرائيليّة[1]، كانت سمعة جبريل في قطاع غزّة عظيمة، سمعة تدعمها قدراته، وقسوته، ورغبته باللجوء إلى العنف... وكما يقول الصحافيّ الإسرائيليّ "يورام بن أور" في كتابه بعنوان "عدوّي نفسي"، "إنّ ذكر إسم جبريل ما يزال يحمل حتّى الآن درجة مخيفة من قوّة الرعب في قطاع غزّة".

عندما ضاق وزير الدفاع الإسرائيليّ الليفتنانت جنرال موشي دايان ذرعًا من عدم الفعاليّة العسكريّة ضدّ الفدائيّين في غزّة، قام بدعوة رجل كان يعرف عن ثقة بأنّه

١ ـ راجع: كاتس شموئيل، إسرائيل في مواجهة جبريل، ص٦٤ ـ ٦٨.

سيقدر على سحق المتاعب هناك، وهو قائد المنطقة الجنوبيّة الميجر جنرال "إرييل شارون".

استُدعي ذلك الجنرال الشرس إلى الحملة ضدّ الفدائيّين بسبب براعته، وطرقه المتعدّدة في شنّ الحرب غير النظاميّة. وتعهّد شارون بتطهير القطاع شخصيًا، وقام فعلاً، وهو يرتدي بزّة القتال العسكريّة، وبيده بندقيّة الكلاشنيكوف، بقيادة عدّة غارات على الفدائيّين بنفسه. وقد استخدم شارون، القائد السابق لوحدات الكوماندوس ومؤسّس قوّة "الوحدة ١٠١"، المتخصّصة بالعمليّات الانتقاميّة ضدّ الفدائيّين، قوّة عالية الكفاءة انتقاها من نخبة قوّات الكوماندوس الاستطلاعيّة حيث تدرّبت على العمل كالفدائيّين الفلسطينيّين ضمن أقسى الشروط وأصعبها. وكان العديد من أفراد هذه القوّة ينتشرون كالعرب، عندما يقومون بمهامّهم في الميدان العسكريّ هناك، ويهاجمون ليلاً مواقع الفدائيّين المعروفة.

كانت الميزة التقليديّة للقتال مدعّمة بالوجود القويّ لعملاء شين بيت لاستئصال وتصفيّة الفدائيّين. إذ كان من الأسلحة الفعّالة لشارون استخدام "الوشاة" للتعامل الجيّد مع خلايا الفدائيّين. وكان عملاء شين بيت يتلقّون معلوماتهم من أكبر مصدر للمعلومات، وهو الذي كان يجمعه عملاء مكتب مكافحة التجسّس من المجرمين المدنيّين وتجّار المخدّرات والمدنيّين والعاهرات والقوّادين... وكانت المكافآت على هذه المعلومات تشتمل على الدفع النقديّ، كما تقول تقارير متعدّدة، وعلى تقديم الحماية للمخبرين من المنظّمات الفدائيّة.

ورغم أنّ الشبكة الإسرائيليّة للوشاة العملاء كانت ناجحة جدًّا ضدّ العديد من الفصائل الفلسطينيّة، إلاّ أنّها لم تكن لها قيمة تُذكر في عملها ضدّ الجبهة الشعبيّة ـ القيادة العامّة.

كان يُعزى هذا الفشل في حالات كثيرة لفزع العملاء الوشاة من خيانة جبريل. حتّى رجال جبريل الذين كانوا يقعون في الأسر الإسرائيليّ أثبتوا أنّهم أعداء عنيدون وفخورون ولا يميلون إلى الانهيار عند استجوابهم من قبل شين بيت. والكثير منهم حُكم عليه بأحكام سجن طويلة في أعتى السجون الأمنيّة الإسرائيليّة ليمتزج بعد قليل بنزلاء السجن من المقاومين المتزايدين في تلك السجون، ليصبح فيلقًا محجوزًا منحه جبريل نفوذا ملحوظًا.

كانت معركة قطاع غزّة بنظر جبريل معركة بدائيّة ولذلك كان مصممًا على التألّق من خلال التدمير، متجنّبًا الفوضى في خنادق قتال بعيدٍ جدًّا عن النقطة المركزيّة والمحوريّة في الوعي الإسرائيليّ.

كان جبريل، البراغماتي العسكري، قد أدرك بأنّ قوّات كوماندوس شارون وعملاء شين بيت يفوقونه في غزّة قوّة ناريّة وبشريّة وعملانيّة. كما أدرك بأنّ شارون يمكنه السيطرة على غزّة، ولكنّه لم يتمكّن من تطهير ميدان المعركة البعيد في أوروبّا الغربيّة، ولا تأمين سلامة طائرات العال من التدمير... وأمام هذا الواقع، حان وقت العودة إلى مهاجمة الطائرات. وبذلك عاد مسلسل التفجير والانتقام.

المُخَابَراتُ الإسرائيليَّة والإنتفاضَة

واجه بعض فصائل المقاومة الفلسطينيّة "إرهاب الدولة" الذي مارسته حكومة إرييل شارون في مطلع الألفيّة الثالثة بالعمليّات الإستشهاديّة، وكان ردّ فعل الحكومة الإسرائيليّة القيام بمزيد من أعمال إرهاب الدولة من خلال ممارستها هدم البيوت على رؤوس سكّانها الفلسطينيّين، وعمليّات اغتيال قادة فلسطينيّين من خلال استهداف سيّاراتهم وبيوتهم بواسطة الطائرات المروحيّة المقاتلة، ما زاد في العمليّات الفلسطينيّة الاستشهاديّة التي دأبت إسرائيل على وصفها بالأعمال الإرهابيّة.

وفي كانون الثاني - يناير ٢٠٠٤ أكّدت الدوائر السياسيّة الأوروبيّة المعنيّة بملفّ النزاع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ أن خيارات رئيس الوزراء الإسرائيليّ إرييل شارون العسكريّة للردّ على ناشطي الانتفاضة الفلسطينيّة تبقى نتائجها محدودة على الصعيدَين السياسيّ والعسكريّ. وأشارت الدوائر نفسها إلى أنّ الأسباب الحقيقيّة الكامنة وراء هذه المصاعب هي اعتراف الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة المختصّة وخصوصًا "الموساد" و"الشاباك" باستحالة الحصول على معلومات استخباراتيّة من داخل الأراضي الفلسطينيّة. ويعود ذلك لسبب بسيط وواضح وهو أنّ الاستراتيجيّة التي أعدّها أكثر من جهاز أمنيّ فلسطينيّ رسميّ وحركيّ بتصفية المتعاملين مع المخابرات الإسرائيليّة وتفكيك شبكاتهم نجحت في خلق فراغات في الحلقات الاستخباريّة الإسرائيليّة. وبالرغم من سعي جهاز المخابرات الداخليّة الإسرائيليّة "الشاباك" إلى ملء هذه الفراغات من

خلال إنشاء وحدات متخصّصة تتشكّل عناصرها من عرب ١٩٤٨ وعناصر بعض البدو من صحراء النقب، فإنّ فاعليّة هذا الخيار بقيت محدودة لأنّ غالبيّة القادة في الحركات الفلسطينيّة الناشطة اتّخذت تدابير احترازيّة مشدّدة، ناهيك عن استغناء العناصر البارزة في المنظّمات الراديكاليّة المقاومة عن أجهزة الهاتف الخلويّ التي كان يتمّ من خلال استخدامها تصفية العديد من كوادرها. وكشفت المعلومات النقاب عن أنّ إرييل شارون، في خلال اجتماع المجلس الوزاريّ الأمنيّ المصغّر وبحضور كافّة قادة الأجهزة الأمنيّة قد صبّ جام غضبه على رئيس "الشاباك" وحمّله مسؤوليّة الخلل الأمنيّ الذي سمح بتنفيذ العمليّات الاستشهاديّة الأخيرة. ومن غير المستبعد أن يدفع "الموساد" فاتورة الثغرات الأمنيّة بتعيين بديل عنه.

أمّا المشروع الأبرز الذي سيباشر زعيم حزب الليكود تنفيذه فهو تطبيق "عقيدة أمنيّة جديدة" للدولة العبريّة، خصوصًا بعد تزايد عدد الجنود الذين يرفضون القيام بمهمّات أمنيّة في مناطق السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. وبحسب المعلومات فإنّ العقيدة الجديدة التي سبق أن طُرحت منذ مطلع العام الماضي ولم يتمّ تبنّيها حتّى الآن في هيئة أركان الجيش الإسرائيليّ، ستكون متلائمة مع التغيير الكبير في طبيعة التهديدات والبيئة المحيطة ونوعيّة المعارك وإعادة هيكلة وتنظيم الأجهزة والمؤسّسات الأمنيّة والعسكريّة[١].

---

١ - الفغالي بدرا باخوس، جريدة "الديار" اللبنانيّة، عدد ٢٢ كانون الثاني - يناير ٢٠٠٤، ص١٨.

أبرز الشخصيّات الفلسطينيّة التي اغتالتها إسرائيل منذ ١٩٧٣

قامت إسرائيل بسلسلة عمليّات تصفية نفّذتها منذ العام ١٩٧٣ واستهدفت القيادات الفلسطينيّة، مستخدمة بذلك إرهاب الدولة المنظّم، وذلك على الشكل التالي.

ـ ١٢ نيسان ١٩٧٣، قبل عامين من حرب لبنان، قام كوماندوس إسرائيليّ بالنزول ليلاً على شواطئ بيروت حيث اغتال ثلاثة من أبرز قادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة هم كمال عدوان مسؤول منظّمة التحرير في الأراضي المحتلّة، والشاعر كمال ناصر الناطق الرسميّ باسم المنظّمة، ويوسف النجّار.

ـ ١١ كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٩، اغتيال أبو حسن (علي حسن سلامة) رئيس دائرة العمليّات الخاصّة في حركة فتح في انفجار سيّارته في بيروت.

ـ ٩ تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٨١، إغتيال ماجد أبو شرار المسؤول الإعلاميّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في غرفته في أحد فنادق روما.

ـ ١٦ نيسان ـ إبريل ١٩٨٨، مجموعة كوماندوس إسرائيليّة اغتالت في تونس أبو جهاد، زعيم الجناح العسكري لحركة فتح وأقرب معاوني عرفات في ثاني عمليّة تستهدف الفلسطينيّين في تونس بعد قصف مقرّ عرفات جنوب العاصمة التونسيّة في تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٨٥ الذي أوقع أكثر من ٧٠ قتيلاً.

ـ ٨ حزيران ـ يونيو ١٩٩٢، إغتيال عاطف بسيسو مسؤول الأجهزة الأمنيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في باريس في حادث نسبته المنظّمة إلى المخابرات

الإسرائيليّة، وكان عاطف بسيسو من المشاركين في عمليّة احتجاز الرياضيّين الإسرائيليّين في دورة ميونيخ الأولمبيّة في أيلول ١٩٧٢.

- ٥ كانون الثاني - يناير ١٩٩٦، إغتيال مهندس حماس يحيى عيّاش الذي كانت إسرائيل تعتبره عدوّها الأوّل بواسطة هاتف ملغوم في قطاع غزّة.

- ٢٧ آب - أغسطس ٢٠٠١، إغتيال أبو علي مصطفى الذي انتخب في تمّوز - يوليو ٢٠٠٠ أمينًا عامًّا للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين خلفًا لجورج حبش في غارة للمروحيّات الإسرائيليّة استهدفت مكتبه في رام الله في الضفّة الغربيّة.

- ٢١ آب ٢٠٠٢، مقتل إسماعيل أبو شنب، أحد القادة السياسيّين لحركة حماس وأحد مؤسّسيها بصواريخ إسرائيليّة أطلقت على سيّارته في غزّة وقتلت معه اثنين من مرافقيه.

- ٢٢ آذار - مارس ٢٠٠٤، إغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسّس حماس وزعيمها الروحيّ في غارة مروحيّة استهدفته أثناء خروجه من المسجد بعد أداء صلاة الفجر في غزّة. وقتل في هذه الغارة أيضًا سبعة أشخاص وأصيب ١٥ آخرون بينهم اثنان من أبناء الشيخ ياسين الثلاثة.

- ١٨ من نيسان - إبريل ٢٠٠٤، اغتالت إسرائيل زعيم حركة المقاومة الإسلاميّة حماس في قطاع غزّة عبد العزيز الرنتيسي في غارة في مدينة غزّة.

من جهة أخرى، نجا الرئيس الفلسطينيّ ياسر عرفات من محاولات اغتيال عدّة منذ تولّيه قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة سنة ١٩٦٩.

إسرائيل تسيّر حافلات مضادّة للاعتداءات

في نطاق الإرهاب والإرهاب الانتقاميّ المضادّ الذي مارسته بعنف حكومة إرييل شارون في خلال السنوات الأولى من الألفيّة الثالثة، نقلت وكالات الأنباء عن الصحف الإسرائيليّة قولها في ٢٣ كانون الثاني - يناير ٢٠٠٤، إنّ الدولة العبريّة ستسيّر خلال أسابيع حفلات "مضادّة للاعتداءات" مزوّدة بنظام حماية من شأنه أن يمنع أيّ استشهاديّ محتمل من الصعود إلى الحافلة.

ويشتمل النظام الذي كُشف عن أول نماذجه يوم الخميس في الثاني والعشرين من كانون الثاني - يناير ٢٠٠٤ في تلّ أبيب بحضور وزير النقل "أفيغدور ليبرمان" على جهاز أمنيّ طوّرته المصانع العسكريّة الاسرائيليّة وفق ما جاء في صحيفة "معاريف". والجهاز المثبّت على الباب الأمامي للحافلة الذي يمكن للسائق أن يغلقه في أيّ وقت، عبارة عن حاجز يحمل لواقط خاصّة قادرة على رصد المتفجّرات والمعادن من مسافة متر واحد من الحافلة، وعندما يتمّ رصد أيّ جسم مشبوه يبقى الحاجز مغلقًا ويشتعل ضوء أحمر أمام السائق. إلى ذلك فإنّ الحافلة الجديدة مزوّدة بنوافذ مقزّزة فيما يعزل زجاج مضادّ للرصاص مكان السائق الذي يمكنه التحدّث بواسطة مكبّرات الصوت إلى الركّاب الذين يستعدّون للصعود إلى الحافلة. يراوح سعر النظام الجديد لحماية الحافلة بين ٢٥ و٣٠ ألف دولار. ومن المقرّر أن يجري تركيبه على سبيل الاختبار على خمس حافلات. وإذا ما تبيّنت فعاليّة هذا النظام، فسوف يُعتمد على أربعة آلاف حافلة تملكها شركة النقل العام في خلال عامَين.

جهازٌ إسَرائيليّ يكشفُ العبوَات النّاسفَة قبلَ دقيقَة

في أواخر كانون الثاني - يناير ٢٠٠٤، زوّدت وزارة الدفاع الإسرائيليّة خمسين شخصيّة رسميّة أجهزة متطوّرة إنتجتها "هيئة الصناعات العسكريّة" للتشويش على المتفجّرات بالقرب من السيّارات أو المنازل أو مقرّات العمل. وقالت المعلومات إنّ الجهاز المتطوّر باستطاعته تأجيل انفجار العبوة الناسفة لمدّة دقيقة واحدة فقط، كما باستطاعته التشويش على تشغيل العبوة من مكان بعيد، والتشويش على جميع أنواع الإشارات التي تصدر من العبوات الناسفة. ويستطيع جهاز آخر أكثر تطوّرًا وُضع تحت تصرّف رئيس الوزراء ووزيري الدفاع والخارجيّة ورؤساء الأجهزة الأمنيّة الحسّاسة تفجير المنتحرين وهم ما زالوا على بعد ١٠٠ متر عن السيّارة الملغومة.

وكان من المقرّر أن يتمّ توزيع الجهاز الأوّل على نطاق واسع على مختلف الدوائر الرسميّة والحواجز العسكريّة والمعابر الممتدّة على طول الخطّ الأخضر، وفي مداخل المخازن الكبرى، بهدف وضع حدّ للعمليّات الانتحاريّة.

وأشارت المعلومات إلى أنّ الجهاز الإسرائيليّ بإمكانه أيضًا الكشف عن المتفجّرات، خصوصًا تلك التي تتركها العناصر التي ستشارك في العمليّة في أماكن متّفق عليها مسبقًا تكون قريبة من المكان المستهدف ليحضر الانتحاريّ إلى مكانها ويأخذها. وقد طلبت الولايات المتّحدة من إسرائيل تزويدها بهذا الطراز من الأجهزة لاستخدامها في العراق في عمليّات البحث عن المتفجّرات المخبّأة وفي إحباط العمليّات الانتحاريّة التي تستهدف عناصرها.

وكالة المخابرات المركزيّة ومكافحة الإرهاب

إضطلعت وكالة المخابرات المركزيّة بمكافحة الإرهاب حتّى قبل تأسيس مركز مكافحة الإرهاب التابع لها عام ١٩٨٦. فعلى سبيل المثال، استولى، في ٤ كانون الأوّل – ديسمبر ١٩٧٦، سبعة إرهابيّين من ملوكان الجنوبيّة مسلّحين بالمتفجّرات والبنادق والمسدّسات والسكاكين على القنصليّة الإندونيسيّة في أمستردام مطالبين الحكومة الهولّنديّة بالاعتراف بجمهوريّة ملوكان الجنوبيّة غير الموجودة في أندونيسيا. واحتجزوا واحدًا وعشرين طفلاً كانوا متوجّهين إلى مدرستهم الموجودة في نفس البناية، رهائن لديهم، بالإضافة إلى خمسة عشر آخرين. مدّ الإرهابيّون سلك المتفجّرات حول الغرفة التي يحتجزون الرهائن فيها وهدّدوا بتفجيرها. فقرّرت شرطة أمستردام اقتحام السفارة إذا قُتل أيّ من الرهائن. في هذه الأثناء أرسلت وكالة المخابرات المركزيّة، بموافقة الحكومة الهولّنديّة، فنيًّا تمكّن من الوصول إلى الطابق التحتيّ للسفارة بعد أن زحف إليه عبر أنبوب البالوعة، ونصب جهاز تنصّت على أحد الجدران، فبات بمقدور وكالة المخابرات المركزيّة أن تسمع ما يدور بين الإرهابيّين. بعد بضعة أيّام انطلقت من إحدى البنادق رصاصة داخل السفارة استدعت الشرطة الهولنديّة لاقتحام السفارة، وهو ما كان يعني مقتل العديد من الرهائن. لكنّ جهاز التنصّت التقط أنّ الرصاصة انطلقت عن طريق الخطأ من إحدى بنادق الإرهابيّين، الذين ظلّوا داخل المبنى خمسة عشر يومًا قبل أن يستسلموا، وقضى واحد منهم حكمًا بالسجن مدّة ستّ سنوات. وهكذا أنقذت وكالة المخابرات المركزيّة أرواحًا بفضل معرفتها بما يدور داخل السفارة.

يملك مركز مكافحة الإرهاب كادرًا من مئتَي موظّف وعشرة آخرين من بقيّة الوكالات مثل مكتب التحقيقات الفدراليّ وإدارة الطيران الفدراليّ ووزارة الدفاع. يدرج المركز، كواحدة من مهامه، قوائم بأسماء المنظّمات الإرهابيّة وطبيعة تهديداتهم في نظام حاسوبيّ متوفّر لدى باقي وكالات الحكومة يُعرف باسم "دست" يتولّى إدارته كادر يعمل على مدى عقارب الساعة.

نسّق مركز مكافحة الإرهاب جهود الحكومة الرامية إلى التحقيق في قضيّة تفجير الطائرة بان أميركان، الرحلة ١٠٣، التي انفجرت قبل أربعة أيّام من عيد رأس السنة ١٩٨٨ فوق لوكربي - اسكوتلندا، ما أدّى إلى مقتل جميع ركّابها البالغ عددهم ٢٥٩، بالإضافة إلى طاقمها. توصّلت وكالة المخابرات المركزيّة إلى نتيجة مفادها أنّ مسؤولين ليبيّين رفيعي المستوى، بضمنهم أخ الرئيس الليبيّ معمّر القذّافي، قد أمروا بتفجير الطائرة، وكذلك طائرة "جامبو" الفرنسيّة في منتصف عام ١٩٨٩. فقد أدركت الوكالة أنّ لهذه التفجيرات علاقة بقصف المقاتلات الأميركيّة لمدينة طرابلس الليبيّة عام ١٩٨٦.

يعمل مركز مكافحة الإرهاب، في مسعاه لمنع الإرهاب، خلف الكواليس. فإذا سافر إرهابيّ، على سبيل المثال، أعلمت وكالة المخابرات المركزيّة جميع البلدان التي يمرّ بها في خطّ رحلته بذلك. وهنا يتوقّف الأمر على حال تلك الدول، كأن ترفض دخوله أراضيها أو أن تمسك به إذا كان هاربًا دون أن يعلم أحد بدور وكالة المخابرات المركزيّة بذلك.

قبل بضع سنوات اقترحت وكالة المخابرات المركزيّة على وزارة الخارجيّة الأميركيّة أن تصدر تهديدًا يكشف حقيقة أنّ بلدانًا مثل هنغاريا كانت تساعد في تمويل عمليّات منظّمة "أبو نضال"، بالسماح لها ببناء شركات داخل هنغاريا. كما اتّضح، في

ما بعد، أنّ هنغاريا منحت حقّ اللجوء السياسيّ، عام ١٩٧٩، لأحد الإرهابيّين الدوليّين المعروف باسم "كارلوس". وافقت وزارة الخارجيّة على الخطّة التي انطوت على رسم مسودّة تشرح تورّط هنغاريا في هذا الأمر، وقد أثمرت الخطّة[١].

---

١ ـ كيولر رونالد، داخل الـCIA، ترجمة مالك فاضل البدوي، الأهليّة للنشر والتوزيع (عمّان، لا.ت) ص١٠٨ ـ ١٠٩.

عمليّة ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١

علاقة المخابرات الإسرائيليّة بأحداث ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١

في ٤ آذار ـ مارس ٢٠٠٢، أعلنت نشرة فرنسيّة متخصّصة في شؤون الاستخبارات إسمها "إنتلجنس أون لاين"، يديرها الخبير الفرنسيّ "غيوم داسكييه"، الكشف عن شبكة إسرائيليّة تتجسّس في الولايات المتّحدة، وأنّ إسرائيل متورّطة في أوسع عمليّة تجسّس هناك، وأنّ السلطات الأميركيّة اعتقلت أو أبعدت زهاء ١٢٠ من الرعايا الإسرائيليّين في إطار هذه العمليّة التي لم تُكشف قطّ رسميًّا حتّى اليوم.

وكانت دوريّة "المحرّر العربيّ" قد نشرت في الثاني من كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٢ تفاصيل وافية عن هذه الشبكة، معلنة أنّ "مكتب التحقيقات الفيدراليّ كشف أكبر شبكة تجسّس في تاريخ الولايات المتّحدة"، وأنّ الأميركيّين قد اعتقلوا رهن التحقيق موظّفين إسرائيليّين في الجيش والمخابرات الإسرائيليّة... ولكنّ النشرة الفرنسيّة قد ربطت بين نشاط أفراد هذه الشبكة والمدن والأوقات التي نشطوا فيها، وبين ما يقابل ذلك بالنسبة للمتّهمين بتفجيرات واشنطن ونيو يورك في ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١.

وذكرت نشرة "إنتلجنس أون لاين" في ٤ آذار ـ مارس ٢٠٠٢، أنّها حصلت على تقرير أميركيّ سرّي، مرفوع إلى وزارة العدل الأميركيّة، يكشف عن وجود شبكة تجسّس واسعة في الولايات المتّحدة.

هذا التقرير الذي وضعته هيئة تحقيق شُكّلت خصّيصًا لهـذا الموضـوع، وسـاهمت فيه أجهزة أميركيّة عدّة، مـؤرّخ فـي حزيـران ـ يونيـو ٢٠٠١، أي قبـل حوالـى ثلاثـة أشهر من عمليّات ١١ أيلول ـ سبتمبر. وهو يؤكّد علـى أنّ الشبكة كـانت ناشـطة فـي الولايات المتّحدة في النصف الأول من ٢٠٠١، وأنّها تتألّف من حوالى ٢٠ خليّـة، كلّ منها من ٤ إلى ٨ أعضـاء. ومعظم أعضاء هذه الشبكة تتراوح أعمارهم بيـن ٢٢ و٣٠ سنة، والنساء بينهم "جميلات جدًّا". وقد لاحظت الأجهزة الأميركيّة أنّ أعضـاء الشـبكة جميعًا قد أدّوا خدمتهم العسكريّة في الجيش الإسرائيليّ فـي وحدات المخـابرات. وقـد دخل معظمهم إلى الولايات المتّحـدة بتأشـيرة "طـالب"، متذرّعيـن بـأنّهم يـودّون دراسـة الفنون التشكيليّة.

انكشف أمر هذه الشبكة لأنّ أعضاءها حاولوا مرارًا التقرّب من موظّفيـن يعملـون في "إدارة مكافحة المخدّرات DEA"، ما اسـترعى انتبـاه قسم الأمـن الداخليّ فـي هـذه الإدارة، واسمه "مكتب التدابير الأمنيّـة OSP". وأشـار التقريـر إلـى أنّـه قـد تـمّ اعتقـال ١٢٠ إسرائيليًّا في إطار هذه القضيّة، وأنّ قسمًا كبيرًا مـن هـؤلاء الإسـرائيليّين قـد تـمّ إبعادهم إلى إسرائيل.

ويقـول بـاحثون فـي شـؤون الاسـتخبارات أنّ سـبب اهتمـام أفـراد هـذه الشـبكة الإسرائيليّة بـ"إدارة مكافحة المخدّرات" يعـود إلـى أنّ هـذا الجهـاز يتمتّـع فـي الولايـات المتّحدة بصلاحيّات واسعة جدًّا تخوّله الدخول مباشـرة إلـى أنظمـة الكومبيوتـر التابعـة لوزارات عدّة، مثل وزارات الدفاع والعدل والماليّة...

ويفيد التقرير الذي نشر موقع "إنتلجنـس أون لايـن" مقـاطع منـه أنّ الشـبكة كـانت تراقب عددًا من المواقع العسكريّة الأميركيّة الحسّاسة جدًّا، مثل قاعدة سلاح الجـوّ فـي مدينة "أوكلاهوما"... وقد شعر أمن سلاح الجوّ الأميركيّ بذلك في أيّار ـ مايو ٢٠٠١،

وطلب مساعدة وزارة العدل... وفور صدور هذه المعلومات في باريس، وبثّها عبر موقع "إنتلجنس أون لاين" على شبكة الإنترنت، ونشرها عبر وكالة "فرانس برس" الدوليّة، بدأت تتوالى ردود الفعل المرتبكة.

فقد نفى ناطق رسميّ باسم الشرطة الفيدراليّة الأميركيّة FBI في اليوم نفسه وجود الشبكة، قائلاً إنّه لم يتمّ اتهام أيّ إسرائيليّ في ٢٠٠١ بالتجسّس في الولايات المتّحدة الأميركيّة. كذلك نفى الناطق الرسميّ باسم وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة في اليوم الثاني الموضوع برمّته قائلاً إنّه مجرّد "هذيان". غير أنّ ناطقة رسميّة باسم "إدارة مكافحة المخدّرات" اعترفت بأنّ "تصرّفات مريبة قد لوحظت من مراكز عدّة تابعة لنا"، وأنّ "طلاّبًا إسرائيليّين قد حاولوا التعاطي مع موظّفي الإدارة"...

كذلك خصّصت صحيفة "لو موند" الفرنسيّة المعروفة برصانتها، في عدد ٦ آذار ٢٠٠٢ أحد عناوين صفحتها الأولى وكامل صفحتها الثانية لتحقيق مفصّل حول الموضوع، لا سيّما من جانب علاقة هذه الشبكة بعمليّات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، كتبه "سيلفان سيبيل"، أحد كتّاب "لو موند" المتخصّصين في شؤون الشرق الأوسط... وفي الوقت نفسه، هدّدت نشرة "إنتلّجنس أون لاين" بأنّه في حال استمرّت واشنطن في نفي الموضوع فإنّها سوف تنشر على موقعها في شبكة الإنترنت النصّ الكامل للتقرير الأميركيّ، وهو يتألّف من ٦١ صفحة، ويتضمّن أسماء العلماء الإسرائيليّين وسجلّ خدماتهم في الجيش الإسرائيليّ ورقم قيدهم في المخابرات الإسرائيليّة. وبالفعل، كان بالإمكان في ٧ آذار ـ مارس الإطّلاع على جزء من هذه الأسماء على موقع "إنتلجنس أون لاين" على الإنترنت.

حصلت صحيفة "لو موند" على النصّ الكامل للتقرير من موقع "إنتلجنس أون لاين"، وطلبت الصحيفة من "إدارة مكافحة المخدّرات DEA" في الولايات المتّحدة

الإفادة عمّا إذا كان هذا التقرير صحيحًا أم لا، فاعترفت إدارة الـ DEA بأنّ التقرير موجود فعلاً، ما يتناقض كليًّا مع النفي الذي صدر عن الـ FBI.

الملفت للنظر فعلاً في هذا التقرير، حسب قول "لو موند"، هو أنّ حوالى ثلث الطلاّب الإسرائيليّين، و لاسيّما المسؤول الأساسيّ عن الاتّصالات في هذه الشبكة، كانوا مقيمين في فلوريدا في النصف الأوّل من ٢٠٠١... بينما كان ١٠ من أصل ١٩ من إرهابيّي ١١ أيلول - سبتمبر يقيمون في فلوريدا في النصف الأوّل من ٢٠٠١. لذا، تتساءل "لو موند" و"إنتلجنس أون لاين" عن الرابط ما بين الشبكتين: الشبكة الإسرائيليّة وشبكة "القاعدة"، وعمّا إذا كان الإسرائيليّون على علم بما كانت تحضّره شبكة القاعدة، وهل كان من اتّصال بين الشبكتين؟

من الملفت للنظر أيضًا أنّ من بين الذين اعتقلتهم السلطات الأميركيّة غداة عمليّات ١١ أيلول - سبتمبر بتهمة الضلوع في تنظيم القاعدة، ثمّة عشرات كانوا مقيمين في فلوريدا... وتشير "لو موند" إلى معلومات حصلت عليها من خارج إطار التقرير الأميركيّ، تفيد بأنّ خمسة من بين الإسرائيليّين الذين اعتقلوا كانوا مقيمين في مدينة "هوليوود"، وهي مدينة صغيرة قوامها ٢٥ ألف نسمة تقع شمالي ميامي... وتلاحظ "لو موند" باستغراب أنّه في الوقت ذاته الذي كان فيه كان هؤلاء الخمسة في هوليوود، كان يقيم في المدينة نفسها خمسة من إرهابيّي ١١ أيلول – سبتمبر، من بينهم رأس المجموعة المصريّ "محمّد عطا".

وتضيف "لو موند" أنّ بعض الطلاّب الإسرائيليّين قد قدم إلى ميامي برحلة مباشرة من مدينة هامبورغ الألمانيّة، أي من المدينة نفسها التي كان يقيم فيها عدد من إرهابيّي ١١ أيلول - سبتمبر، وهم الذين كانوا يشكّلون ما بات يُعرف باسم "خليّة هامبورغ".

يشدّد التقرير الأميركيّ، وكذلك التحقيق الخاصّ الذي قامت به "لو موند" على علاقة "الطلاّب" الإسرائيليّين مع الشركات الإسرائيليّة الناشطة في الولايات المتّحدة في مجالات التقنيّات المتطوّرة جدًّا، لا سيّما التنصّت والبرامج المعلوماتيّة. وتضيف "لو موند" أنّ الشبكة الإسرائيليّة كانت، على ما يبدو، مهتمّة، عبر إدارة مكافحة المخدّرات، وعبر وزارة الماليّة الأميركيّة ربّما، بمراقبة تمويل "القاعدة"...

مجمل هذه المعطيات، يدفع إلى التساؤل: هل استخدم الطلاّب الإسرائيليّون هذه التقنيّات والوسائل لمراقبة شبكة القاعدة؟ هل كان لهم دور في تنظيم عمليّات ١١ أيلول - سبتمبر؟ وهل تسمح البرامج المعلوماتيّة المتطوّرة بالتأثير على مسار الطائرة إمّا من خارجها أو عبر برمجة آليّة داخليًّا؟...

يبدو حسب "لو موند" أنّ السلطات الأميركيّة كانت على قناعة كاملة بأنّ الشبكة الإسرائيليّة كانت تراقب شبكة "القاعدة". وتساءلت السلطات الأميركيّة لماذا لم تعلمها إسرائيل بذلك؟... وتقول "لو موند" نقلاً عن الخبير الأميركيّ في شؤون التجسّس "كارل كامرون" قوله: "إنّ السؤال ليس ما إذا كان الإسرائيليّون على علم بما كان يتمّ تحضيره، بل السؤال هو لماذا لم ينقلوا المعلومات المفيدة التي كانت بحوزتهم إلى الأميركيّين؟"...

على صعيد آخر، كشفت أنباء "عالم التجسّس" الدوليّة في ٣٠ كانون الأوّل - ديسمبر ٢٠٠١ أنّ مكتب التحقيقات الفيدراليّ FBI، عثر في ٢٠ كانون الأوّل - ديسمبر ٢٠٠١، في أعقاب الاستنفار الذي اضطرّ إليه على أكبر شبكة تجسّس يتمّ اكتشافها في تاريخ الولايات المتّحدة الأميركيّة... وتقوم وزارة العدل الأميركيّة باحتجاز ما يقارب من مائة إسرائيليّ في السجون الأميركيّة تبيّن أنّ لهم صلات بالموساد وبالمخابرات العسكريّة الإسرائيليّة. وتضمّ هذه الشبكة موظّفين كبارًا في

شركتين إسرائيليّتين تقومان حاليًا بتنفيذ معظم العمليّات الرسميّة للتنصّت عبر أسلاك الاتّصالات، ومدّ شبكات للهيئات المكلّفة بالمحافظة على القوانين سواء كانت هيئات على الصعيد المحلّي، أو الولاية، أو الهيئات الاتّحاديّة. فالقانون الأميركيّ للتنصّت على الاتّصالات كان قد أجازه وسمح به إجراء خاصّ سمّي بـ"إجراء الاستعانة بالاتّصالات لحماية النظام والقانون CALEA"، لكنّ التدقيقات كشفت أنّ هذا النظام أو الإجراء تمّ خرقه و"تفخيخه" من قبل مجموعات تعمل في الجريمة المنظّمة داخل إسرائيل، وداخل جهاز المخابرات الإسرائيليّ "الموساد". وكان قد تمّ إبلاغ كلّ من المدّعي العام للدولة "جون آشكروفت"، ومدير الـ FBI "روبرت مويلر"، في ١٨ تشرين الأوّل ـ أكتوبر ٢٠٠١ عن طريق رسالة وصلتهما باليد بعث بها المسؤولون في هيئات حماية القانون المحليّة والاتّحاديّة جاء فيها: "إنّ قدرات الاستطلاع والمراقبة الإلكترونيّة الحاليّة التي تستخدمها هيئات حماية القانون أصبحت أقلّ فعالية اليوم ممّا كانت عليه عندما بدئ بتنفيذ إجراء CALEA، فشبكة التجسّس الإسرائيليّة وفّرت للمجموعات الإجراميّة في الولايات المتّحدة إمكانيّة استخدام نظم التنصّت بشكل معاكس وضدّ المخابرات الأميركيّة وعمليّات الشرطة والأمن... وربّما نجم عن هذا الرصد غير القانونيّ من قبل مجموعات الجريمة مقتل عدد من المتعاونين مع الشرطة المزروعين داخل تلك المجموعات، وهذا ما تسبّب بإحباط خطّة وضعتها الشرطة والـ FBI لشنّ حملات مفاجئة على منظّمات تهريب المخدّرات وترويجها.

بالنظر إلى خطورة هذه المسألة، أمنيًّا ومخابراتيًّا وسياسيًّا، بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، فقد اضطرّ رئيس الأركان الإسرائيليّ "شاؤول موفاز" لأن يزور الولايات المتّحدة في الثاني عشر من كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٢، على رأس وفد عسكري مخابراتي لمعالجة هذه القضيّة مع المسؤولين الأميركيّين، وإبقائها سرًّا بين الجانبين.

وذلك بعد أن كشفتها واشنطن واعتقلت أكثر من مائة إسرائيليّ. وقد حصلت تلك المباحثات بين الوفد الإسرائيليّ وبين المسؤولين الأميركيّين وفي مقدّمتهم "كونداليسا رايس"، و"ريتشارد إرميتاج"، و"بول وولفوويتز" نائب وزير الدفاع، وقد أُعلن أنّه تمّ في خلالها بحث مجموعة من القضايا العسكريّة والوضع في المنطقة والعلاقات الأميركيّة ـ الإسرائيليّة... غير أنّ بعض المعلومات أشار إلى أنّ الموضوع الذي استأثر بالاهتمام ودار حوله البحث وأحيط بالكتمان والصمت، هو شبكة التجسّس الإسرائيليّة التي اعتُقلت في الولايات المتّحدة الأميركيّة واعتُبرت أكبر شبكة تجسّس تعتقل داخل الولايات المتّحدة عبر تاريخها.

وكانت أنباء سابقة تمّ التعتيم عليها إعلاميًّا قد ذكرت إنّ مكتب التحقيقات الفدراليّ FBI اكتشف في أعقاب أحداث ١١ أيلول ـ سبتمبر واستنفار طاقاته وعناصره أكبر شبكة تجسّس في تاريخ أميركا كما ذكرنا سابقًا. وقد قامت وزارة العدل الأميركيّة باحتجاز ما يزيد على مائة إسرائيليّ في السجون أكّدت التحقيقات على أنّ لهم صلة بأجهزة مخابرات عسكريّة أجنبيّة... ويبدو أنّ رئيس الأركان الإسرائيلي قد نفى للمسؤولين الأميركيّن أيّ تورّط إسرائيليّ رسميّ في اختراق وسرقة نظام التنصّت الأميركيّ، غير أنّ مسؤولي وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA ومسؤولي مكتب التحقيقات الفدارالي الـ FBI ما زالوا غير مقتنعين بهذا التأكيد، واستمرّت التحقيقات في العلاقات المباشرة لعدد من الموظّفين الإسرائيليّين في الجيش والمخابرات الذين تمّ اعتقالهم... وقد طلب موفاز في نهاية أحد الاجتماعات إبقاء هذا الموضوع خارج دائرة الضوء، ومعالجته بصمت لما يمكن أن يعكسه على العلاقات الإسرائيليّة ـ الأميركيّة، وقال: "لنفترض أنّ هناك صلة ما لبعض هذه العناصر الإسرائيليّة بعمليّات التجسّس... فإنّ التعامل معها يجب أن يبقى سرّيًّا...

وستقوم إسرائيل من جانبها بالتحقيق والتأكّد وتزويد واشنطن بالمعلومات التي تفيد التحقيق.

ويعتبر باحثون أنّه لم يعد خافيًا على أحد دور الموساد في أحداث ١١ أيلول ـ سبتمبر الأميركيّة، كما أنّ أجهزة المخابرات الأميركيّة وكبار المسؤولين الأميركيّين يعلمون تمامًا طبيعة هذا الدور والمخطّطين له والمنفّذين أيضًا، وصولاً للأهداف الكامنة خلفه. ولولا ذلك لما قامت السلطات الأميركيّة باعتقال هذه الشبكة الموساديّة التي تعتبر الأكبر في تاريخ الولايات المتّحدة وطمس أخبارها والتستّر عليها... وقد جاءت هذه الأحداث، المخطّط لها بدقّة صهيونيًا، لاستفزاز مشاعر الشعب الأميركيّ والجيش الأميركيّ لكي يبدأ القتال ضدّ الجهة المحدّدة سلفًا من قبل اللوبي الصهيونيّ لسحقها، وبهذا فإنّهم يدفعون الأميركيّين لدفع المال والرجال لتحقيق أهدافهم. وهكذا أصبح الشعب الأميركيّ بكلّ قدراته تحت إمرتهم... ويقول هؤلاء الباحثون إنّه "لذلك فقد كان الصهاينة هم المشتبه بهم بالدرجة الأولى في هذه الأحداث، بالتعاون مع أنصار لهم داخل الولايات المتّحدة"...

في هذا الإطار تناول الحكَم الدوليّ في الخلافات الدوليّة المحامي الدكتور "رفعت مصطفى" هذه المسألة، مشيرًا إلى أنّ "المشتبه بهم" فيها هم "الموساد أوّلاً، والطيّارون العسكريّون ثانيًا، الذين خدموا في البحريّة الأميركيّة أثناء حرب الخليج الثانية"... وقال تحت عنوان "المشتبه بهم" في هذه الاعتداءات على الولايات المتّحدة الأميركيّة:

"الموساد الإسرائيليّ، هو الذي خطّط لهذه الاعتداءات كي تتمكّن الصهيونيّة من تنفيذ برامجها التي تحدّثت عنها، بدلالة: ١) أنّ هذه الاعتداءات كانت ذات دقّة عالية في التوقيت والهدف، وهناك أشخاص من ضمن جهاز الطيران الأميركيّ في الملاحة الأرضيّة تعاملوا مع الجهة المنفّذة كي تتمكّن هذه الأخيرة من تحقيق أهدافها؛ ٢) أكثر

من أربعة آلاف يهوديّ وعدد كبير من الإسرائيليّين المزدوجي الجنسيّة الذين يحملون الجنسيّتين الأميركيّة والإسرائيليّة معًا، وهم من العاملين في مبنيي "مركز التجارة العالميّ" الذين استهدفتهما إعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر، لم يتوجّهوا إلى المبنى وإلى مراكز عملهم في ذلك النهار!...؛ ٣) لقد دخل المبنيين عشرون يهوديًا قدموا من خارج الولايات المتّحدة من أصقاع العالم، تمّ إخلاؤهم قبل حصول الهجوم، حين دخولهم صباحًا... فكيف يكن تفسير ذلك؟...؛ ٤) لم يصب أيّ صهيونيّ من جرّاء ذلك الهجوم؛ ٥) استخدمت الصهيونيّة جوازات سفر كنديّة مزوّرة ولبنانيّة مسروقة في عمليّاتها في الأردن وتونس... وهي تلعب الدور نفسه في الولايات المتّحدة الأميركيّة... وإنّ أسماء الأشخاص الواردة على اللوائح هي في الأساس لوائح مزوّرة؛ ٦) باع الصهاينة أسهمهم بالبورصة في "منهاتن ـ نيو يورك" قبل يومين من الهجوم، واستغرب التجّار هناك هذه السرعة في بيع الأسهم الصادرة لحسابهم من الشركات الأميركيّة؛ ٧) ضبطت المخابرات الأميركيّة خمسة إسرائيليّين كانوا قد وضعوا أدوات تصوير على سطح إحدى الشركات الإسرائيليّة في "نيو يورك" مركّزة على مبنى "مركز التجارة العالميّ" قبل أن يُضرب، وحين ضَربه، ضُبط هؤلاء وهم يقومون بتصوير المبنيين المدمّرين؛ ٨) هناك أربعة صناديق سوداء داخل الطائرات التي استُعملت في العمليّات، والسؤال: أين هي تلك الصناديق؟ لماذا لم يتمّ الإعلام عن مضمونها[1]؟..."

---

١ ـ زهر الدين د. صالح، عمليّات وقرصنة إلكترونيّة، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣) ص١٦٨ ـ ١٨٨؛ مجلّة المحرّر العربيّ، أعداد ٢١ أيلول ـ سبتمبر، و٥ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٠١، و١٨ و٢٥ كانون الثاني ـ يناير و٨ آذار ـ مارس ٢٠٠٢.

CIA تحدّثت منذ ١٩٩٥ عن هجوم إرهابيّ

أعلن مسؤول أميركيّ في ١٦ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA حذّرت منذ ١٩٩٥ من أنّ متطرّفين إسلاميّين، أغضبهم دعم الولايات المتّحدة لإسرائيل ووجودها العسكري في السعوديّة، قد يشنّون هجومًا على الأراضي الأميركيّة.

وقد ورد التحذير في التقرير السنويّ لوكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA لعام ١٩٩٥. وتلته تقارير أخرى لإشعار الحكومة بالخطر الذي يمثّله المتطرّفون الإسلاميّون، كما قال لوكالة فرانس برس هذا المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويّته.

وعلى رغم إغفال التقرير لمؤسّس شبكة القاعدة الإرهابيّة أسامة بن لادن، إلاّ أنّه تطرّق إلى إمكانيّة أن يهاجم متطرّفون إسلاميّون طائرات أو أماكن رمزيّة في نيو يورك وواشنطن، كما أضاف المصدر.

وذكر خصوصًا بالإسم حي وول ستريت ومؤسّساته الماليّة في نيو يورك والمباني الرسميّة كالبيت الأبيض والكونغرس في واشنطن، كما أوضح المسؤول.

وشدّد التقرير على أنّ التهديد ناجم عن "مجموعات موقّتة" كتلك التي أسّسها رمزي يوسف مخطّط اعتداءات ١٩٩٣ على مركز التجارة العالميّ.

وأضاف أنّ "هذه المجموعات تفتقر إلى تنظيم قويّ بل هي تتشكّل من منتسبين ظرفيّين".

ويبدو أنّ تصريحات هذا المسؤول ترمي إلى موازنة الانتقادات التي وجّهت إلى وكالة الاستخبارات المركزيّة CIA المتّهمة بالتقليل من أهميّة التهديد الذي يمثّله تنظيم القاعدة منذ اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ على برجي مركز التجارة العالميّ، ووزارة الدفاع الأميركيّة.

وأصدرت لجنة تحقيق مستقلّة مؤخّرًا تقريرًا اعتبرت فيه أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة لم تتطرّق إلى القاعدة في تقاريرها قبل ١٩٩٩، علمًا بأنّ الشبكة كانت موجودة منذ ١١ عامًا.

وكشفت اللجنة أيضًا أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة أشارت في ١٩٩٧ إلى بن لادن باعتباره "مموّل الإرهاب"، وليس بصفته مخطّط الاعتداءات الإرهابيّة.

وكانت وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة تعرف مع ذلك أنّ بن لادن وتنظيمه متورّطان في الاعتداء على فندق نزل فيه عسكريّون أميركيّون في اليمن في ١٩٩٢ وفي سقوط مروحيّات بلاك هوك في الصومال، كما جاء في تقرير اللجنة.

ونفى الرئيس جورج دبليو بوش إبلاغه بمشروع اعتداء محدّد يعدّ له تنظيم القاعدة قبل ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، لكنّه أقرّ بإطلاعه على خطورة التنظيم.

---

١ ـ أ ف ب، ١٧ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

هيئة الطيَرَان الأميركيَّة تجاهَلت تهديدَات باختطَاف طائرَات

ليلة السابع والعشرين ـ الثامن والعشرين من كانون الثاني ـ يَنـاير ٢٠٠٤، أعلنـت لجنة فدراليّة أنّ هيئة الطـيران الأميركيّـة تجـاهلت تحذيرات وردت قبـل هجمـات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠٤، حول احتمال اختطاف طائرات مدنيّـة واستخدامها كصـواريـخ لشنّ هجمات.

وجاء في تقرير أوّليّ للجنة الوطنيّة المختصّة بالهجمات الإرهابيّـة علـى الولايـات المتّحدة في إشارة إلى وثائق وُضعت قبل أشهر قليلة مـن وقـوع هجمـات ١١ أيلـول ـ سبتمبر علـى الولايـات المتّحـدة أنّ "هيئـة الطـيران الأميركيّـة لـم تعتقـد أنّ مثـل هــذه التهديدات ممكنة لأنّه لم يكن لدينـا أيّ مؤشّـر محـدّد علـى أنّ أيّ جماعـة مثـل القـاعدة تفكّر حاليًّا بهذا الاتّجاه".

وقد نُشر التقرير في خلال جلسة استماع أجرتهـا رئيسـة هيئـة الطـيران الفدراليّـة السابقة "جين كارفي" ومساعدها لشؤون الأمن "كاثال فلين".

وذكر التقرير أنّ "دائرة الطيران المدنيّ في هيئة الطيران الفدراليّة فكّـرت رسـميًّا في آذار ـ مارس ١٩٩٨ على أقلّ تقدير في احتمـال أن تتـمّ عمليّـة اختطـاف طـائرات لاستخدامها في عمليّة انتحاريّة إرهابيّة في الولايات المتّحدة".

وجاء في التقرير أنّ مسؤولي الأمن في هيئة الطيران الفدراليّ وصلتهم معلومـات تعود إلى تسعينات القرن العشرين تشير إلـى أنّ أشـخاصًا علـى علاقـة بزعيم تنظيـم القاعدة أسامة بن لادن يسعون إلى استخدام طائرات ركّاب كأسلحة.

وتابع التقرير "إلاّ أنّه في تقرير قدّمته إلى شركات الطيران والمطارات في عام ٢٠٠٠ ومطلع عام ٢٠٠١ استبعدت هيئة الطيران الفدراليّ هذا التهديد".

وجاء في التقرير أنّ هيئة الطيران الفدراليّ "استجابت للتهديد الأمنيّ العالي الذي أطلقته أجهزة الاستخبارات في صيف عام ٢٠٠١ وقامت بإصدار تحذيرات إلى شركات الطيران حول احتمال وقوع أعمال إرهابيّة ضدّ طائرات مدنيّة".

وقال التقرير إنّه "في تمّوز - يوليو ٢٠٠١ نبّهت هيئة الطيران الفدراليّ أوساط الطيران إلى تقارير حول احتمال وقوع عمليّات إرهابيّة وشيكة... خصوصًا في شبه الجزيرة العربيّة و/أو إسرائيل". إلاّ أنّ هيئة الطيران الفدراليّة "أبلغت المطارات وشركات الطيران أنّه ليس لديها أيّ دليل ملموس على وجود خطط محدّدة لمهاجمة الطيران المدنيّ الأميركيّ"، طبقًا للتقرير.

وانتقد العديد من عشرات أعضاء اللجنة المؤلّفة من الحزبين الرئيسيّين تركيز هيئة الطيران على هذه النقطة.

وكان الكونغرس شكّل هذه اللجنة للنظر في استعدادات البلاد الأمنيّة قبيل هجمات الحادي عشر من أيلول التي أودت بحياة حوالى ثلاثة آلاف شخص.

وأعرب رئيس اللجنة "توماس كين" الحاكم الجمهوريّ السابق لنيو جيرسي عن استغرابه لعدم قيام مسؤولي هيئة الطيران الفدراليّة بتعزيز إجراءات السلامة في الأشهر التي سبقت هجمات ١١ أيلول - سبتمبر رغم أنّ أجهزة الاستخبارات الأميركيّة رصدت تلميحات مقلقة حوا احتمال الإعداد لهجوم.

وانتقد كين عدم قيام سلطات الطيران بالرجوع إلى أسماء الإرهابيّين المحتملين وعددهم ٦١ ألفًا ومقارنتها بأسماء الركّاب، وأضاف أنّ الهيئة لم يكن لديها سوى أسماء ١٢ شخصًا ممنوعين من ركوب الطائرات...

وكان الكونغرس شكّل اللجنة في أواخر عام ٢٠٠٢، وكان من المقرّر أن تنهي أعمالها في ٢٧ أيّار ـ مايو ٢٠٠٤. غير أنّ رئيس اللجنة "توماس كين"، الحاكم الجمهوري السابق لنيو جيرسي، طلب من الكونغرس شهرين إضافيّين أي حتّى ٢٦ تمّوز ـ يوليو ٢٠٠٢ لإعداد التقرير.

هذا وقد وافق البيت الأبيض يوم الثلاثاء في ١٠ شباط ـ فبراير ٢٠٠٤ على السماح للجنة بالاطّلاع على مزيد من المعلومات المصنّفة أسرارًا دفاعيّة، كما قال الناطق باسم المحقّقين "بول فلزنبرغ". وأضاف أنّ اللجنة ستتمكّن، بفضل تسوية تمّ التوصّل إليها، من الاطّلاع على مزيد من المعلومات السريّة التي أعدّت للرئيس جورج بوش قبل الاعتداءات.

ولم يكن مسموحًا لسبعة من أعضاء هذه اللجنة العشرة حتّى ذلك التاريخ الاطّلاع على الملاحظات التي دوّنها زملاؤهم والسكرتير العام لهذه اللجنة "فيليب زليكو" الذين اطّلعوا في كانون الأوّل ـ ديسمبر ٢٠٠٣ على المعلومات السريّة للبيت الأبيض.

وأوضح الناطق أنّ الرئاسة وافقت على أن يتمكّن هؤلاء الأعضاء السبعة من قراءة ملخّص لملاحظات زملائهم أعدّه البيت الأبيض. وقال إنّ عددًا من أعضاء اللجنة يريدون الاستعانة بالقضاء لحمل البيت الأبيض على تمكينهم من الاطّلاع على الوثائق لكنّ هذا الاقتراح قد رُفض.

وهذه المعلومات السريّة موجودة في تقارير يوميّة أعدّتها وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA للرئيس بوش. ومن هذه الوثائق تقرير قُدِّم قبل شهر من اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر تحدّث عن إمكانيّة خطف طائرات تجاريّة من قبل إرهابيّين ينتمون إلى تنظيم القاعدة، كما قال مصدر قريب من اللجنة. وتعتبر اللجنة الاطّلاع على هذه الوثائق السريّة جدًّا أمرًا غير مسبوق. معربة عن "ثقتها في إعداد

تقرير قويّ يتمتّع بالمصداقيّة". وتنطوي هذه الوثائق على "أهميّة جوهريّة" لعمل اللجنة، كما أوضحت في بيان.

وكان المحقّقون اشتكوا من التأخّر في إنجاز أعمالهم بسبب رفض البيت الأبيض السماح لهم بالاطّلاع على جميع الوثائق السريّة. وتحدّثوا أيضًا عن تحفّظ عدد من كبار المسؤولين عن الإدلاء بشهاداتهم أمام لجنتهم. وقدّم الرئيس بوش في نهاية المطاف دعمه لطلب اللجنة، واستمع المحقّقون إلى "كوندوليزا رايس" مستشارة الرئيس للأمن القوميّ في المدّة الأخيرة.

إلى ذلك ذكر تقرير نشرته صحيفة "نيو يورك تايمز" يوم الثلاثاء في ٢٤ شباط ـ فبراير ٢٠٠٤ أنّ وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA حصلت على الإسم الأوّل ورقم الهاتف لأحد منفّذي هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر على نيو يورك وواشنطن قبل عامين ونصف العام من وقوعها. وقالت الصحيفة إنّ مسؤولي المخابرات الألمانيّة أعطوا وكالة المخابرات المركزيّة الإسم الأوّل ورقم الهاتف لـ"مروان الشحّي" عام ١٩٩٩، وطلبوا من الأميركيّين تعقّبه.

وذكر التقرير أنّ الشحّي يُعتقد أنّه قاد طائرة الرحلة رقم ١٧٥ لشركة "يونايتد إيرلاينز" نحو البرج الجنوبيّ لمركز التجارة العالميّ.

وقالت الصحيفة نقلاً عن مسؤولين ألمان أنّهم حصلوا على الإسم ورقم الهاتف في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة من خلال مراقبتهم لهاتف "محمّد حيدر زامار" المتشدّد الإسلاميّ في هامبورغ الذي يرتبط بصلات وثيقة بمخطّطي هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر من تنظيم القاعدة[1].

---

١ ـ أ.ف.ب.، ١١ و ٢٤ شباط ـ فبراير ٢٠٠٤.

فشَلُ التجسُّس التقنيّ في درءِ اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبَر ٢٠٠١

يرى باحثون أنّه في معرض التنافس بين كافّة أجهزة المخابرات الأميركيّة، أثبت التقدّم التقنيّ والتكنولوجيّ الأميركيّ عدم جدوى فعاليّته عندما بقيت معلومات على جانب كبير من الأهميّة والخطورة، محصورة في أجهزة عدد قليل من مسؤولي وكالة المخابرات المركزيّة CIA وحدهم، باعتبارها حكرًا عليهم، خصوصًا في ما يتعلّق بأسماء تعتبرهم الولايات المتّحدة "إرهابيّين دوليّين مطلوبين للعدالة الأميركيّة". لكن هذه الأسماء لم تُعمّم في لائحة على كلّ أجهزة الكومبيوتر في المرافئ والمطارات والحدود البريّة الأميركيّة وغيرها... لذلك عجزت التقنيّة الأميركيّة وكومبيوتر "إدارة الطيران الاتّحاديّة" عن التقاط أسماء هؤلاء الإرهابيّين الذين تمكّنوا من تنفيذ الهجومات ضدّ أهمّ مراكز القوى الاقتصاديّة والعسكريّة المتمثّلة بمركزي التجارة العالميّ والبانتاغون، رمزَي الثروة والقوّة، في كلّ من نيو يورك وواشنطن. ولم تنفعهم بالتالي معلوماتهم المدفونة في أجهزة الـ CIA دون سواها... فكانت الفضيحة الكبرى تتناول كلّ أجهزة الأمن الأميركيّة على اختلافها دون تمييز بين جهاز وآخر. ومهما حاولت تلك الأجهزة أن تترامى بتحميل المسؤوليّة، يبقى الفشل البالغ الأهميّة لأشهر أجهزة المخابرات في العالم، هو السمة البارزة.

وقد اعتبر البعض أنّ تلك التفجيرات كانت بمثابة الفضيحة لكلّ الإنجازات التقنيّة والتكنولوجيّة الأميركيّة على اختلافها... وهنا تكمن أهميّة "العنصر البشريّ" كأساس

في كلّ شيء قبل التكنولوجيا وبعدها... هذا في الوقت الذي عجزت فيه كلّ التكنولوجيا والتقنية الهائلة عن كشف عمليّات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ قبل وقوعها... وماذا تنفع الأجهزة بعد وقوع الكارثة؟

لعلّ أهمّ ما حملته عمليّات التفجير التي وقعت في نيو يورك وفي واشنطن في ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، من مظاهر الفشل الذريع للإدارة الأميركيّة، يكمن في الهزيمة التي ألحقتها بأجهزة المخابرات الأميركيّة، وخصوصًا مكتب التحقيقات الفيدراليّ FBI ووكالة المخابرات المركزيّة CIA. وإذا كان "ريتشارد شيلبي" رئيس لجنة شؤون المخابرات في الكونغرس قد اعتبر مهمّات وهيئات المخابرات الأميركيّة هي بمثابة خطّ الدفاع والهجوم الأوّل، فلا شكّ في أنّ يوم ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ سيظلّ يُذكّر على مدى التاريخ، بفشل هذين الخطّين في الدفاع وفي الهجوم. ولذلك لم يكن غريبًا أن تتّجه جميع الانتقادات إلى هذه الأجهزة، والدعوة إلى إجراء حساب داخليّ وإصلاح فيها...

لقد ظهر في وسائل الإعلام وفي البيانات الأميركيّة ما يؤكّد هذا الفشل في الكثير من المواقع الإلكترونيّة الصحافيّة وفي مطبوعاتها الكثيرة. ففي شبكة "سن سبوت"، تقول "لاورا سوليفان" في ١٣ تشرين الأوّل ـ أكتوبر ٢٠٠١: "عندما وصل الشابّان خالد ونوّاف، اللذان فجّرا الطائرة في مقرّ وزارة الدفاع، إلى مطار دالاس الدولي في ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ للصعود إلى الرحلة ٧٧، لم يكن المسؤولون في الطيران يعرفون أنّ اسميهما كانا ضمن قائمة المشتبه بهم بصلات في النشاط الإرهابيّ... فهذه القائمة لم تكن، كما تقول مصادر المخابرات الأميركيّة، متوفّرة عند إدارة الطيران الاتّحاديّة FAA التي يمكن أن تعمّم الأسماء التي تضمّها القائمة على شركات الطيران الأميركيّ، وربّما تحول دون نجاح خالد ونوّاف، في تدمير مبنى مهمّ في البنتاغون...

"فمنذ عشرات السنين، كانت قوائم الأسماء والمعلومات عن المشتبه بهم في مثل هذه النشاطات تُعتبر من أسرار الدولة في واشنطن، ولا يدرسها ويطّلع عليها سوى وكالة المخابرات التي قامت بإعدادها. لكنّ الأمر أصبح مختلفًا بعد عمليّة ١١ أيلول ـ سبتمبر، وبعد تعيين وزير الأمن الداخليّ، والدعوة إلى تنشيط التنسيق وتبادل المعلومات وتعميمها على مختلف أجهزة المخابرات. بل إنّ هذا التعاون أصبح بعد ذلك التاريخ ملحًّا وملزمًا. وهذا ما دعا إليه مباشرة وببالغ الأهميّة الرئيس جورج بوش في أعقاب التفجيرات".

لكنّ الأمر لم يتوقّف عند هذه التفجيرات فحسب، لأنّ الولايات المتّحدة حملت إلينا بعد ذلك أنباء متزايدة حول تسلّم عدد من الأميركيّين رسائل "الجمرة الخبيثة ـ الأنتراكس"، ولم تستطع أجهزة المخابرات معرفة مصادرها أو المشتبهين بشنّ هذه الحملة. وإذا كان بعض التقديرات يشير إلى ضلوع اليمين الأميركيّ المتطرّف في هذه العمليّات، أو إلى أسامة بن لادن ومجموعاته كما تشير وكالة الأنباء الأميركيّة، فإنّ هناك من يشير أيضًا إلى احتمال أن تكون عمليّة "رسائل الأنتراكس" معدّة من قبل الأجهزة الأميركيّة السريّة لغاية تتجاوز ما تثيره هذه الزوبعة داخل الولايات المتّحدة.

تعود "لاورا سوليفان" إلى موضوع أجهزة المخابرات فتقول: "بدأ مكتب التحقيقات الفيدراليّ بعد التفجيرات بنشر القوائم المفصّلة عن المشتبهين بالنشاط الإرهابيّ المتعلّق بالطائرات، واشتمل بعض القوائم على معلومات تفصيليّة مثل العناوين وأرقام الضمان الاجتماعيّ وأرقام بطاقات الاعتماد الماليّة"...

لكنّ "ماري شيافو"، نائبة المفوّض العام لإدارة المواصلات، تؤكّد على أنّ الحصول على قوائم من مكتب التحقيقات الفيدراليّة كان يجري في الماضي ويُعطى لإدارة الطيران الإتحاديّة. فالوكالات الاتّحاديّة تعتمد في حصولها على مثل هذه

المعلومات من أجهزة المخابرات، وتتلقّى قوائم ضمن أسماء يراد منعها من ركوب الطائرات. ومع ذلك، تقول السيّدة شيافو، فإنّ "الكثير من هذه القوائم لم تصل المعلومات الواردة فيها إلى حدّ منع هذه التفجيرات. وهذه المعلومات لا يفترض أن تكون سريّة، لكنّ ضبّاط المخابرات لا يدرسونها إلاّ حين يتطلّب الأمر البحث عن واحد من القائمة... ولا شكّ في أنّ إجراء التنسيق حول المعلومات السريّة صعب جدًّا وهو لم يتمّ تنفيذه أبدًا".

وتقول لاورا سوليفان في مقالها: "بغضّ النظر عن الخصوصيّة والسريّة في الأمن، اعتادت وكالات المخابرات الأميركيّة مثل "وكالة الأمن القوميّ NSA"، و"هيئة الجمارك الأميركيّة"، والـ CIA، والـ FBI على التفكير المنفصل والتنافس في ما بينها، وعلى مواجهة شبكة صعوبات في شبكات الكومبيوتر، لأنّها خلقت مخازن معلومات هائلة ومختلفة وبرامج معلوماتيّة لا يتوفّر فيها الانسجام"... ويعترف الأدميرال "توم بروكس"، المدير السابق للمخابرات البحريّة، قائلاً: "هل لدينا قدرة على عقد مؤتمر أو تشاور عبر الاتّصالات الإلكترونيّة في الكومبيوتر، والدخول إلى شبكة معلومات كلّ منها؟ إنّ الإجابة لا بالطبع". ويذكر أنّ المخابرات البحريّة هي واحدة من ثلاثة عشر وكالة مخابرات موجودة في الولايات المتّحدة. ويؤكّد بروكس على "أنّ ما حدث في كثير من الأحيان، هو أنّ كلّ وكالة تقوم بالتحليل لوحدها حول الموضوع نفسه من دون أن تعلم بأنّ الوكالة الأخرى تقوم بالتحليل نفسه... إنّ مثل هذه المسائل تتعلّق بالثقة وبعوامل فنيّة"...

يعود معظم هذه المشاكل إلى عشرات السنين الماضية حين تشكّلت هذه الوكالات ووضع لكلّ منها مهامّ تختلف عن الأخرى. فوكالة الأمن القوميّ تمّ تكليفها في خمسينات القرن العشرين بالقيام بمهامّ التنصّت وجمع المعلومات، وتمّ إعطاء مهمّة

تحليل المعلومات إلى وكالة أخرى. لكنّ هذه المهمّة جرى تجاوزها عندما صمّم قادة هذه الوكالات على ضرورة فهم ما يلتقطونه ويجمعونه من التنصّت، فدخلوا في مهمّة التحليل أيضًا... أمّا الـ CIA، وفروع المخابرات العسكريّة الأخرى، فقد توصّلوا إلى نتيجة تقول بعدم الاعتماد على الآخرين في جمع المعلومات التي يعتبرونها مهمّة لهم.

وبعد أن أصبح كلّ هذه الأجهزة لا يعتمد على بعضه البعض، ظهرت ثقافات واتّجاهات مختلفة في عمل الأجهزة المخابراتي. لكن رغم ذلك، ظهر نوع من التحسّن في العلاقات بين عدد من وكالات المخابرات الاتّحاديّة في السنوات الماضية. ففي عام ١٩٩٥ جرى تكليف "جيفري سميث" المستشار العام للـ CIA سابقًا ونظيره في مكتب التحقيقات الفيدراليّة FBI وبعض الضبّاط الكبار في الـ CIA بالاطّلاع المشترك على المعلومات ومصادرها في بعض المسائل المحدّدة. وكانت هذه الخطوة قفزة هائلة بالمقارنة مع أيّام رئيس الـ FBI "إدغار هوفر"، ورئيس الـ CIA "ريتشارد هيلمز"، في ستّينات القرن العشرين، اللذين لم يجتمعا خلال عشر سنوات إلاّ مرّتين... بينما يقول الجنرال "ميتشيل هايدين" من قادة "وكالة الأمن القوميّ" إنّه اعتاد التحدّث مع "جورج تينيت" رئيس الـ CIA كلّ أسبوع مرّة في العام ٢٠٠١... وكانت أجهزة المخابرات هذه تتقاسم المعلومات وتطّلع معًا عليها من خلال برنامج كومبيوتر خاصّ وسرّيّ أنشئ قبل سبع سنوات عبر موقع إنترنت خاصّ جدًّا يسمّى "أنتيلينك Entelink". لكنّ هذا البرنامج أصبح بطيئًا وقلّ استخدامه بعد الاشتباه بأنّ الجاسوس الأميركيّ "روبرت هانسين" الذي اعتقل في شباط ـ فبراير ٢٠٠١، و"برايان ريغان"، يحتمل أنّهما قد استخدماه في الحصول على معلومات سريّة وتزويد موسكو بها. لكنّ هذه الشبكة مغلقة أمام مكتب التحقيقات الفيدراليّة وأجهزة الأمن الأميركيّة.

ومع ذلك، فقد ظهرت مشاكل جديدة بين هذه الوكالات عندما حاول المسؤولون الاتّحاديّون الحصول على بيان تفصيليّ للأنظمة التي تعمل بموجبها وكالات المخابرات، ولأنظمة التعاون التي ستحكم أعمالها مع بعضها البعض. وكان تحقيق هذا الغرض صعبًا جدًّا على الوكالات، فبقيت أوضاعها على حالها. وهناك وكالات يمنع عنها قانونيًّا الكشف عن معلومات قد تطلبها المحاكم ليطّلع عليها المحلّفون في المحكمة، أو إعطاء معلومات يمكن أن تخرق قانون المحافظة على خصوصيّة المواطن الأميركيّ التي يكفلها الدستور. فمنظّمات الدفاع عن الحريّات تراقب أيّ تجاوز يطرأ، ويتيح كشف معلومات من هذا القبيل، أو يتيح وجود أنظمة توفّر للوكالات التنصّت على الأفراد أو تعقّبهم دون إشعارات مسبقة قانونيّة قضائيّة.

حين بدأ "ريدج" عمله كرئيس لمكتب الـ FBI اعترف قائلا: "إنّ الميدان الوحيد الذي ستقلقنا عمليّة حمايته هو الميدان الذي نعمل فيه"... وذلك في إشارة إلى العمل ضمن قاعدة عدم المساس بحريّة المواطن الفرد الأميركيّ. ومع ذلك، فسيظلّ انفصال وكالة عن أخرى وعدم التعاون معها أو التنسيق في ما بينها يثير المخاوف. فالكلّ يعرف أنّ مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI اتّهم الـ CIA بالتقصير الشديد مع قضيّة "ألدريك إيمس"، الذي بقي تسع سنوات يختلس المعلومات لحساب الروس دون اعتقاله، لأنّ الـ CIA لم تبلّغ مكتب الـ FBI بوضعه تحت المراقبة بعد الاشتباه بنشاطه التجسّسيّ الذي كان يقوم به لصالح موسكو... ويؤكّد "ستيفن أفترغود" المحلّل في شؤون المخابرات في "اتّحاد العلماء الأميركيّين" أنّ "الموجود لدى هذه الوكالات هو المنافسة والخصومة الحادّة، وهي أهمّ المسائل البارزة التي تتّصف بها علاقاتها، وسوف تبقى أصعب المسائل التي يمكن حلّها[١]"...

---

١ ـ زهر الدين د. صالح، عمليّات وقرصنة إلكترونيّة، ص٢١٥ ـ ٢٢٣.

بوش أُبلغ قبل ١١ أيلول عن خطط للقاعدة بشنّ هجمات

ذكرت صحيفة "نيو يورك تايمز" في عددها الصادر بتاريخ ١٠ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ أنّ الرئيس الأميركيّ جورج بوش تلقّى معلومات قبل شهر من هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر بأنّ أنصار تنظيم القاعدة يخطّطون لشنّ هجوم على الولايات المتّحدة باستخدام المتفجّرات وينوون خطف طائرات.

ونقلت الصحيفة عن مصدر حكوميّ لم تكشف عنه أنّ التحذير جاء في معلومات تمّ إطلاع بوش عليها في جلسة سريّة في مزرعته في كروفورد في تكساس في السادس من آب ـ أغسطس ٢٠٠١.

وأضافت أنّ تقريرًا للجنة مشتركة من الكونغرس العام الماضي ألمح إلى "تقرير استخباراتيّ سرّي" في ذلك الشهر حول خطر شنّ تنظيم القاعدة هجومًا.

وتابعت أنّ ما كشفه المسؤول للصحيفة يناقض تأكيدات البيت الأبيض المتكرّرة بأنّ المعلومات التي تلقّاها بوش في تلك الجلسة حول تهديد القاعدة لم تتضمّن معلومات محدّدة ولم يكن لدى البيت الأبيض أيّ سبب للاشتباه في أنّ تنظيم القاعدة سيشنّ أيّ هجوم داخل الولايات المتّحدة.

وقالت الصحيفة إنّ تقرير لجنة الكونغرس أفاد أنّه يبدو أنّ عناصر من القاعدة لديهم دعم هيكليّ في الولايات المتّحدة وأنّ مسؤولين في الاستخبارات كان لديهم "معلومات غير موثّقة" بأنّ زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن "ينوي خطف طائرات" لضمان إطلاق سراح متطرّفين مسجونين.

وأضاف التقرير أنّ مسؤولين في الاستخبارات تلقّوا معلومات في أيّار ـ مايو ٢٠٠١ تشير إلى أنّ "مجموعة من أنصار بن لادن تخطّط لشنّ هجمات في الولايات المتّحدة باستخدام المتفجّرات".

وقالت الصحيفة إنّ البيت الأبيض عرض دليلاً يشير إلى أنّ مكتب التحقيقات الفدرالي FBI تلقّى تعليمات قبل أكثر من شهرين من هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر لرفع مستوى مراقبتهم للمشتبه بأنّهم إرهابيّون في الولايات المتّحدة.

وتابعت الصحيفة أنّ مذكّرة سريّة أرسلت في الرابع من تموّز ـ يوليو ٢٠٠١ إلى مستشارة الأمن القوميّ كوندوليزا رايس من مجموعة مكافحة الإرهاب التي كان يديرها ريتشارد كلارك، وصفت سلسلة من الخطوات قالت إنّ البيت الأبيض اتّخذها لوضع الشعب في حالة تأهّب تحسّبًا لهجمات إرهابيّة.

وجاء في المذكّرة أنّ بين تلك الخطوات "تمّ تكليف كافّة الضبّاط الميدانيّين في مكتب التحقيقات الفيديراليّ في أواخر حزيران ـ يونيو رفع حالة التأهّب والاتّصال بمخبرين على علاقة بأشخاص معروفين يشتبه بأنّهم إرهابيّون في الولايات المتّحدة.

وكشفت الصحيفة عن أنّ مسؤولاً في البيت الأبيض أطلعها على مقاطع من المذكّرة سعيًا لإظهار الجهود التي بذلها البيت الأبيض لمكافحة الإرهاب[1].

---

١ ـ أ ف ب، ١٠ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

قوانين "باتريوت أكت" في الولايات المتّحدة

في السابع عشر من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤، أطلق الرئيس الأميركيّ جورج دبليو بوش حملة لإقناع الكونغرس بتمديد العمل بمجموعة قوانين مكافحة الإرهاب "باتريوت أكت" المثيرة للجدل والتي صدرت بعد اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر في الولايات المتّحدة.

وفي رسالته الإذاعيّة الأسبوعيّة، أكّد بوش أنّ هذه القوانين ساهمت منذ بدء تطبيقها في تدارك وقوع اعتداءات إرهابيّة أخرى. وانتقد أعضاء الكونغرس، ومنهم منافسه الديموقراطيّ في الانتخابات الرئاسيّة جون كيري، الذين هدّدوا بمنع تجديد جزء من هذه القوانين عندما يحين تمديدها في ٢٠٠٥.

وقال بوش "إنّ بعض السياسيّين في واشنطن يتصرّفون كما لو أنّ التهديد الموجّه إلى الولايات المتّحدة تنتهي مدّته أيضًا في هذا الوقت". وأضاف: "مع ذلك، عرفنا ما هي نوايا الإرهابيّين حيالنا، في اعتداءات دمويّة من بالي إلى مومباسا وفي مدريد".

وأوضح الرئيس الأميركيّ أنّ "التخلّي عن قوانين باتريوت أكت سيحرم المسؤولين عن فرض تطبيق القانون والمسؤولين عن الاستخبارات من الأدوات الضروريّة في الحرب على الإرهاب، وسيكون دليلاً على تعامٍ متعمّد عن تهديد مستمرّ".

وقد منحت هذه القوانين الحكومة الأميركيّة سلطات جديدة للتنصّت والمراقبة الإلكترونيّة ووسائل أخرى لجمع المعلومات. ويقول خصومها إنّها تنتهك الحرّيات المدنيّة.

ولطمأنة هؤلاء، أقرّت القوانين لفترة محدّدة بأربع سنوات. وفي نهاية ٢٠٠٥، سيبحث الكونغرس في فعاليّة هذه التدابير ويتّخذ موقفًا من تمديدها.

وقد صوّت كيري إلى جانب الأكثريّة العريضة من مجلس الشيوخ مؤيّدًا هذا القانون بعد اعتداءات ٢٠٠١.

لكنّه ما لبث أن انقلب عليه، وقال في خطاب ألقاه في الفترة الأخيرة إنّ "بوش استخدم قوانين باتريوت أكت بطريقة لم تكن متوقّعة أبدًا ولأمور لا علاقة لها بالإرهاب".

وقال بوش إنّ القانون أتاح مع ذلك القضاء على خلايا إرهابيّة في ستّ مدن بالولايات المتّحدة واتّهام أكثر من ٣٠٠ شخص بإقامة علاقات مع الإرهاب، وقد ثبتت التهم على أكثر من نصفهم.

وأضاف بوش في رسالته أنّ هذه التدابير القانونيّة "هدمت الجدار الاصطناعيّ الذي كان قائمًا بين مكتب التحقيقات الفديراليّ FBI ووكالة الاستخبارات المركزيّة الأمكيريكيّة CIA، وزاد من قدراتهما على تبادل المعلومات المفيدة لتعقّب الإرهابيّين".

وقد اتّهمت لجنة التحقيق المستقلّة مكتب التحقيقات الفيدراليّ ووكالة الاستخبارات المركزيّة بالتقاعس حول اعتداءات ١١ أيلول التي كشفت ضعفهما في مكافحة الإرهاب قبل تلك الاعتداءات.

وأكّد بوش أيضًا أن باتريوت أكت أتاح الدفاع عن الولايات المتّحدة "بطريقة متطابقة تمامًا لوسائل الحماية التي يكفلها الدستور".

لكنّ هذه القوانين أثارت معارضة سياسيّة وقانونيّة قويّة إذ اتّخذ أكثر من ١٠٠ مدينة وولاية واحدة قرارات تدينها.

ففي أواخر كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤، اعتبرت محكمة بندا أنّ باتريوت أكت يمنع تقديم "خبرة ومساعدة" إلى منظّمات إرهابيّة دوليّة، بأنّه غير دستوريّ.

واعتبرت المحكمة أنّ هذا البند ينطوي على غموض بحيث يمكن تفسيره بطريقة تمنع صدور تصريحات تحميها حريّة التعبير.

وقد رفع الشكوى حزب العمّال الكردستاني ونمور تحرير إيلام تانول اللذان وصفتهما وزارة الخارجيّة الأميركيّة بأنّهما من المنظّمات الإرهابيّة، وأكّدا أنّهما يتخوّفان من تنظيم مؤتمرات أو إصدار وثائق سياسيّة.

وتعيد وزارة العدل حاليًّا النظر في هذا القرار[1].

---

١ ـ أ ف ب، ١٧ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

لجنة ١١ أيلول ـ سبتمبر ومقرّراتها

دافع مسؤولون في الإدارتين الأميركيّتين الحاليّة والسابقة بقوّة يوم الثلاثاء في الثالث والعشرين من آذار ـ مارس ٢٠٠٤ عن جهودهم في مجال مكافحة الإرهاب أمام لجنة تحقيق حول اعتداءات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ في حين كان لا يزال الرئيس جورج بوش الإبن يتعرّض لاتّهامات بالإهمال حيال تنظيم القاعدة. ودافع بوش عن نفسه أمام الصحافيّين بقوله: "لو تلقّت إدارتي معلومات حول اعتداءات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر لكنّا تحرّكنا".

وبدا أنّ لجنة التحقيق المستقلّة التي كانت تستمع إلى إفادات عدّة مسؤولين في إدارتَي الرئيس الديمقراطي السابق "بيل كلينتون" والرئيس الجمهوري الذي خلفه "جورج بوش"، كانت تتّجه نحو الخروج باستنتاجات صارمة. وكانت تلك اللجنة قد استمعت على مدى ١٦ شهرًا إلى أكثر من ألف شاهد واطّلعت على نحو مليونَي صفحة من الوثائق.

وقد اعتبر رئيس اللجنة "توماس كين" حاكم نيو جيرزي الجمهوري المعتدل السابق أنّ الاعتداءات كان بالإمكان تجنّبها لو اعتُمدت إجراءات تدقيق أكثر على صعيد الهجرة والاستخبارات.

وفي تقرير أوّلي اعتبرت اللجنة أنّه كان يُفترض بالإدارتين السابقة والحاليّة، في حينه، اللجوء إلى القوّة ضدّ القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن في وقت مبكر أكثر ممّا فعلت عوضًا عن ممارسة الضغوط الدبلوماسيّة لتحييدها.

وشدّد المحقّقون على أنّ "كلّ الجهود التي بذلتها الحكومة الأميركيّة من ربيع العام ١٩٩٧ إلى أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، في إطار محاولتها إقناع نظام حركة طالبان بطرد أسامة بن لادن إلى بلد يمكن اعتقاله فيه ومحاكمته ووضع حدّ لإفلات منظّمته من العقاب، باءت بالفشل".

لكنّ وزير الدفاع الأميركيّ يومذاك "دونالد رامسفيلد" ردّ على ذلك بقوله: "لا أحد يظنّ أنّ إلقاء القبض على بن لادن أو قتله قبل اعتداءات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر كان سيسمح بالحؤول دون وقوعها". وشدّد على أنّ "قتله ما كان ليؤدّي إلى القضاء على تنظيم القاعدة في أفغانستان أو الخلايا النائمة التي شكّلت في الولايات المتّحدة قبل أشهر من الاعتداءات".

وشدّدت لجنة التحقيق أيضًا على أنّ إدارة بوش لم تتّخذ على الفور الإجراءات لزيادة عمليّات التنصّت الإلكتروني على تنظيم القاعدة، وتجاهلت الطلبات الملحّة مطلع العام ٢٠٠١ من مدير خليّة مكافحة الإرهاب "ريتشارد كلارك" بضرب أهداف للقاعدة في أفغانستان. واتّهم كلارك في كتاب له صدر في الثاني والعشرين من آذار ـ مارس ٢٠٠٤ بوش ومستشاريه بتجاهل المؤشّرات إلى احتمال وقوع اعتداءات، وأنّهم فضّلوا التركيز على الحرب على العراق عوضًا عن التركيز على تنظيم القاعدة. وأكّد رامسفلد أنّ أيّ خيار عسكريّ وقائيّ في أفغانستان للقضاء على مخيّمات التدريب التابعة للقاعدة قبل ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ لم يكن متوفّرًا لأنّه كان من المستحيل الحصول على دعم من الكونغرس ومن المجتمع الدوليّ. وتساءل "كم دولة كانت ستنضمّ إلى الائتلاف؟... ولا دولة على الأرجح".

وقال وزير الخارجيّة الأميركيّ "كولن باول" الذي استمعت اللجنة إلى إفادته أيضًا إنّ الرئيس بوش "قرّر سريعًا جدًّا أنّ علينا أن نكون صارمين جدًّا في تعقّب

الإرهابيّين" ولا سيّما في تنظيم القاعدة. وقال في ربيع العام ٢٠٠١: "سئمت من الجهود الضائعة"... كان يريد استراتيجيّة شاملة ضدّ القاعدة على الأصعدة الدبلوماسيّة والعسكريّة والقضائيّة والماليّة وفي مجال الاستخبارات.

وأضاف باول أنّ فكرة مهاجمة العراق طرحها بقوّة بعد أيّام على الاعتداءات، مساعد وزير الدفاع "بول وولفوفيتز" المسؤول الثاني في البنتاغون "الذي كان قلقًا جدًّا من العراق كمصدر للنشاط الإرهابيّ".

وقُبيل ذلك، وأمام اللجنة ذاتها، قالت "مادلين أولبرايت" وزيرة الخارجيّة في الإدارة الديمقراطيّة السابقة إنّ الرئيس بيل كلينتون وفريقه "بذلا كلّ ما في وسعهم للدفاع عن الشعب الأميركيّ من هجمات القاعدة".

وردًّا على سؤال حول غياب أيّ عمل عسكريّ ضدّ القاعدة بعد الاعتداء على المدمّرة الأميركيّة "كول" في اليمن عام ٢٠٠٠، قالت أولبرايت: "الإدارة لم تكن تملك دليلاً قاطعًا على ضلوع تنظيم بن لادن في الهجوم عندما غادرت الحكم[١]".

وفي تاريخ لاحق مثل أمام اللجنة مستشارة الرئيس بوش لشؤون القومي كوندوليزا رايس وأدلت بشهادة علنيّة أمام اللجنة دافعت فيها عن الإجراءات التي اتّخذتها إدارة الرئيس بوش بشأن مكافحة الإرهاب قبل أحداث ١١ أيلول ـ سبتمبر (راجع أدناه). وأشارت مذكّرة مصنّفة سريّة أرسلت إلى الرئيس الأميركيّ جورج بوش قبل اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ إلى احتمال قيام القاعدة بخطف طائرات كما عُلم من إفادة مستشارة البيت الأبيض لشؤون الأمن القوميّ.

---

١ ـ أ.ف.ب.، ٢٤ آذار ـ مارس ٢٠٠٤.

ورداً على أسئلة اللجنة قالت رايس إنّ هذه المذكّرة كانت تحمل عنوان "بن لادن مصمّم على مهاجمة عمق الولايات المتّحدة"، لكنّها نفت أن تكون تتضمّن تهديدات كافية محدّدة للسماح بتجنّب الاعتداءات. وكان يرفض البيت الأبيض نشر هذه المذكّرة التي أرسلت إلى الرئيس في ٦ آب ـ أغسطس ٢٠٠١.

وقال أحد أعضاء اللجنة بوب كيري إنّه في هذه المذكّرة "يتحدّث مكتب التحقيقات الفدراليّ FBI عن مخطّطات أنشطة مشبوهة في الولايات المتّحدة لها علاقة بالتحضير لعمليّات خطف".

لكنّ رايس شدّدت على واقع أنّ الوثيقة كانت ملخّصاً لأنشطة سابقة للقاعدة ولم تكن تتضمّن معلومات مفيدة لمنع الاعتداءات.

وقالت: "لم تكن تقريراً مرتبطاً بتهديد خاص، ولم تشر إلى احتمال استخدام إرهابيّين طائرات كصواريخ ضدّ الأهداف في واشنطن ونيو يورك".

وأضافت أنّ الوثيقة تشير إلى حوالى ٧٠ تحقيقاً للشرطة الفدراليّة الأميركيّة حول خلايا القاعدة في الأراضي الأميركيّة.

وتابعت أنّ الوثيقة "كانت تتضمّن حديثاً حول موضوع احتمال قيامهم بخطف طائرة لمحاولة الإفراج عن سجين معتقل في الولايات المتّحدة".

وأعربت اللجنة في ختام إفادة رايس عن رغبتها في نشر هذه الوثيقة التي يمكن أن تلقي الضوء على ما كانت تعرفه الحكومة الأميركيّة بخصوص موضوع أنشطة شبكة القاعدة الإرهابيّة قبل الاعتداءات.

ثمّ مثل الرئيس السابق بيل كلينتون أمام لجنة التحقيق هذه، يوم الخميس الواقع فيه الثامن من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤، وقالت اللجنة إنّ الرئيس الأميركيّ السابق أدلى

بشهادته في جلسة مغلقة، وإنّه كان متعاونًا ومتجاوبًا مع أسئلتها. و"تقدّر التعاون الممتاز الذي قدّمه هو ومعاونوه لنا". ووصف رئيس اللجنة توماس كين ونائب رئيس اللجنة لي هاميلتون إجابات كلينتون على أسئلة أعضاء اللجنة أثناء الجلسة التي استمرّت أربع ساعات بأنّها كانت "صريحة وبنّاءة".

وفي مقابلة تلفزيونيّة مشتركة قال هاميلتون إنّ كلينتون "قدّم لنا الكثير من الاقتراحات البنّاءة للغاية في ما يتعلّق بتجميع التقرير ونوع التوصيات التي تقدّم"

لكنّ كين قال إنّه من غير الراجح أن تذاع أقوال كلينتون أمام اللجنة.

وقال جيم كنيدي المتحدّث باسم الرئيس السابق إنّ كلينتون سعد بالفرصة التي أتيحت له للتحدّث أمام اللجنة. وأضاف قائلاً: "الرئيس أجاب على جميع أسئلة اللجنة ويعتقد أنّه كان اجتماعًا بنّاء للغاية[1]".

وفي تاريخ لاحق، تمسك الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في جلسة مساءلة أمام لجنة التحقيق هذه بمضمون تصريحاته العلنيّة السابقة، وأبلغ المحقّقين أنّ تقارير أجهزة الاستخبارات التي تلقّاها قبل الاعتداءات أشارت إلى أنّ "القاعدة" ستضرب خارج أميركا.

وكرّر بوش أنّ المذكّرة التي أرسلتها له أجهزة الاستخبارات في السادس من آب - أغسطس ٢٠٠١ عن المخاطر الإرهابيّة، لم تتضمّن توصيات بتشديد الإجراءات الأمنيّة القوميّة ومعلومات وافية لمنع الهجمات عبر تحديد تاريخها ومكانها[2].

---

١ - أ ف ب، رويترز، ٩ نيسان - إبريل ٢٠٠٤.

٢ - أ ف ب، ١ أيّار - مايو ٢٠٠٤.

تينيت: الـ CIA أخطأت بشأن ١١ أيلول

أقرّ مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA جورج تينيت أمام لجنة التحقيق المستقلّة في اعتداءات ١١ أيلول - سبتمبر ٢٠٠١، بأنّ أجهزة الاستخبارات "ارتكبت أخطاء". وقد جاء ذلك الإقرار من قبل رئيس الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة قبل استقالته من منصبه في بداية حزيران - يونيو ٢٠٠٤ بأسابيع قليلة.

وقال تينيت الذي أدلى بشهادته بشكل علنيّ وتحت القسم أمام لجنة التحقيق المستقلّة المكلّفة توضيح ملابسات تلك الاعتداءات: "لقد ارتكبنا أخطاء".

وأكّد أنّ CIA بالرغم من أنّها كانت تملك "استراتيجيّة جيّدة" و"تقوم باستثمارات جيّدة للتمكّن من مواجهة القاعدة مستقبلاً إلاّ أنّنا لم نخترق مطلقًا مؤامرات اعتداءات ١١ أيلول - سبتمبر ٢٠٠١".

وأضاف إنّ "فشلنا رصد الإرهابيّين في الوقت المناسب أو عجز الـ FBI عن العثور عليهم أظهرا نقاط ضعف في منظومتنا".

وقال: "كانت تنقصنا القدرة على الجمع بين ما نعرفه وبين المعلومات والتحليلات الواردة من خارج البلاد وداخلها".

وأكّد تينيت على أنّ "إعادة تنظيم منظومة الاستخبارات كان قد أصبح أولى أولويّاته" منذ أن تولّى منصبه. وكان يتولّى جورج تينيت (٥١ سنة) رئاسة الـ CIA منذ ١٩٩٧ حيث عيّنه الرئيس الديمقراطيّ السابق بيل كلينتون وأبقته إدارة الرئيس الجمهوريّ جورج بوش في منصبه، وقد استقال في بداية حزيران - يونيو ٢٠٠٤.

واستنادًا إلى تينيت فإنّ الـ CIA كانت تواجه في منتصف التسعينات "تآكلاً في مواردها وموظّفيها... كانت حالة بلبلة تامّة". وقال: "استهلكنا الكثير من الوقت والطاقة في تحويل قدراتنا على الجمع والتحليل". لكنّه اعتبر أنّ "الأمر يتطلّب خمس سنوات أخرى ليكون لدينا منظومة الاستخبارات التي تحتاجها بلادنا".

إلى ذلك، تلقّى مسؤولون أميركيّون كبار سلسلة من التقارير الاستخباراتيّة في الأشهر السابقة على هجمات ١١ أيلول - سبتمبر قالت إنّ أسامة بن لادن يبدو أنّه يعدّ لشنّ هجوم كبير.

وقال بيان صادر عن اللجنة القوميّة للتحقيق في الهجمات الإرهابيّة على الولايات المتّحدة إنّ تقرير الاستخبارات الذي يحمل عنوان "بن لادن عازم على الضرب داخل الولايات المتّحدة" ونشره البيت الأبيض في وقت سابق لم يكن سوى واحد من عدد كبير من التقارير سمّيت بتقديرات المخاطر.

وقال البيان: "تزايد إيقاع التحذير للتقارير" في نيسان - إبريل وأيّار - مايو عام ٢٠٠١، ووصلت التقارير المحذّرة "ذروة أعلى من الإلحاحيّة" في حزيران - يونيو وتمّوز - يوليو ٢٠٠١.

وكان وزير العدل الأميركيّ "جون أشكروفت" المعروف بأنّه من المحافظين المتشدّدين، رفض الاتّهامات التي وجّهتها إليه اللجنة بأنّه تجاهل التهديد الذي يمثّله تنظيم القاعدة واتّهم إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون بأنّها أغفلت الخطر الإرهابيّ المحدق[1].

---

١ - أ ف ب، رويترز، ١٤ نيسان - إبريل ٢٠٠٤.

خطّة أميركيّة لمكافحة الإرهاب قبلَ ١١ أيلول

صرّحت مترجمة سابقة في مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي FBI في مقابلة مع صحيفة "إندبندنت" البريطانيّة في الثاني من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ أنّ بعض المسؤولين الأميركيّين كانوا يعرفون قبل أشهر من ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ أنّ تنظيم القاعدة الإرهابيّ يخطّط لاستخدام طائرة بهدف ارتكاب هجوم إرهابيّ.

وروت "سيبل إدموندز" للصحيفة أنّ "كوندوليزا رايس"، مستشارة الرئيس الأميركيّ جورج دبليو بوش لشؤون الأمن القوميّ، "كذبت بطريقة وقحة" عندما أكّدت أنّه لم يكن هناك تحذيرات قبل الاعتداءات.

وأكّدت المترجمة السابقة في الـFBI أنّها قدّمت معلومات بهذا الشأن إلى اللجنة الأميركيّة التي تحقّق في اعتداءات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١. وقالت إدموندز "كانت هناك معلومة عامّة حول الزمن الذي ستحصل فيه الاعتداءات وحول الوسائل التي سيتمّ استخدامها، لكن لم يكن معروفًا بالتحديد كيف سيتمّ استخدامها". وأضافت أنّهم كانوا يعرفون أيضًا من سينفّذ هذه الاعتداءات ومن هم مدبّروها. وأضافت للصحيفة: "لقد تمّ ذكر أسماء مدن أهداف أخرى... مدن كبيرة جدًّا مع ناطحات سحاب".

والمترجمة التركيّة ـ الأميركيّة البالغة من العمر ٣٣ عامًا، اتّهمت كوندوليزا رايس بأنّها تفوّهت بـ"أكذوبة وقحة" عندما أعلنت أنّ المسؤولين في الأجهزة السريّة الأميركيّة لم يتلقّوا أيّ تحذير بشأن مثل هذه الإعتداءات.

وبحسب إدموندز فإنّه "من المستحيل" أن يكون هذا الأمر حقيقيًّا نظرًا للوثائق التي رأتها خلال الحقبة التي عملت فيها في الـFBI بعد الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١.

وكانت المترجمة مكلّفة بترجمة وثائق وتسجيلات صوتيّة لمكتب التحقيقات الفيدرالي.

وكان واضحًا بحسب هذه الوثائق، كما قالت، وجود ما يكفي من معلومات في ربيع وصيف ٢٠٠١ لتظهر أنّ هجوما كان قيد الإعداد.

وأضافت للصحيفة البريطانيّة "عندما قال الرئيس بوش إنّه لا وجود لمعلومات محدّدة حول الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر، كان ذلك صحيحًا فقط لأنّه قال ١١ أيلول ـ سبتمبر".

وكانت إدارة بوش في الوقت الذي نشرت فيه الصحيفة اللندنيّة هذا التصريح تخضع لتحقيق بشأن سياساتها المناهضة للإرهاب قبل وبعد الاعتداءات على نيو يورك وواشنطن والتي أوقعت قرابة ثلاثة آلاف قتيل.

من جهة ثانية، نشر البيت الأبيض الذي كان يشعر بضغوط بشأن اتّهامات بأنّ الرئيس جورج دبليو بوش لم يجعل الإرهاب أحد الأولويّات الملحّة قبل هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ وثائق تثبّت أنّه أمر قبل أسبوع واحد من تلك الهجمات بخطط للقيام بعمل عسكريّ ضدّ القاعدة.

ونُشرت في الأوّل من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ أجزاء من هذا الأمر الرئاسيّ المتعلّق بالأمن القوميّ الذي صدر في الرابع من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ في الوقت الذي تمّ فيه ترتيب خطط كي تدلي كوندوليزا رايس مستشارة الأمن

القوميّ بأقوالها علانية في الثامن من نيسان ـ إبريل أمام لجنة ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١.

وفي ردّ على ضغوط سياسيّة قويّة من كلّ من الجمهوريّين والديموقراطيّين قام البيت الأبيض يوم الثلاثاء في ٣٠ آذار ـ مارس ٢٠٠٤ بتعديل مفاجئ لسياسته ووافق على السماح لرايس بالإدلاء بشهادتها علانية وبعد أداء اليمين بعدما كان مصرًّا من قبل على أن تتحدّث أمام اللجنة بشكل سرّي.

ودعا الأمر الرئاسيّ الذي صدر في الرابع من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ وزير الدفاع دونالد رامسفيلد إلى التخطيط لخيارات عسكريّة "ضدّ أهداف طالبان في أفغانستان بما في ذلك الزعامة والقيادة والتحكّم والجوّ والدفاعات الجويّة والقوّات البريّة والإمدادات والتموين". ودعا أيضًا إلى وضع خطط ضدّ القاعدة "والمنشآت المرتبطة بالإرهاب في أفغانستان بما في ذلك الزعامة واتّصالات القيادة والتحكّم والتدريب ومنشآت الإمداد والتموين".

كانت استراتيجيّة بوش لإعادة انتخابه تعتمد اعتمادًا كبيرًا على أدائه في الحرب ضدّ الإرهاب. وكان البيت الأبيض يشعر يومذاك بحساسية تجاه أيّ إشارة إلى أنّه لم يبذل جهدًا كافيًا في محاولة لمنع هذه الهجمات.

وأبلغ كولن باول وزير الخارجيّة الأميركيّة الذي كان يقوم بزيارة لبرلين محطّة التلفزة ZDF الألمانيّة "أنّ إدارة بوش فعلت ما في وسعها مدركة ما كنّا نعرفه عن الوضع".

واختلف البيت الأبيض في الرأي مع مقال نشرته صحيفة "واشنطن بوست" وقال إنّ بوش ورايس وآخرين في قمّة السلطة كانوا مهتمّين بالدفاع الصاروخيّ أكثر من اهتمامهم بالإرهاب خلال الأشهر التي سبقت هجمات أيلول ـ سبتمبر.

ونشرت الصحيفة مقتطفات من كلمة رايس التي كانت ستلقيها في مساء ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ قالت الصحيفة إنّها كانت تظهر الدفاع الصاروخيّ كحجر الزاوية في سياسة الأمن القوميّ لإدارة بوش.

وقال "سكوت مكليلان" الناطق باسم البيت الأبيض "إنّكم تتحدّثون عن خطاب واحد. أعتقد أنّكم بحاجة للنظر في الأعمال والخطوات الملموسة التي اتّخذناها في مواجهة خطر الإرهاب[١]".

في الثامن من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤، دخلت مستشارة الأمن القومي الأميركي كوندوليزا رايس في جدال حاد مع الأعضاء الديمقراطيّين في اللجنة التي تحقّق في هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر حول مدى جديّة إدارة بوش في التعامل مع خطر تنظيم القاعدة خلال الأسابيع التي سبقت وقوع الهجمات.

وبدأت رايس شهادتها التي حظيت باهتمام سياسيّ كبير وجاءت في مناخ مشحون بالقول إنّ إدارة الرئيس الأميركيّ جورج دبليو بوش إضافة إلى إدارات عدّة رؤساء سابقين لم ترد بشكل كاف على التهديدات الصادرة عن تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن وغيره من التنظيمات الإرهابيّة. إلاّ أنّها أصرّت على أنّه لم يكن هناك "حلّ سحريّ" لتفادي وقوع الهجمات القاتلة التي استخدمت فيها طائرات مخطوفة وأنّ الأخطاء كانت "هيكليّة" في المقام الأوّل وناتجة عن أنّ الولايات المتّحدة لديها "حساسية تاريخيّة تجاه فكرة عمل المخابرات على الساحة الداخليّة".

وكان الديمقراطيّ ريتشارد بن فينيست أوّل عضو من الأعضاء العشرة في اللجنة المشكّلة من الحزبين الجمهوري والديمقراطيّ يطعن في إفادات رايس مركّزًا على

١ ـ أ ف ب؛ رويترز، ٢ نيسان ـ إيريل ٢٠٠٤.

وجه الخصوص على مذكّرة قدّمت إلى بوش في السادس من آب ـ أغسطس ٢٠٠١ تضمّنت وثيقة بعنوان "بن لادن عازم على شنّ هجوم داخل الولايات المتّحدة".

ووسط تصفيق الحضور ومن بينهم بعض أفراد عائلات ضحايا هجمات أيلول ـ سبتمبر طالب بن فينيست برفع السريّة عن التقرير قائلاً إنّ حتّى عنوانه ظلّ محاطًا بستار من السريّة حتّى الآن. وردّت رايس بأنّه لا يحتوي على أيّ تهديدات محدّدة. وقالت: "إنّه لم يحذّر من هجمات داخل الولايات المتّحدة. بل كانت معلومات تاريخيّة تستند إلى تقارير قديمة".

وأعلنت رايس أنّ جورج بوش أدرك خطورة تنظيم القاعدة قبل وقوع الاعتداءات.

وأوضحت رايس أنّ إدارة بوش "وضعت استراتيجيّة جديدة" خلال ربيع ٢٠٠١ تمّت المصادقة عليها في الرابع من أيلول قبل أسبوع من الاعتداءات.

كما أشارت إلى أنّ العراق لم يكن من أولويّات بوش قبل اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر.

وقالت رايس إنّ "الأولويّة الكبرى في مجال الأمن القوميّ لإدارة بوش لم تكن روسيا ولا نظام الدفع المضادّ للصواريخ، ولا العراق، وإنّما تصفية القاعدة".

وأفادت رايس أنّ الإدارات الأميركيّة السابقة التي تعاقبت منذ مطلع الثمانينات لم تواجه بجديّة كافية المخاطر الإرهابيّة. وأكّدت على أنّ "الإرهابيّين كانوا في حرب ضدّنا لكنّنا لم نكن في حرب ضدّهم"، موضحة أنّ التهديدات الإرهابيّة تفاقمت في حين أنّ الردّ الأميركيّ خلال إدارات متتالية لم يكن كافيًا. وقالت رايس إنّ المعلومات القليلة التي وصلت قبل صيف ٢٠٠١ كانت "عامّة جدًّا".

وأشارت إلى بعض التسجيلات التي التقطتها أجهزة الاستخبارات قبل الاعتداءات مثل "أخبار لا تصدّق ينتظر وقوعها خلال الأسابيع المقبلة"، أو "حدث كبير.. ستكون هناك ضجّة كبيرة جدًّا جدًّا جدًّا"، مضيفة أنّ شيئًا لم يكن يشير إلى المكان وكيف ومن سيقوم بهذه العمليّات.

وسعت المسؤولة الأميركيّة جاهدة وهي تدلي بشهاداتها بعد أداء اليمين إلى التأكيد على أنّ إدارة بوش لم تهمل أيّ تهديدات إرهابيّة من القاعدة قبل هجمات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر التي أوقعت قرابة ثلاثة آلاف قتيل.

لكنّ رايس اعترفت بأنّ الأمر "كان مثيرًا للقلق"، قبل أن تتابع "إلاّ أنّ هذه المعلومات لم تكن تتيح لنا أن نقول متى أو من وكيف".

وقالت أخيرًا: "إنّ أيّ حلول معجزة لم تكن لتحول دون وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر".

وقالت رايس مدلية بشهادتها أمام لجنة التحقيق المستقلّة في الاعتداءات، إنّه "حين سأل بوش مستشاريه عمّا ينبغي القيام به، لم ينصحه أيّ من مستشاريه الرئيسيّين بالقيام بأيّ خطوة ضدّ العراق. وكانت أفغانستان وحدها مطروحة".

وكان المستشار السابق لشؤون الإرهاب في البيت الأبيض ريتشارد كلارك كشف أنّ الرئيس بوش تحدّث إليه بُعيد الاعتداءات وطلب منه بإصرار البحث عن رابط بين الاعتداءات ونظام صدّام حسين.

وأقرّت أمام اللجنة بعد إلحاح شديد بأنّه "كان هناك نقاش حول العراق". وأضافت: "أعتقد بأنّ القضيّة أثيرت من قبل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ودفع بها قليلاً مساعد وزير الدفاع بول أولفوفيتز".

يُشار إلى أنّ ولفوفيتز كان من أقوى مناصري التدخّل ضدّ العراق في آذار ـ مارس ٢٠٠٣.

وتابعت رايس: "نظرًا إلى أنّ الأمر يتعلّق بحرب شاملة ضدّ الإرهاب فهل يتعيّن علينا التطلّع إلى أفغانستان فقط أم التطلّع أيضًا نحو العراق للقيام بشيء ما؟ لقد خضنا نقاشًا في هذه النقطة أيضًا".

وقالت رايس: "لكن عندما توجّهنا إلى كامب ديفيد تحضيرًا للردّ، كانت الخارطة الوحيدة على الطاولة تلك الخاصّة بأفغانستان".

من جهته، وصف الرئيس الأميركيّ جورج دبليو بوش مداخلة رايس أمام اللجنة المستقلّة التي تحقّق في ملابسات اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ بأنّها "رائعة".

وقالت الناطقة باسم الرئاسة الأميركيّة كلير بوكان إنّ "الرئيس وجد أنّ كوندوليزا رايس كانت رائعة".

وأضافت أنّ رايس "كانت واضحة للغاية حول الخيارات الماثلة قبل ١١ أيلول ـ سبتمبر والخطوات الهجوميّة التي اتُخذت بعدها". وتابعت أنّ بوش شاهد برفقة زوجته لورا المداخلة التي استمرّت ثلاث ساعات[١].

١ ـ أ ف ب، رويترز، ٨ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

مذكّرة القاعدة السريّة

نشر البيت الأبيض في العاشر من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ مذكّرة عالية السريّة صدرت قبل شهر من وقوع هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، وذلك تحت ضغط من اللجنة التي تتولّى التحقيق في تلك الهجمات.

ويقول البيت الأبيض إنّ الوثيقة لم تحتو على معلومات استخباراتيّة أو جديدة يمكن الاستناد إليها، بينما يجادل منتقدو الرئيس بوش بأنّها تظهر تجاهل إدارته لتحذيرات من هجمات إرهابيّة محتملة داخل البلاد.

فما هي الوثيقة التي نشرها البيت الأبيض؟

ـ إنّها مذكّرة الإحاطة السريّة التي رُفعت إلى الرئيس الأميركيّ جورج بوش في السادس من آب ـ أغسطس ٢٠٠١، وقبل أيّام، كانت كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القوميّ، قد كشفت في شهادتها أمام لجنة التحقيق في هجمات أيلول ـ سبتمبر عن أنّ عنوان الإحاطة هو "بن لادن مصمّم على الضرب داخل الولايات المتّحدة". وقد تسلّم بوش الإحاطة من مسؤول في وكالة الاستخبارات المركزيّة CIA بينما كان في عطلة في مزرعته في تكساس قبل ٣٦ يومًا من وقوع الهجمات.

ماذا تقول الوثيقة؟

ـ تقول الوثيقة الواقعة في ١٧ جملة ما يلي:

إنّ أسامة بن لادن تعهّد بالثأر "في واشنطن" للهجمات الصاروخيّة الأميركيّة على قاعدته في أفغانستان في عام ١٩٩٨.

إنّ بن لادن "يعدّ لعمليّاته قبلها بأعوام ولا يتوقّف بسبب العوائق التي يواجهها".

إنّ "أعضاء القاعدة، وبينهم مواطنون أميركيّون، أقاموا في الولايات المتّحدة أو سافروا إليها على مدى أعوام، ويبدو أنّ الجماعة تحتفظ ببنية دعم قد تساعد على شنّ هجمات".

ـ ولم تتمكّن "وكالات الاستخبارات الأميركيّة من التحقّف من بعض التقارير التي تتحدّث عن تهديدات"، من بينها تحذير صدر في عام ١٩٩٨ من أنّ بن لادن يسعى إلى اختطاف طائرات بهدف إطلاق سراح متطرّفين إسلاميّين تعتقلهم السلطات الأميركيّة.

ما مدى حساسيّة هذه المذكّرة؟

ـ الإحاطات الرئاسيّة اليوميّة من بين أكثر الوثائق التي تصدرها الحكومة الأميركيّة سريّة، وذلك قبل إعلان رايس عنها. حتّى عنوان المذكّرة كان سريًّا. وتقدّم وكالة الاستخبارات المركزيّة، منذ الستّينات، إحاطات للرئيس ستّة أيّام أسبوعيًّا. وحتّى نشر البيت الأبيض للوثيقة في العاشر من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤، لم يسبق لأيّ من رؤساء الولايات المتّحدة أن رفع السريّة عن أيّ من تلك الإحاطات.

ونشرت الوثيقة بكاملها ولم يحجب منها سوى هويّة وكالات الاستخبارات الأجنبيّة التي زوّدت نظيراتها الأميركيّة بالمعلومات.

لماذا رفع البيت الأبيض السريّة عنها؟

ـ تحدّى أعضاء الحزب الديموقراطيّ بلجنة التحقيق في هجمات أيلول ـ سبتمبر الإدارة الأميركيّة أن ترفع السريّة عن الوثيقة وذلك لدى استجوابهم لكوندوليزا رايس.

ويُعد مثولها أمام اللجنة في حدّ ذاته نوعًا من الهزيمة للبيت الأبيض الذي قال في البداية إنّها لن تدلي بشهادة علنيّة كي لا يتعارض ذلك مع الامتيازات التنفيذيّة التي منحها لها الرئيس.

وأثار رفض البيت الأبيض ردّ فعل عنيفًا داخل الولايات المتّحدة وأصرّ المعلّقون والمحلّلون على أنّه ينبغي على الرئيس تعطيل هذه الامتيازات التنفيذيّة لمساعدة التحقيق في مثل هذا الحدث التاريخيّ.

وعندما طالبت لجنة التحقيق في هجمات أيلول - سبتمبر برفع السريّة عن المذكّرة آثر البيت الأبيض الاستجابة بسرعة بدلاً من خسارة معركة أخرى أمام العامّة.

هل يمكن أن يؤثّر نشر المذكّرة على انتخابات الرئاسة التي كانت ستجري في ذلك العام؟

- كان الرئيس بوش يقود حملته كـ"رئيس حرب"، يأمل أن يستمرّ الأميركيّون في الوثوق به لحمايتهم... وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت قبل نشر المذكّرة بوقت قصير أنّ أغلب الأميركيّين يقرّون معالجته للحرب على الإرهاب - لكن هذا التأييد كان آخذًا في الانخفاض[1]...

---

١ - BBC ARABIC، ١٢ نيسان - إبريل ٢٠٠٤.

رايس لم تكُن تَعرف "القَاعدة" لدى استلامِها منصبهَا

على أثر صدور كتاب "ضدّ كلّ الأعداء Against all Ennemies" الذي ألّفه "ريتشارد كلارك"، المستشار لمدّة ثلاثين سنة في مكافحة الإرهاب، والذي عمل مع ثلاثة رؤساء أميركيّين في البيت الأبيض، ومن ضمنهم الرئيس جورج دبليو بوش لمدّة عام ونيّف، أثيرت ضجّة كبيرة حول الكتاب في الولايات المتّحدة، ذلك أنّه تضمّن معلومات مثيرة حول مواقف الرئيس بوش الثابتة من العراق، إذ إنّه على الرغم من إجماع التقارير المتنوّعة عاة أنّه لا علاقة بين العراق ومنظّمة القاعدة وأحداث ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، كان الرئيس بوش يصرّ على مزيد من التنقيب والتدقيق بغية إيجاد الرابط بين صدّام حسين ومنظّمة القاعدة.

وتكشف مصادر دبلوماسيّة رفيعة المستوى أنّ الكتاب تضمّن معلومات مثيرة حول "كوندوليسّا رايس" مستشارة الرئيس للأمن القومي التي أظهرت تعابير وجهها أنّها لم تكن سمعت كثيرًا بمنظّمة القاعدة لدى مجيئها إلى البيت الأبيض، وتضيف المصادر: يبدو أنّ الرئيس بوش كان مسكونًا بفكرة ارتباط النظام العراقي بمنظّمة القاعدة...

وكشفت معلومات أخرى أنّ "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع الأميركيّ اقترح ضرب العراق في الثاني عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ ردًّا على أحداث ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١.

كما أثارت تلك المعلومات، بالإضافة إلى أسلحة الدمار الشامل التي لم يتمّ كشفها حتّى صدور الكتاب في العراق نوعًا من الدهشة لدى العديد من الأوساط في الولايات المتّحدة.

وتضيف المصادر عينها: لقد اتّهمت أوساط البيت الأبيض "ريتشارد كلارك" بأنّه قريب من المرشّح الديمقراطي "جون كيري" للتشكيك بمصداقيّة معلوماته، غير أنّ التحقيقات التي كانت جارية وقت صدور الكتاب من قبل لجان الكونغرس المختصّة، وما حدث في قطارات مدريد وإعلان رئيس الوزراء الإسباني الجديد أنّه سوف يسحب القوّات الإسبانيّة من العراق ما لم يكن هناك دور أكبر للأمم المتّحدة، فضلاً عن تصريحاته بأنّ الوضع في العراق كارثيّ وقيام تظاهرات في أنحاء عديدة من العالم، وبصورة خاصّة في أوروبّا وأميركا للتنديد بسياسة الولايات المتّحدة في الذكرى الأولى لاحتلال العراق، وغياب الأمن في العراق، إضافة إلى تساؤلات كثيرة ترتبط بمرحلة ما بعد ٣٠ حزيران ـ يونيو ٢٠٠٤، وغموض ما يكتنف تلك المرحلة، إذ تتحدّث مصادر البنتاغون عن إمكان بقاء القوّات الأميركيّة في العراق لمدّة عشر سنوات عوض ثلاث سنوات، من شأن كلّ ما تقدّم أن يلقي شكوكًا في الولايات المتّحدة الأميركيّة حول سياسة الرئيس بوش الخارجيّة ربّما يكون لها وقعها لتغيير الإدارة الأميركيّة عبر فوز رئيس ديمقراطيّ.

يومها أشارت المصادر نفسها إلى أنّ مرشّح الحزب الديمقراطيّ "جون كيري" كان يدرك ذلك جيّدًا، إذ إنّه لم يكن يوفّر انتقاداته لسياسة الرئيس بوش الخارجيّة والداخليّة في آن معًا، وأنّ الاقتصاد الأميركيّ كان يترنّح تحت عجز يقارب الـ ٥٠٠ بليون دولار؛ بعدما كان هناك فائض في الميزانيّة في عهد الرئيس بيل كلينتون، وكانت البطالة ما زالت على ازدياد في المجتمع الأميركيّ... وها إنّ كتاب ريتشارد

كلارك كشف أمورًا مثيرة عن الرئيس جورج دبليو بوش وتشبثه بضرورة توريط العراق في أعمال الإرهاب... فهل تنجح الإدارة الأميركيّة في النيل من سمعة رجل قضى أكثر من ثلاثين سنة في خدمتها بإخلاص ونال ثقة أعلى المسؤولين فيها[١]؟

طَائرَاتُ التجسُّس الأميركيَّة التقطَت بن لادن سنَة ٢٠٠٠

بثّت شبكة التلفزة الأميركيّة NBC مساء الثلاثاء ١٦ آذار - مارس ٢٠٠٤ شريط فيديو التقطته طائرات تجسّس بدون طيّار فوق أفغانستان قبيل سنة من وقوع اعتداءات ١١ أيلول - سبتمبر ٢٠٠١، يظهر فيه رجل طويل القامة يُفترض أن يكون أسامة بن لادن. واعتبرت الشبكة أنّ بثّ هذا الشريط يطرح تساؤلات حول الاستراتيجيّة التي اتّبعها الرئيس الأميركيّ السابق بيل كلينتون في مكافحة الإرهاب.

وقالت الشبكة إنّ الشريط صُوّر في خريف سنة ٢٠٠٠ في أفغانستان بواسطة طائرات تجسّس بدون طيّار، كانت تحلّق فوق معسكرات تدريب تابعة للقاعدة.

وأظهرت الصور التي نُقلت إلى مقرّ وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA رماة من القاعدة يشاركون في تدريبات عسكريّة.

ويظهر في الفيلم رجل طويل القامة يرتدي ثوبًا أبيض طويلاً اعتبر الكثير من الخبراء أنّه زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

---

١ - مايا أبو فاضل، جريدة "الديار"، عدد ٢٥ آذار ٢٠٠٤، ص١٩.

وقال ضابط المخابرات السابق "وليم أركين" لمجطّة NBC إنّ الشريط يظهر رجلاً طويل القامة، تشاهدونه محاطًا أو في حماية حرّاس.

وقالت المحطّة التلفزيونيّة إنّ الشريط صُوّر في مزرعة "ترناك"، وهو معسكر تؤكّد الاستخبارات أنّ بن لادن كان يقيم فيه.

والمباني التي تظهر في الفيلم مماثلة لتلك التي تظهر في صور التقطها عملاء المخابرات في مزرعة "ترناك"، وفق ما ذكرته NBC.

وقالت المحطّة إنّ الشريط يثبت أنّ إدارة كلينتون كانت تتابع باستمرار نشاطات القاعدة قبل سنة من اعتداءات ١١ أيلول - سبتمبر.

لكنّ ذلك يطرح، برأي المحطّة، تساؤلات حول سبب عدم اتّخاذ إدارة كلينتون الإجراءات اللازمة...

ودافع ثلاثة من كبار المسؤولين عن الأمن القوميّ في إدارة بيل كلينتون اتّصلت بهم المحطّة عن سياسة إدارتهم مؤكّدين أنّهم قاموا بتفكيك الخلايا الإرهابيّة وأعطوا الأولويّة للتصدّي للقاعدة بهدف حماية الأمن القوميّ للولايات المتّحدة.

وقال "جيمس شتاينبرغ"، مساعد المستشار السابق للأمن القوميّ في إدارة كلينتون:

"إستخدمنا القوّة العسكريّة ونفّذنا عمليّات سريّة... إستخدمنا كلّ الوسائل الممكنة لأنّنا أدركنا أنّ القاعدة تشكّل تهديدًا جدّيًا[١]".

---

١ - أ.ف.ب.، ١٧ آذار - مارس ٢٠٠٤.

أميركا "في مواجهة كلّ الأعداء"

كما ذكرنا سابقًا، أصدر مستشار الأمن القوميّ السابق في البيت الأبيض "ريتشارد كلارك" كتابًا في بداية العام ٢٠٠٤ بعنوان "في مواجهة كلّ الأعداء".

وقد لخّص كلارك في المقدّمة أهداف الكتاب فاضحًا فشل الإدارات الأميركيّة المتعاقبة منذ عهد رونالد ريغن مرورًا بجورج بوش الأب وصولاً إلى جورج بوش الإبن في مواجهة الإرهاب.

وفي ما يلي نصّ المقدّمة:

سُئلت مرارًا: "كيف سارت الأمور بالتحديد في الحادي عشر من أيلول وماذا حصل؟".

بالنظر إلى المعطيات المتوفّرة وجدت أنّ المصادر الموثوقة حول هذا اليوم الذي يطبع التاريخ لأمد طويل، غائبة. عندها بدأت التفكير بتعليم طلاّب جامعتَي جورج تاون وهارفرد، وأدركت أنّه لا يوجد سرد حقيقيّ للتاريخ المعاصر للحادي عشر من أيلول عام ألفَين وواحد، والأحداث التي تلته.

وفي ما تبدو الأحداث في العام ألفَين وثلاثة تجري خارجًا أي في العراق وسواه من الدول، وجدت نفسي مهتمًّا أكثر فأكثر بالكشف عن خلفيّات التضليل الأميركيّ العميق. إنّ الشريحة الواسعة من المواطنين الأميركيّين يؤمنون، نظرًا لما تنقله إليهم إدارة بوش، بأنّ لصدام حسين علاقة مع تنظيم القاعدة في الاعتداءات على أميركا، ويعتقد العديد منهم أنّ إدارة بوش نجحت في محاربة الإرهاب، فيما هي في الواقع

أضاعت الفرص للقضاء على تنظيم "القاعدة" وبالتالي عملت على تقوية أعدائنا من خلال سلوكها اتّجاهًا معاكسًا عبر احتلال العراق. وها هي "القاعدة الجديدة" تنتشر وتنمو بقوّة بسبب أفعالنا وعدم تحرّكنا.

من وجهة نظري الخاصّة أعرض في كتابي قصّة نموّ تنظيم القاعدة وهجومها على الولايات المتّحدة في الحادي عشر من أيلول. إنّها قصّة الـ CIA و الـ FBI اللذَين أدركا متأخّرَين أنّ ثمّة خطرًا يحدق بالولايات المتّحدة، وأنّنا كنّا عاجزين عن منعه حتّى بعد الاعتراف بجديّة هذا التهديد.

وهذه هي أيضًا قصّة رؤسائنا.

- رونالد ريغن الذي لم يقم بأيّة خطوة للردّ على مقتل مئتَين وثمانية وسبعين جنديًا من قوّات المارينز في بيروت.

- جورج بوش الأب الذي لم يردّ على العمليّة التي دعمتها ليبيا وأدّت إلى مقتل مئتَين وتسعة وخمسين راكبًا على متن طائرة "بان آم" الأميركيّة. والذي لم يضع سياسة رسميّة لمكافحة الإرهاب، وترك صدّام حسين في موقعه واضعًا القوّات الأميركيّة المتواجدة في السعوديّة أمام خيار الانسحاب من المنطقة.

- بيل كلينتون الذي شبّه الإرهاب بالتهديد المركزيّ للحرب الباردة، وتصرّف على أساس إثبات قدراتنا في مكافحة الإرهاب. والذي، خلافًا لعلم الرأي العامّ، لم يأخذ على محمل الجدّ الإرهاب الآتي من العراق وإيران والمهدّد لأميركا. وقلّل من خطر "القاعدة" للسيطرة على البوسنة. ولكنّه، في مقابل الهجوم المستمرّ عليه، لم يستطع أن يحظى بالدعم العمليّ من قِبَل الـ CIA والبنتاغون والـ FBI لمواجهة هذا التهديد.

- جورج بوش الإبن الذي فشل في التحرك بأولويّة لمواجهة تهديد تنظيم القاعدة وتسبّبها بأحداث الحادي عشر من أيلول، على رغم الخطر المتواصل لهذه المنظّمة. وبعد ذلك حصد السقوط السياسيّ في إدراكه الواضح للخطوات الناقصة بعد الاعتداء، والذي شنّ حربًا مكلفة وغير ضرورية على العراق، كان من أثرها أن أعطت الدفع المعنويّ للحركات الإسلاميّة المتطرّفة والراديكاليّة في العالم.

ومع الأسف هذه قصّة فشل أميركا في تطوير مفهوم يحدّد جديّة خطر الإرهاب، وقصة العجز الأميركيّ عن القيام بالواجب في مواجهة هذا التهديد، إلى أن حصل في الواقع مخلّفًا وراءه آلاف الضحايا الأميركيّين.

والأسوأ من ذلك أنّها قصّة فشل أميركا، حتّى بعد الاعتداء، في القضاء على تنظيم القاعدة، وكيف أنّ إدارة بوش حوّلت حملتها ضدّ الإرهاب إلى سياسة لضمان النجاحات الانتخابيّة، وكيف أنّ الأمن الداخليّ ظلّ عرضة للهجوم، وكيف أنّ الجهود المبذولة ظلّت ضئيلة في توجيه خطاب يتحدّى إيديولوجيًّا الإرهابيّين الذين يحاولون تشويه صورة الإسلام من خلال إيديولوجيّة الكراهيّة الجديدة.

وضعني حسن الحظّ وسط مفاتيح داخل الحكومة الأميركيّة خلال مرحلة شهدت نهاية حقبة وبداية أخرى جديدة: الحرب الباردة التي بدأت قبل ولادتي وانتهت مع بلوغي الأربعين. مطلع هذه الحقبة بدأت عملي في البيت الأبيض كموظّف استمرّت خدمته على مدى ولاية ثلاثة رؤساء.

مع بداية تكشّف الأحداث عام ألفَين وثلاثة بدأت أشعر بضرورة كتابة ما أعرف كمواطن أميركيّ، ومن أجل الذين يريدون درس هذ الحقبة في المستقبل. أدرك أنّ ثمّة خطرًا كبيرًا في الكتابة خصوصًا أنّ عددًا من الأصدقاء والمساعدين السابقين الذين عارضوا فكرة كتابتي سيستاؤون جدًّا، وتحديدًا من جانب الإدارة الحاليّة في البيت

الأبيض، إذ تُعرف هذه الإدارة باستيائها الشديد للنقد من قِبَل مساعدين سابقين معتبرة أنّ في ذلك خرقًا كبيرًا للولاء لها.

لا يمكن لشخص خدم طوال ثلاثين عامًا في الأمن القومي في واشنطن ومن ضمنهم عشر سنوات في البيت الأبيض، ألاّ يكون لقي المساعدة والدعم في حالتي فإنّ المساعدة أتت من قِبَل جمهوريّين وديمقراطيّين ومستقلين وأعضاء في الكونغرس وزملاء في حكومات الخارج.

في القرن السابع عشر وضع فريق صغير من الأميركيّين الدستور الذي يحكم البلاد وفيه أملوا قسم اليمين الذي يؤدّيه الرئيس.

ثلاثة وأربعون رئيسًا أميركيًّا حلفوا اليمين حتّى الآن وآلاف الأميركيّين بمجرّد أنّهم أصبحوا مواطنين أميركيّين أو انضمّوا إلى القوّات المسلّحة أو أصبحوا عملاء للـ FBI أو موظّفين لدى الـ CIA أو موظّفين فدراليّين. كلّ هذه المجموعات المذكورة أدّت القسم من أجل حماية الدستور "في مواجهة كلّ الأعداء".

في هذه الحقبة من المتغيرات والأخطار علينا جميعنا تعهّدنا لحماية هذا الدستور من أعداء الخارج، والذين قد يتسبّبون بالإرهاب على أمّتنا وشعبنا. ينبغي أن تكون هذه المهمّة اهتمامنا الأوّل وليس بالضرورة من خلال شنّ الحروب لاختيار النظريّات الشخصيّة، أو لمحو الأخطاء الشخصيّة، أو للانتقام[1].

---

١ - جريدة "الديار" اللبنانيّة، عدد ١٥ نيسان - إبريل ٢٠٠٤، ص ١، ٢٠.

الـ FBI يواجه مشاكل خطيرة في مكافحة الإرهاب

رأت لجنة التحقيق المستقلّة في اعتداءات الحادي عشر من أيلول أنّ الـ FBI ما زال يواجه مشاكل خطيرة في تبادل المعلومات واستثمارها التي تحدّ من فاعليّته في مكافحة الإرهاب، على الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي قام بها منذ اعتداءات ٢٠٠١.

وكانت اللجنة، التي تضمّ خمسة أعضاء ديمقراطيّين وخمسة جمهوريّين، انتقدت بحدّة في وثيقة أخرى في الرابع عشر من نيسان - إبريل ٢٠٠٤، الـ FBI بسبب أدائه السيّء قبل الاعتداءات التي أسفرت عن مقتل حوالي ثلاثة آلاف شخص في الولايات المتّحدة. وأكّد معدّو التقرير خصوصًا على "الإمكانيّات المحدودة التي يتمتّع بها هذا الجهاز في جمع المعلومات والقيام بالتحليلات الاستراتيجيّة وتقاسم المعلومات داخله ومع الهيئات الفدرالية الأخرى"، ومن بينها الـ CIA.

وقالت اللجنة في تقريرها المرحليّ "تعتقد أنّ الـ FBI أصبح أكثر قوّة اليوم لمكافحة الإرهاب" مشيرة إلى الإصلاحات المذهلة الكبيرة التي قام بها المدير الحاليّ لمكتب التحقيقات روبرت مولر.

لكنّ التقرير أضاف أنّه "إذا كان الـ FBI قد حقّق تقدّمًا فإنّه ما زال يتعيّن عليه مواجهة تحديّات بنيويّة كبيرة لتحسين تداول المعلومات بين مكاتبه وليصبح أكثر فاعليّة في مواجهة الإرهاب".

وقد نُشرت هذه الوثيقة في الرابع عشر من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤، في افتتاح جلسة للاستماع إلى مولر.

وأشار التقرير، في هذا السياق، إلى نظام المعلوماتيّة المحدود الذي يملكه الـ FBI منذ الثمانينات وثقافة غياب تقاسم المعلومات، معتبرًا أنّهما عاملان يساهمان في القصور المستمرّ في تبادل المعلومات وتحليلها اللذَين اعتُبرا من المشاكل الأساسيّة للمكتب قبل الحادي عشر من أيلول ـ سبتمر. وتابع أنّ الكثير من المعلومات لم تدخل في النظام المعلوماتيّ لهذا السبب.

وقال التقرير إنّ هذا الوضع يفسّر "بالمقاربة التقليديّة التي يتّبعها الـ FBI في معالجة المعلومات المتعلّقة بكلّ قضيّة معتبرًا أنّها ملك للعميل الذي يجري التحقيق ويحتفظ بها، في معظم الأحيان، في ملفّ على الورق".

وتابع أنّ "كلّ العملاء الذين استمعت اللجنة لشهاداتهم قالوا إنّ أفضل طريقة لتقاسم المعلومات كانت تتمّ عن طريق العلاقات الشخصيّة". وأشار المحقّقون إلى أنّ إجراءات اتُّخذت للإشراف على مكاتب الـ FBI للتأكّد من أنّ كلّ المعطيات المتعلّقة بمكافحة الإرهاب تتركّز في واشنطن وتوزّع بعد ذلك. لكنهم أضافوا أنّه على الرغم من هذه التحسينات قال عدد كبير من المسؤولين الحاليّين في الـ FBI إنّ "هذه الهيئة ما زالت لا تعرف كلّ ما تحتويه الملفّات". كما قال المحقّقون أيضًا بأنّ المفتّش العام لوزارة العدل التي تشرف على الـ FBI ذكر في تقرير في كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٠٣ أنّ "المكتب لم يحدّد حتّى الآن السياسات والإجراءات المناسبة لتقاسم المعلومات".

وكانت اللجنة قد رأت، في الرابع عشر من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤، أنّ الـ CIA لم تكن لديها استراتيجيّة عملانيّة لمواجهة تهديد القاعدة قبل هذه الاعتداءات. وأكّد

المحقّقون، بعد اجتماعات مع مسؤولين ومحلّلين في الاستخبارات ودراسة عدّة وثائق، على أنّ "إدارة الوكالة لم تضع استراتيجيّة عملانيّة لشنّ حرب على الإرهاب قبل ١١ أيلول ـ سبتمبر". وأوضحوا أنّ "مثل هذه الاستراتيجية تتمثّل في تحديد القدرات التي يتعيّن أن تكون لدى أجهزة الاستخبارات لكي تتمكّن من شنّ هذه المعركة مثل معرفة اللغة وأنظمة جمع المعلومات أو توظيف محلّلين". من جهته انتقد مدير الـ CIA جورج تينيت، بشدّة، نتائج التقرير الأوّليّ للجنة حول أداء أجهزة الاستخبارات. وقال أمام لجنة التحقيق المستقلّة "لا أوافق مطلقًا على هذه الاستنتاجات". لكنّه اعترف، أمام لجنة التحقيق، بأنّ أجهزة الاستخبارات "ارتكبت أخطاء". وأكّد على أنّ الـ CIA، بالرغم من أنّها كانت تملك "استراتيجية جيّدة وتقوم باستثمارات جيّدة لتتمكّن من مواجهة القاعدة مستقبلاً إلاّ أنّنا لم نخترق مطلقًا مؤامرات اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمر ٢٠٠١".

وفي سابقة في عالم التجسّس خرج، من الظلّ، الرئيس الحاليّ لوحدة سريّة تابعة للـ CIA تشرف على تجنيد العملاء الأجانب وتقوم بعمليّات سريّة ليدلي بشهادته أمام اللجنة القوميّة. وقال جيمس بافيت، نائب مدير الـ CIA لشؤون العمليّات للجنة في شهادته "نظرًا لمنصبي في الـ CIA لا أظهر في المناسبات العامّة، وطوال تاريخ الـ CIA لم يدلِ مَن هو بمنصبي، من قبل، بشهادة علنيّة". وألقى بافيت، في مناسبات معدودة، خطابات عامّة، كما شوهد كثيرًا وهو يتسلّل داخلاً إلى جلسة مغلقة للكونغرس، لكنّها المرّة الأولى التي يدلي فيها مسؤول في هذا المنصب بشهادة علنيّة، ممّا أشاع جوًّا من التوتّر حتّى بين أعضاء اللجنة نفسها.

وقال بوب كيري، وهو سيناتور ديمقراطيّ سابق وعضو سابق في لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ، "كانت معدتي تتقلّص بينما كان السيّد بافيت يردّ على الأسئلة. يجب ألاّ تؤخذ هذه كسابقة لاستدعاء نائب مدير العمليّات السريّة للشهادة

علنا". ومضى كيري قائلاً "هذا موقف غير عاديّ ويجب ألاّ يصبح سابقة يُقاس عليها في المستقبل".

وفي شهادته قال بافيت بأنّ العمليّات السريّة للمخابرات الأميركيّة كانت وراء عدد من أبرز "عمليّات إضعاف" تنظيم القاعدة الذي تُنسب إليه الهجمات. لكنّه قال بأنّ اخفاء أسامة بن لادن زعيم التنظيم ونائبه أيمن الظواهري هو "علامة على الطريق وليس نقطة تحول". ومضى قائلاً "كلّنا... يجب أن يدرك أنّ هذه حرب نهايتها لم تلح في الأفق".

ووصف بافيت بعض التغيّرات التي حدثت بعد الهجمات التي أودت بحياة نحو ثلاثة آلاف شخص قائلاً: "منذ عامَين ونصف العام كنّا نضع على رأس قائمة مشاغلنا اليمن والسعوديّة وجنوب شرق آسيا، وما زلنا قلقين بشأن المتطرّفين العاملين في هذه المناطق، لكن اليوم، على سبيل المثال، قضينا تقريبًا على كلّ هدف كبير في اليمن... قتل أو اعتقل".

وأنهى بافيت شهادته بتقديم التعازي لأسر قتلى هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر التي تعرّضت لها واشنطن ونيويورك متعهّدًا ببذل كلّ الجهد لضمان "ألاّ يحدث هذا الإخفاق مجدّدًا[١]".

---

١ ـ أ.ف.ب ـ رويترز، ١٥ نيسان ـ ابريل ٢٠٠٤.

المخابَرات الألمانيّة ترصُد الحَركات الإسلاميَّة الناشطَة

الدور المركزيّ الذي لعبته "خليّة هامبورغ" في تخطيط وتنفيذ عمليّات ١١ أيلول - سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتّحدة واستهداف تنظيم القاعدة الجزائريّ المتمثّل بـ"الجماعة الإسلاميّة للدعوة والقتال" للسيّاح الألمان، دفع جهاز المخابرات الألمانيّة BND لمحاولة رصد وتحديد حجم الحركات الناشطة في أوساط ثلاثة ملايين ونصف مليون مسلم يعيشون في ألمانيا.

وقد نجح الجهاز في رصد ٧٠ منظّمة تضمّ في صفوفها ٦٠ ألف ناشط، حوالى ربع هذا العدد، أي نحو ١٥ ألف ناشط ينتمون إلى تنظيمات إسلاميّة متطرّفة يمكن أن تشكّل خطرًا مباشرًا على الأمن القومي الألماني.

أمّا جنسيّات الناشطين، فغالبيّتهم العظمى من الأتراك (٤٠ ألفًا) والأكراد (١٠ آلاف) وحوالى ٥ آلاف عربيّ وما لا يزيد عن ألف إيرانيّ.

أكبر هذه التنظيمات هو "دولة الخلافة" الأصوليّ المتطرّف الذي يقوده التركيّ المفتي "قبلان" الذي يتمتّع بامتدادات في الدول الأوروبيّة المجاورة وخصوصًا هولندا عبر منظّمة "خدّام الله" التي تتّخذ من مدينة "دوردريش" مقرًّا لها. إضافة إلى السويد والدانمارك؛ ومن بعده تأتي "الجمعيّة الإسلاميّة التركيّة" التي، وبالرغم من محدوديّة عدد ناشطيها، إلاّ أنّها تستمدّ قوّة وجودها في وسط الجالية التركيّة من خلال المؤسّسات الخيريّة الصحيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

ويأتي "حزب العمّال الكردستاني" في المرتبة الثالثة.

أمّا التنظيمات العربيّة فيأتي الجزائريّون في مقدّمتها. وهناك أيضًا فرع "حزب الله" المرتبط بالمركز الثقافي الإيرانيّ في كولومبيا، فيما الجماعات الإيرانيّة غالبيّة عناصرها، هم من الناشطين في صفوف منظّمة "مجاهدي خلق"[١].

عبد الغني المزودي

المغربي عبد الغني المزودي (٣١ عامًا) المتّهم بالتواطؤ في اعتداءات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتّحدة، إسلاميّ هادئ جدًّا في مظهره وتقيّ في سلوكه. وقد احتفل المزودي الأصلع والملتحي الذي يتصرّف بهدوء، وكان على علاقة بعدد من انتحاريّي الاعتداءات في هامبورغ، شمال ألمانيا، بالإفراج عنه في ١١ كانون الأوّل ـ ديسمبر ٢٠٠٣ بعد اعتقال موقّت استمرّ ٢١ شهرًا، بالسجود وشكر الله قبل أن يتّصل بأسرته في المغرب.

درس المزودي، الذي ولد في السادس من كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٧٢ في مراكش لأسرة بورجوازيّة مغربيّة معتدلة في تديّنها، درس القرآن وهو في سنّ الخامسة من عمره. وبعد عامين، رافق والده للمرّة الأولى إلى المسجد.

عاش المزودي في المغرب مع شقيقيه وشقيقاته الثلاث. وبعدما حصل على البكالوريا انتقل في ١٩٩٢ إلى ألمانيا وتعلّم اللغة الألمانيّة في "بوشوم" غرب. وبعد

---

١ ـ الفغالي بدرا باخوس، جريدة "الديار" اللبنانيّة، عدد ٢٩ كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤.

عامَين بدأ دراسة تقنيّة الكهرباء في الجامعة التقنيّة في "هاربورغ"، أحد أحياء "هامبورغ". وفي هذه المدينة التقى في ١٩٩٦ المصري "محمّد عطا" زعيم "خليّة هامبورغ" التي تعتبر القاعدة الخلفيّة لانتحاريّي الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، والمرتبطة بتنظيم القاعدة المسؤول عن تلك الاعتداءات.

التقى المزودي مرّات عدّة الانتحاريّين وحتّى أنّه وقّع وصيّة محمّد عطا الذي كان بين منفّذي الاعتداءات في الطائرة التي اصطدمت بالبرج الشماليّ لمركز التجارة العالميّ. لكنّ المغربي نفى باستمرار علمه بنواياهم الإرهابيّة. وهذا ينافي أقوال شابّ من هامبورغ يدعى "بيرنداف"، أقام معه في شقّة في ١٩٩٥ واستمعت إليه المحكمة بصفة شاهد. فقد أكّد هذا الرجل أنّ المزودي كان يؤيّد الاعتداءات التي يجري تحضيرها.

ووُصف المغربيّ بأنّه "رجل هادئ وموزون"، لا يؤيّد إسرائيل والولايات المتّحدة، ويرى أنّ تأثير اليهود أكبر من اللازم في الولايات المتّحدة.

غداة اعتداءات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر، استجوبت الشرطة الألمانيّة المزودي، ثمّ أفرجت عنه نظرًا لغياب الأدلّة الكافية. وبعد عام اعتُقل بسبب شهادة أدلى بها، على ما يبدو، ناشط في تنظيم القاعدة، معتقل. وسُجن المزودي في العاشر من تشرين الأوّل ـ أكتوبر ٢٠٠٢ بتهمة "التآمر لقتل أكثر من ثلاثة آلاف شخص والانتماء لمنظّمة إرهابيّة"، ثمّ أُفرج عنه بعد ٢١ شهرًا إثر شهادة للدفاع قدّمتها الشرطة الفدراليّة الألمانيّة، استندت إلى أقوال اليمني "رمزي بن الشيبة" الذي يُعتقد أنّه منسّق الاعتداءات، والمعتقل في الولايات المتّحدة، والتي تفيد بأنّ المزودي لم يعد من أعضاء "خليّة هامبورغ". وقال رئيس المحكمة "كلاوس روهلي" إنّه "من الممكن جدًّا أن يكون المزودي استبعد فعلاً من عمليّة التحضير للاعتداءات"، مبرّرًا بذلك قرار

الإفراج عن المزودي الذي انتقدته النيابة العامّة الفدراليّة الألمانيّة والولايات المتّحدة الأميركيّة. وقد عبّر وزير العدل الأميركيّ "جون أشكروفت" عن "خيبة أمله" لإطلاق سراح المزودي، وألمح إلى أنّ هذا النوع من القضايا يُعالج بطريقة مختلفة في الولايات المتّحدة لأنّها قضايا مرتبطة بالأمن القوميّ. وأثارت هذه التصريحات ردّ فعل سلبيًا من جانب سلطات هامبورغ، وقد وصفها وزير العدل في المقاطعة التي تتألّف من مدينة هامبورغ بأنّها "سطحيّة جدًا وتنمّ عن ادّعاء"، معتبرًا أنّ القضاة لا يستحقّون النقد لأنّ قرارهم "لم يكن سياسيًا مرغوبًا به ولا ينطبق على أفكار شخص ما". وقالت الصحف الألمانيّة إنّ ألمانيا كانت قد حذّرت الولايات المتّحدة من أنّها قد تفرج عن المزودي إذا لم تبدِ السلطات الأميركيّة تعاونًا أكبر مع القضاء الألمانيّ. وكانت السلطات الأميركيّة قد رفضت مرارًا محاولات الحكومة الألمانيّة جلب "بن الشيبة" للمثول أمام محكمة هامبورغ للاستماع إلى شهادته الكاملة. وهدّد ذلك بزيادة التوتّر في العلاقات بين ألمانيا والولايات المتّحدة والمتوتّرة أصلاً بسبب معارضة برلين للحرب التي شنّتها واشنطن على العراق، وتردّدها في لعب دور لإحلال الاستقرار في البلد الذي تمزّقه الحرب.

وفي الثامن من كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤، عاد المدّعي العام "فالتر هيمبرغر" وأكّد أمام محكمة الاستئناف في هامبورغ التي تقوم بمهامّ محكمة البداية في بعض القضايا المتعلّقة بالإرهاب، أنّه مقتنع بأنّ المزودي كان أحد أعضاء "خليّة هامبورغ". وتقرّر أن تصدر المحكمة يوم الخميس في ٢٢ كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤ حكمها في ثاني محاكمة في العالم لأحد المتّهمين بالتورّط في اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، وهي محاكمة المزودي. أمّا محامو الدفاع فقد طالبوا بتبرئة المغربيّ مؤكّدين أنّه لم يكن على علم بنوايا الانتحاريّين في الطائرات التي تحطّمت فوق واشنطن ونيو

يورك... وطوال محاكمته التي بدأت في ١٤ آب أغسطس ٢٠٠٣، نفى المزودي مشاركته في الإعداد للاعتداءات، لكنّه اعترف بأنّه كان على علاقة بالانتحاريّين الذين أقاموا في هامبورغ. وأكّدت المحامية "غويل بينار" في ١٥ كانون الثاني ـ يناير أنّ التخطيط لهذه العمليّة تمّ في أفغانستان وليس في هامبورغ، بينما أصرّ محامي الدفاع الثاني "مايكل روزنتال" على الإفراج عن المتّهم لأنّ "الشكّ يعود بالفائدة على المتّهم".

وفي جلسة يوم الخميس ٢٢ كانون الثاني ـ يناير التي كان من المقرّر أن تشهد لفظ حكم محكمة هامبورغ بحق المزودي، فوجئت المحكمة بتأكيد شهادة رجل قال إنّه موظّف سابق في المخابرات الإيرانيّة، على أنّ المزودي قام بدور كبير في تلك الاعتداءات، وعلى أنّ إيران شاركت في التحضير لها...

وجاء في أقوال هذا الشاهد الإيرانيّ الذي لم تُكشف هويّته وقدّمها شرطيّ ألمانيّ أنّ المزودي "قام بدور نشط في الدعم اللوجستي لعمليّة ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١"، مؤكّدًا أنّ مسؤوليّته تمثّلت في "جمع وإرسال معلومات إلى وسطاء"... واستنادًا إلى هذه الشهادة التي كان أدلى بها الشاهد الألمانيّ إلى الشرطة الفدراليّة الألمانيّة في كانون الثاني ـ ديسمبر ٢٠٠١، فإنّ المزودي زار إيران التي شاركت عبر الأنترنت والهاتف في العمليّة... "مشكوك فيها".

محامي المزودي "مايكل روزنتال" اعتبر في هذه الجلسة أنّ أقوال هذا الشاهد "في منتهى الغرابة". وكانت النتيجة أن تأجّل لفظ الحكم في قضيّة المزودي يومين حيث أرادت النيابة العامّة الفدراليّة الاستماع إلى أقوال شاهد آخر[١]...

١ ـ أ.ف.ب، ٢١ و٢٢ كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤.

وسرعان ما رفض وزير الخارجيّة الإيراني "كمال خرازي" الشهادة التي أدلى بها الإيراني في جلسة المحكمة في ألمانيا من اتّهامات لإيران في التورّط باعتداءات الحادي عشر - من أيلول - سبتمبر ٢٠٠١ واعتبرها "ملفّقة تمامًا". وتبيّن أن إسم ذلك الشاهد هو "حميد رضا ذاكري"، وأنّه قال "إنّ أجهزة الاستخبارات الإيرانيّة أنشأت وحدة أسمتها "الفرقة ٤٢" مكلّفة بتخطيط وتنسيق الهجمات الإرهابيّة التي أوقعت أكثر من ثلاثة آلاف قتيل في واشنطن ونيو يورك. وأكّد ذاكري أنّ هذه الفرقة عملت بشكل وثيق مع تنظيم القاعدة الإرهابيّ. وأعلن أيضًا ذاكري، الذي ادّعى أنّه شغل مناصب رفيعة في أجهزة الاستخبارات الإيرانيّة حتّى منتصف العام ٢٠٠١، للشرطة الألمانيّة أنّ المرشد الأعلى للجمهوريّة الإسلاميّة آية الله علي خامنئي والرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني وثلاثة رجال دين آخرين قابلوا في الرابع من أيّار - مايو نجل أسامة بن لادن في قاعدة جويّة قريبة من طهران حيث وضعوا اللمسات الأخيرة على خطط هجوم الحادي عشر من أيلول - سبتمبر.

وقال خرازي: "إنّ ادعاءاته شفّافة إلى حدّ أنّ رئيس المحكمة نفسه أعلن أنّه مخادِع يلفّق قصتّه لانتزاع أموال". وشدّد الوزير الإيرانيّ على أنّ "كلماته لا تحمل أيّ قيمة".

وطالما نفت إيران باستمرار أيّ علاقة لها بتنظيم القاعدة.

وفوجئ المراقبون في الخامس من شباط - فبراير ٢٠٠٤ بصدور حكم عن محكمة هامبورغ برّأ عبد الغني مزودي من تهمة التواطؤ في اعتداءات ١١ أيلول - سبتمبر في ثاني محاكمة في العالم لمتّهم بالمشاركة في الإعداد لتلك الاعتداءات. كما برّأت المحكمة المزودي من تهمة الانتماء إلى منظّمة إرهابيّة، وهي أقلّ خطورة من التهمة الأولى.

وكان صدور الحكم قد تأخّر بسبب تقدّم محام يمثّل بعض ضحايا الاعتداءات بالتماس لتأجيل أصداره لكنّ القضاة رفضوا طلبه.

ولدى بدء الجلسة، طلب المحامي "أندرياس شولتس" من المحكمة السعي مجدّدًا للحصول على أدلّة من "رمزي بن الشيبة" الذي يُعتبر من مسؤولي القاعدة والمعتقل في الولايات المتّحدة التي رفضت سابقًا الكشف عن اعترافاته. وقال المحامي إنّ الموقف الأميركيّ أصبح أكثر ليونة وإنّ محاكمة قريبة لشخص آخر مشتبه به بالتورّط في الاعتداءات في الولايات المتّحدة الأميركيّة قد تفتح الطريق أمام استخدام الأدلّة. ولكنّ رئيس المحكمة القاضي "كلاوس روهلي" أعرب عن شكوكه في الحصول على الشهادات بعد أن قال شولتس إنّه لا يستطيع التصريح عن مصدر بعض معلوماته.

وقال النائب العام "ولتر همبرغر" أيضًا إنّ لا علم لديه بحدوث تغيير في موقف السلطات الأميركيّة.

وكانت النيابة طلبت إنزال عقوبة السجن ١٥ عامًا بالمزودي الذي وجّهت إليه تهم "التآمر في مقتل أكثر من ثلاثة آلاف شخص في اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١". وكان بن الشيبة عضوًا في خليّة هامبورغ التي اتّهم مزودي بالانتماء إليها. وكانت الخليّة تضمّ ثلاثة من الانتحاريّين الذين خطفوا الطائرات ونفّذوا بها الاعتداءات ومن بينهم "محمّد عطا" الذي يشتبه بأنّه كان زعيم الخليّة.

بعد صدور الحكم ببراءة مزودي، أكّدت النيابة العامّة الألمانيّة أنّها ستستأنف الحكم. وقال النائب العام "ولتر همبرغر" إنّ هناك "أسبابًا عدّة" تتيح الافتراض بأنّ مزودي كان ضمن مجموعة إرهابيّة[1]...

---

١ ـ وكالة أ.ف.ب.، ٥ شباط ـ فبراير ٢٠٠٤.

إعتقال عناصر من القاعدة في إسبَانيا

في أواسط شهر نيسان ــ إبريل ٢٠٠٤، أفادة مصادر قضائيّة بأنّ مدعيًا عامًّا أميركيًّا وعناصر من مكتب التحقيق الفدرالي FBI استجوبوا في الثالث عشر من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ في مدريد جزائريًّا اعتُقل في إسبانيا لعلاقته بمنفّذي اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتّحدة.

واستجوب المدّعي العام وعناصر الـ FBI في المحكمة الوطنيّة (أكبر هيئة قضائيّة إسبانيّة) موسى الأعور الذي يشتبه في انتمائه إلى شبكة القاعدة الإرهابيّة والذي اعتُقل في ٢٣ شباط ـ فبراير ٢٠٠٤ في مرسية في جنوب شرق إسبانيا.

واستجوب الأعور (٣٦ سنة) في إطار إنابة قضائيّة طوال ساعة تقريبًا بشأن تزوير جوازات سفر يبدو أنّه زوّد بها عناصر الكومندوس الذي خطف الطائرات وفجّرها في الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ على ما أفادت المصادر نفسها من دون المزيد من التفاصيل.

وقالت وزارة الداخليّة الإسبانيّة إنّ هناك إجراءات حاليًّا لتسليم الأعور الذي ارتكب العديد من أعمال التخريب في الجزائر لفرنسا.

وكان الوفد الأميركيّ استجوب الإثنين في ١٢ نيسان ـ إبريل جزائريًّا أخر يدعى خالد مدني (٣٣ سنة) اتُّهم بالانتماء إلى تنظيم القاعدة واعتُقل في ٢٣ شباط ــ فبراير في أليكانتي، جنوب شرق إسبانيا. ويشتبه في أنّ مدني كان على صلة "بخليّة

هامبورغ" في ألمانيا، القاعدة الخلفيّة لخاطفي الطائرات الانتحاريّين في الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١.

وتمّ إيداع الرجلين قيد الحبس على ذمّة التحقيق في ٢٦ شباط ـ فبراير.

وأكّدت وزارة الداخليّة في بيان أنّ الرجلين المتحدّرين من سطيف في الجزائر كان يشتبه بأنّهما قدّما دعمًا لوجستيًّا للمنظّمة الإرهابيّة التي يتزعّمها أسامة بن لادن. ومنذ اعتداءات أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتّحدة شنّ القضاء الاسباني عمليّة لتفكيك خليّة مفترضة للقاعدة في إسبانيا أسفرت عن إحالة ٣٥ شخصًا على القضاء وأشرف عليها القاضي بلتسار غرثون[١].

---

١ ـ أ ف ب، ١٣ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

تَصنيفُ المُسافرينَ إلى الولايات المتّحدة

في الثاني عشر من شهر كانون الثاني - يناير ٢٠٠٤ كُشف النقاب عن سعي إدارة الرئيس الأميركيّ جورج بوش الإبن إلى تصنيف كلّ المسافرين إلى الولايات المتّحدة حسب درجات الخطورة التي يمكن أن يشكّلوها على أمن الطائرات في إجراء يثير القلق لدى المنظّمات المدافعة عن حقوق الإنسان.

تقرّر أن يجري هذا التصنيف الذي لا سابق له في ثلاثة ألوان: الأخضر والأصفر والأحمر، يحدّد أحدها للمسافر بعد حجزه مكانًا في الطائرة، على أساس المعلومات الشخصيّة التي يقدّمها.

وأكّد المتحدّث باسم إدارة سلامة وسائل النقل "مارك هاتفيلد" ليل الثاني عشر - الثالث عشر من كانون الثاني - يناير ٢٠٠٤ "أنّه نظام للتدقيق في الهويّات"، موضحًا أنّ السلطات الأميركيّ ستشدّد على احترام الحياة الخاصّة للمسافرين بموجب اتّفاقات يجري التفاوض حولها مع شركات الطيران. وحاول هاتفيلد على الفور قطع الطريق على أيّ انتقادات متعلّقة باحترام الحياة الخاصّة. وأكّد في مؤتمر صحافيّ على أنّه "لن نتقدّم بهذا المشروع قبل إعداد البروتوكول الذي يضمن احترام الحياة الخاصّة للأفراد"، موضحًا أنّ هذا النظام سيجري اختباره في الشهرين المقبلين وحتّى بداية الصيف المقبل في مطار أو أكثر في الولايات المتّحدة. لكنّ هذه التأكيدات لم تؤدّ إلى تهدئة منظّمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وقال المسؤول عن "اتّحاد الحريّات المدنيّة

الأميركيّة: أميركان سيفيل ليبرتيز يونيون" "باري ستاينهارد إنّه "أمن المساكين"، موضحًا أنّ "كلّ مسافر سيخضع للتدقيق... وسيجري التحقّق من هويّته على أساس معلومات لدى أجهزة الاستخبارات".

يندرج هذا البرنامج الذي أُعدّ بطلب من الكونغرس في إطار الإجراءات الأمنيّة التي فُرضت أو تُدرس منذ اعتداءات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١. ويقضي هذا البرنامج الذي يمنح كلّ زائر لونًا ينطبق على درجة الخطورة التي يشكّلها على أمن الرحلة الجويّة. وتبعًا لهذا اللون الذي يحدَّد عند شراء بطاقة الطائرة، يخضع المسافر لمراقبة روتينيّة إذا كان صاحب اللون الأخضر، أو لتدابير أكثر تشددًا لصاحب اللون الأصفر، أو يُمنع من الصعود إلى الطائرة المتوجّهة إلى الولايات المتّحدة إذا كان مصنّفًا من اللون الأحمر.

وقال هاتفيلد: "عندما يقوم أيّ شخص بحجز مكان في الطائرة سيُطلب منه إسمه وعنوانه ورقم هاتفه وتاريخ ميلاده ومحطّات رحلته... وإنّ اللون يحدَّد في هذه المرحلة... وإنّ أيّ مسافر يصنَّف في اللون الأحمر يُمنع من الصعود إلى الطائرة ويخضع لاستجواب ممثّلين عن أجهزة الأمن، وبالتحديد مكتب التحقيقات الفدراليّ... وإنّ تصنيف المسافرين في الأخضر والأصفر يجدّد في كلّ مرّة يحجز فيها المسافر مكانًا في طائرة ولا يتمّ حفظ المعلومات". لكنّ هاتفيلد حذّر من أنّه إذا تمّ الاشتباه خطأ بأيّ شخص بالإرهاب فإنّه لن يكون قادرًا على السفر فورًا وسيكون عليه التحدّث لأيّ من مسؤولي الأمن وسيُمنح فرصة ليثبّت أنّه خطأ إذا كان يعتقد أنّ الأمر كذلك. إلاّ أنّ السلطات الأميركيّة لن تُعيد ثمن بطاقة الطائرة في هذه الحالة.

وأشار هاتفيلد إلى الاتّفاق الذي تمّ التوصّل إليه مع الاتّحاد الأوروبّيّ في منتصف كانون الأوّل ـ ديسمبر ٢٠٠٣ ويهدف إلى جمع المعلومات عن المسافرين الذين

يستقلّون طـائرات مـن الـدول الأوروبيّـة للتوجّـه إلـى الولايـات المتّحـدة. ويُفـترض أن يصادق برلمان أوروبّا على الاتّفاق الذي سيسمح للسلطات الأميركيّة باستخدام ٣٤ مـن العنـاصر أو المعلومـات المرتبطـة بـأيّ مسـافر أوروبـيّ يصـل إلـى الولايـات المتّحـدة لفرض رقابة أفضل والتأكّد من أنّه لا علاقة له بمنظّمات إرهابيّة.

وقال هاتفيلد: "تعمل لتحديد طريقـة يمكـن مـن خلالهـا الحصـول علـى المعلومـات نفسها خلال الرحلات الداخليّة في الولايات المتّحدة في الأسابيع المقبلة". وأضاف "تريد التفاوض مع الشركات الجويّة الأميركيّة".

ومنـذ الخـامس مـن كـانون الثـاني ـ ينـاير ٢٠٠٤ يخضـع الـزوّار الأجـانب عنـد وصولهم جوًّا إلـى الولايـات المتّحـدة لإجراءات تقضـي بتصويرهم والحصـول علـى بصمات أصابعهم. وقد استُثني مواطنو ٢٨ بلدًا بينها كندا وأستراليا والاتّحاد الأوروبّيّ من هذه الإجراتءات[١].

---

١ ـ أ. ف. ب.، ١٣ كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤.

أمن القطارَات والموانئ في الولايات المتَّحدة

في التاسع من شهر نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ وافقت لجنة التجارة في مجلس الشيوخ الأميركيّ على تعزيز أمن السكك الحديديّة في الولايات المتّحدة ولكنّها رفضت رسومًا مقترحة على شركات الملاحة كان من شأنها جمع ٤٠٠ مليون دولار سنويًّا لتمويل تعزيز أمن الموانئ.

وقال عضو اللجنة السناتور الديموقراطيّ إرنست هولنغس "أمن السكك الحديديّة قضيّة أمن قوميّ. لم تعد مهمّة نستطيع تركها في يد القطاع الخاص".

ويتطلّب الاقتراح الذي تبلغ تكلفته ١,١ مليار دولار أن تقيّم وزارة الأمن الداخليّ الأميركيّة المخاطر الأمنيّة التي تتعرّض لها السكك الحديديّة الأميركيّة.

وكان مكتب التحقيقات الإتّحاديّ ووزارة الأمن الداخليّ قد حذّرا قبل أسبوع هيئات تنفيذ القانون الأميركيّة من أنّ القاعدة وجماعات أخرى قد تستهدف القطارات والحافلات الأميركيّة بقنابل مخبّأة في الأمتعة. وجاء هذا التحذير بعد تفجيرات قطارات مدريد التي أدّت إلى قتل ١٩١ شخصًا وإصابة نحو ١,٥٠٠ آخرين في ١١ آذار ـ مارس ٢٠٠٤.

وتضمّن الاقتراح الذي تمّت الموافقة عليه يوم الخميس في الثامن من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ منحًا للولايات المتّحدة كي توظّف عددًا أكبر من أفراد شرطة السكك الحديديّة والكلاب المدرّبة على اكتشاف المفرقعات وتمويل تحسين الأنفاق في نيو

يورك وواشنطن والتكنولوجيا لنقل المواد الخطيرة في قطارات البضائع بشكل أكثر أمانًا.

ويجيز الاقتراح أيضًا برنامجًا جديدًا لفحص الركّاب وحقائبهم بالإضافة إلى الشحنات التي تنقل داخل قطارات الركّاب.

وأعلنت بالفعل الإدارة الأميركيّة لأمن وسائل النقل عن تجربة برنامج على نطاق أضيق لفحص الركّاب والأمتعة.

وتوقّع بعض أعضاء لجنة التجارة في مجلس الشيوخ بأن تؤدّي تفجيرات مدريد إلى جعل الكونغرس يسارع إلى إجازة مشروع القانون الشامل لأمن السكك الحديديّة.

ولكنّ قانون أمن الموانئ الذي وافقت عليه اللجنة خفّف عندما وافق الأعضاء على تعديل لإلغاء رسم مقترح لجمع ٤٠٠ مليون دولار سنويًّا خلال السنوات الخمس المقبلة لتمويل الإجراءات الجديدة[١].

وفي منتصف نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ تحرّكت لجنة الاتّصالات الاتّحاديّة الأميركيّة لتعزيز أمن السكك الحديديّة والموانئ بالموافقة على إصدار نسخ أقوى من بطاقات الحماية الإلكترونيّة التي تزايد استخدامها في حاويات الشحن.

وصوّتت لجنة الاتّصالات الاتّحاديّة لصالح السماح باستخدام بطاقات الحماية الإلكترونيّة، وهو تغيير يسمح بسرعة التعرّف على محتويات الحاويات.

وتعمل بطاقات الحماية الإلكترونيّة اللاسلكيّة من خلال إرسال واستقبال إشارات من وحدة إرسال واستقبال. وهي تستخدم بالفعل في بطاقات الأمن ونظم مكافحة

---

١ ـ أ ف ب، رويترز، ٩ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

السرقة ورقابة المخازن. وتُعرف بطاقات الحماية الإلكترونيّة باسم نظم التعريف بالتردّدات اللاسلكيّة.

وقال مايكل باول رئيس لجنة الاتّصالات الاتّحاديّة قبل التصويت في ١٥ نيسان - إبريل ٢٠٠٤ بالإجماع على تعزيز أمن الموانئ والسكك الحديديّة "بطاقة صغيرة يمكن أن تصنع فرقًا كبيرًا في قدرتنا على تأمين الموانئ والحاويات".

وأضاف "رغم حجم البطاقات الصغير فإنّها سيكون لها فوائد كبيرة للشعب الأميركيّ".

وتصل نحو سبعة ملايين حاوية شحن ونحو ٥٠ في المئة من جميع الواردات إلى ٣٦١ ميناء أميركيًّا كلّ عام.

وأعرب محلّلون وسياسيّون ومسؤولون عن مخاوف من أن يستخدم الإرهابيّون حاويات شحن في تهريب متفجّرات وأسلحة وكيماويّات أو أشخاص لتدمير موانئ وقتل مدنيّين وتعطيل التجارة[1].

---

١ - رويترز، ١٦ نيسان - إبريل ٢٠٠٤.

السّينا رُيو الذي يُرعِب الولايات المتّحدة

في تحليل لوكالة الصحافة الفرنسيّة في الثامن عشر من آذار ـ مارس ٢٠٠٣، جاء أنّ الولايات المتّحدة تعيش تحت وطأة سيناريو كارثيّ يقوم على تحرك إرهابيّ معزول أو خليّة صغيرة لتسديد ضربة مفاجئة على الأراضي الأميركيّة ويبعث الهلع بين المسؤولين الأميركيّين الذين يدركون صعوبة التصدّي لمثل هذه المخطّطات.

وبعد مرور سنتين ونصف السنة على اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، تمّ خلالها تعزيز الإجراءات الأمنيّة داخل الولايات المتّحدة وتشديد المراقبة عند نقاط العبور الحدوديّة وتكثيف عمليّات التنصّت على الاتّصالات الهاتفيّة، يبدو من الصعب أن تتعرّض الولايات المتّحدة لاعتداء يعتمد تنظيمًا معقّدًا أو وسائل متطوّرة.

غير أنّ الخبراء الأميركيّين يعتبرون من الممكن وقوع هجوم معزول ينفّذه شخص منفرد أو مجموعة صغيرة لا ترتبط بالضرورة بشبكة أوسع.

وقبل بضعة أيّام على اعتداءات مدريد التي أوقعت ٢٠١ قتيل ونحو ١٥٠٠ جريح والتي جرت في منتصف آذار ـ مارس ٢٠٠٣، تحدّث مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA "جورج تينيت" عن تطوّر المخاطر الإرهابيّة، بدون الدخول في التفاصيل. وقال متحدّثًا إلى لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ: "حتّى لو أنّ القاعدة ضعفت، إلاّ أنّ مجموعات متطرّفة أخرى من التيّار ذاته تشكّل الآن المواجهة المقبلة من المخاطر الإرهابيّة".

وأعلن رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي FBI "روبرت مولر" في نهاية شباط ـ فبراير في الكونغرس أنّ تنظيم القاعدة "أدرك الفائدة العملانيّة من تجنيد مواطنين أميركيّين".

وقال إنّ عناصره كشفوا أميركيّين ليسوا بالضرورة من أصل عربيّ أو مسلمين، ضالعين في "التخطيط" لاعتداءات في الولايات المتّحدة.

وقال البروفيسور "مارك سايغمان"، العميل السابق في الـ CIA إنّ "الخطورة تكمن في أن يخضع أشخاص مقيمون منذ وقت قصير في الولايات المتّحدة لعمليّة تحوّل ويصبحون خطرين".

وتابع الخبير في الشبكات الإرهابيّة الذي سيصدر له كتاب حول هذا الموضوع، محدّدًا ملامح هؤلاء الأشخاص "أنّهم متغرّبون يشعرون بالحنين إلى بلادهم، إلى عائلاتهم، إنّهم أحيانًا طلاّب، ينتمون إلى مسجد ليس بالضرورة للتعبير عن إيمان دينيّ، بل بدافع الحاجة للاندماج في مجموعة".

وقال: "قد يصدف في مثل هذا الإطار أن يلتقوا أشخاصًا ليتحوّلوا بعدها إلى ناشطين". ومن الضروري بالتالي أن تسعى السطات الأميركيّة لرصد أشخاص لم ينخرطوا بعد في نشاطات إرهابيّة عند دخولهم الأراضي الأميركيّة. غير أنّ هذه المهمّة أقرب إلى المستحيل برأي "مارك بورجس"، الضابط البريطاني السابق الذي قاتل في إيرلندا الشماليّة، وهو اليوم مدير دائرة مكافحة الإرهاب في "مركز الاستخبارات للدفاع"، هو ومجموعة خبراء في واشنطن. ويرى بروورجس أنّ "حقل الاحتمالات يتدرّج من الفرد المسلّح المعزول الذي يقرّر اعتناق قضيّة "الحركات الإسلاميّة" إلى المجموعة التي تقرّر التحرك بموجب إيديولوجيا مماثلة".

وتحدّثت صحيفة "واشنطن تايمز" المحافظة أخيرًا نقلاً عن مسؤولين أميركيّين وأجانب لم تذكر أسماءهم عن وصول حوالى ٤٠٠ ناشط إسلامي قريبًا إلى الولايات المتّحدة، يخضعون للتدريب في مخيّمات في باكستان وكشمير تحت إشراف منظّمة "الحركة" المرتبطة بتنظيم القاعدة.

وأوضحت الصحيفة أنّ هؤلاء العناصر قد ينضمّون إلى "خلايا هامدة" سيتمّ تحريكها في الوقت المناسب على الأراضي الأميركيّة.

مخاوف أميركيّة من هجمات جديدة

صرّحت مستشارة الرئيس الأميركيّ لشؤون الأمن القوميّ كوندوليزا رايس في الثامن عشر من نيسان - إبريل ٢٠٠٤ بأنّ السلطات الأميركيّة تأخذ على محمل الجدّ إمكانيّة وقوع اعتداءات إرهابيّة على الأراضي الأميركيّة تهدف إلى التأثير على نتيجة الاقتراع الرئاسيّ الذي كان سيجري في تشرين الثاني - نوفمبر.

وقالت رايس في حديث لشبكة التلفزة الأميركيّة "فوكس نيوز" "أعتقد أنّه علينا أن نأخذ على محمل الجدّ أنّ الإرهابيّين يمكن أن يحاولوا القيام بشيء خلال الفترة الانتخابيّة"، مشيرة إلى الاعتداءات التي شهدتها مدريد في ١١ آذار قبل ثلاثة أيّام من هزيمة حكومة "خوسيه ماريا أزنار" في الانتخابات التشريعيّة.

ورأت رايس أنّ المناسبة تبدو فرصة مهمّة لهم لن يدعوها تمرّ. موضحة أنّ الوكالات الحكوميّة المكلّفة الأمن الداخليّ تستعدّ لاحتمال وقوع هجوم إرهابيّ قبل انتخابات الثاني من تشرين الثاني - نوفمبر وتتّخذ الإجراءات لمنع حدوث ذلك. لكنّها رفضت أن تؤكّد أنّ هذه الإجراءات يمكن أن تسمح بالوقاية من كلّ الاعتداءات. وقالت إنّ "الأمر الصعب مع الإرهاب هو أنّ الإرهابيّين لا يحتاجون إلى النجاح أكثر من مرّة ولا أحد يستطيع أن يؤكّد أنّه لن يكون هناك هجوم جديد".

من جهته قال "توم ريدج" وزير الأمن الداخليّ في الولايات المتّحدة إنّ واشنطن تعتقد أنّها عرضة لهجوم إرهابيّ خلال عدد من الأحداث والاحتفالات الرئيسيّة عام ٢٠٠٤ ووضعت خطّة لتحسين الأوضاع الأمنيّة.

وقال ريدج في مقابلة أجريت معه "هناك عدد من الأحداث البارزة من الآن حتّى نهاية العام".

ومضى يقول "إنّ الإرهابيّين يضربون أهداف المجتمعات المفتوحة وعندنا فرص كثيرة هذا العام كي يهزّ الإرهابيّون عالمنا".

ومن الأحداث التي تعتقد الحكومة أنّ من الممكن شنّ هجمات إرهابيّة خلالها يوم الذكرى الذي يحلّ في ٣٠ أيّار - مايو والذي تحيي فيه الولايات المتّحدة ذكرى قتلاها في الحروب، ويوم الرابع من تمّوز - يوليو وقمّة مجموعة الثماني في حزيران - يونيو والمؤتمرات الحزبيّة للجمهوريّين والديموقراطيّين في خلال الصيف والانتخابات الرئاسيّة التي تجري في تشرين الثاني - نوفمبر.

وأضاف ريدج في مقابلة مشتركة لرويترز وأسوشييتد برس: "نعلم أنّنا الهدف رقم واحد... نعلم أنّ لدينا أحداثًا بارزة جليّة قد تمثّل فرصة للهجوم بالنسبة للإرهابيّين".

وأردف قائلاً "هناك أيضًا فرصة لنا لإحكام الإجراءات الأمنيّة وهذا بالضبط ما سنقوم به".

وذكر ريدج أنّه للردّ على ذلك فإنّ وزارة الأمن الداخليّ تشكّل مجموعة عمل مكوّنة من أجهزة أمنيّة عدّة، بالإضافة إلى أجهزة أخرى تابعة للحكومة لوضع خطّة لتحسين الأمن في أهداف محتملة وبنى أساسيّة مثل الطيران والقطارات والمصانع الكيماويّة".

ومن الجهات المشاركة في مجموعة العمل وزارة الزراعة وهيئة حماية البيئة ووزارة الدفاع ووزارة الطاقة ووزارة الصحّة والخدمات الإنسانيّة ووزارة النقل ووزارة الداخليّة.

وقال ريدج شارحًا أنواع البنية الأساسيّة التي ستكون هدفًا لرفع درجة الاستعداد الأمني بها "على سبيل المثال استهدفنا أكثر من ٣٠٠ موقع كيماويّ".

وقال ريدج إنّه ليست هناك خطّة لرفع مستوى الاستنفار الأمني من المستوى الحالي إلى ثاني أعلى مستوى. و"ليست هناك معلومات بعينها عن وجود خطر... ولكنّنا لسنا في حاجة إلى رفع مستوى الخطر لرفع مستوى الأمن". وقال: "رسالتنا هي أنّ وزارة الأمن الداخليّ لا تنتظر رفع مستوى الخطر لجعلنا أكثر أمانًا وأمنًا. هدفنا هو جعلنا أكثر أمانًا وأمنًا كلّ يوم. سوف نستعين بمجموعة العمل المؤلّفة من عدّة أجهزة لتحقيق ذلك[١]".

وفي وقت لاحق، حذّر روبرت مولر مدير مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركيّ FBI في بكين من وقوع هجمات محتملة لتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن قبل الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة في تشرين الثاني - نوفمبر ٢٠٠٤.

وأشار مولر إلى أنّ اعتداءات مدريد التي أسفرت عن سقوط نحو ٢٠٠ قتيل في شهر آذار - مارس ٢٠٠٤ قد وقعت عشيّة انتخابات في إسبانيا.

وقال مولر الذي كان يزور بكين لتعزيز التعاون بين الشرطتين الأميركيّة والصينيّة في مكافحة الجرائم عبر الحدود والإرهاب إنّ الولايات المتّحدة يجب أن تكون متيقّظة للتأكّد من أنّ تنظيم القاعدة لا يظنّ نفسه قادرًا على تنفيذ عمليّة مماثلة في الولايات المتّحدة. وأضاف أنّ مكتب التحقيقات الفدرالي "يتّخذ الإجراءات لتعزيز الحماية والأمن في الولايات المتّحدة خلال هذه الفترة. ومن بين الأهداف المحتملة للاعتداءات ذكر مولر الألعاب الأولمبيّة في أثينا في الصيف فضلا عن المؤتمر العام

---

١ - أ ف ب، رويترز، ١٩ نسان - إبريل ٢٠٠٤.

لكلّ من الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطيّ الذي سيسبق الانتخابات الرئاسيّة في الولايات المتّحدة.

وأوضح مولر "مع أنّه لم ترد أيّ تهديدات محدّدة مرفقة بتواريخ لا يمكننا التقليل من أهميّة الخطر"، في إشارة إلى تسجيلات أخيرة نُسبت إلى أسامة بن لادن ومساعديه.

وفي السياق نفسه، أكّدت الحكومة الأستراليّة أنّ احتمال وقوع هجمات إرهابيّة في أستراليا كبير إذ تواجه البلاد تهديدات أشدّ خطورة منها في أيّ وقت مضى. لكنّ المدّعي العام فيليب رودوك قال إنّ وقوع هجوم على أراضي البلاد أمر غير حتميّ. وقال "من المهمّ إدراك أنّ التهديدات التي نواجهها أصبحت أكثر خطورة منها في أيّ وقت مضى، وفي حين أنّني لا أعتقد أنّ تعرّض أستراليا لهجوم إرهابيّ أمر حتميّ فإنّني أقول إنّ العديد من الناس يعتقدون ذلك". وأظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة "ديلي تليغراف" في ٢١ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٣ أنّ ٨٦ ٪ من المشاركين، وعددهم ٢,١٠٠، يعتقدون أنّ وقوع هجوم إرهابيّ على أستراليا أمر حتميّ لكنّ واحدًا من كل عشرة فقط غيّر روتين حياته تحسّبًا لتعرّضه لخطر ما.

ولم تشهد أستراليا أيّ هجوم إرهابيّ ضخم على أراضيها قبل ذلك التاريخ لكنّ ٨٨ أستراليًّا قُتلوا ضمن ٢٠٢ سقطوا قتلى في تفجيرات هزّت جزيرة بالي في أنونيسيا عام ٢٠٠٢. وقال رودوك: "أعتقد باحتمال وقوع هجوم إرهابيّ كبير، لكنّي أرى أنّه ما زال يتعيّن علينا بذل ما في وسعنا للتعامل مع ذلك وآمل ألاّ يتحقّق ما يراه الكثيرون حتميًّا[1]".

---

١ ـ أ ف ب، رويترز، ٢١ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

بطاقات هويّة لمكافحة الإرهاب في بريطانيا

قال تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانيّة في الرابع والعشرين من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ أنّ آلاف البريطانيّين سيحملون بعد أيّام بطاقات هويّة للمرّة الأولى منذ الخمسينات في تجربة لمواجهة أخطار هجمات إرهابيّة.

وأضاف التقرير أن عشرة آلاف متطوّع سيشاركون في المشروع التجريبي الذي قد يمهّد الطريق لإلزام جميع المواطنين بضرورة استخراج بطاقة هويّة.

واكتفى مكتب دافيد بلانكيت وزير الداخليّة بالقول إنّه سيعلن قريبًا تفاصيل مشروعات قوانين إصدار بطاقات الهويّة.

وينظر إلى خطّة بلانكيت باعتبارها خطوة مهمّة من جانب السلطات البريطانيّة في مواجهة الأخطار التي تمثّلها جماعات مثل تنظيم القاعدة والضغط المتصاعد للحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

ويحظى بلانكيت بتأييد كبار ضبّاط الشرطة الذين يقولون إنّ بطاقة الهويّة أداة ضروريّة في "الحرب على الإرهاب".

ويتعيّن على البريطانيّين حمل أوراق هويّة في أوقات الحروب فقط على عكس أغلب الأوروبيّين. وألغي آخر بطاقات هويّة إجباريّة في بريطانيا في عام ١٩٥٢. وأشار طوني بلير رئيس الوزراء يوم أوّل نيسان ـ إبريل إلى أنّ بريطانيا سوف

تمضي بسرعة من أجل إصدر بطاقات هويّة إجباريّة في أعقاب سلسلة اعتقالات تمّت في إطار عمليّات مكافحة الإرهاب.

وقال للصحافيّين "أعتقد أنّ قضيّة بطاقات الهويّة برمّتها التي لم تكن على جدول أعمال أيّ أحد قبل سنوات صارت مهمّة جدًّا على جدول الأعمال السياسيّ هنا ربّما بسرعة أكبر حتّى ممّا كنّا نظنّ".

وستشمل البطاقات البيانات الشخصيّة الأساسيّة وصورة رقميّة وتفاصيل أخرى خاصّة بقياسات جسديّة مثل بصمة العين أو الأصابع.

وقوبل المشروع بعاصفة من الاحتجاج من جانب جماعات حقوق الإنسان التي تقول إنّه غير عمليّ وينتهك خصوصيّات الناس وحقوقهم.

وقالت جماعة ليبرتي إنّ تجارب الدول الأوروبيّة الأخرى في هذا الشأن تثبّت أنّ مشروعات من هذا النوع "مكلفة وغير فعّالة وتضرّ بالعلاقات في المجتمع".

وكشف استطلاع للرأي نشر في صحيفة تايمز اللندنيّة قبل أيّام من ذلك أنّ ٨٠ ٪ من البريطانيّين يؤيّدون بطاقات الهويّة[١].

---

١ ـ أ. ف. ب.، ٢٤ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

تفكيك خيوط إعتداءات ١١ آذار في إسبانيا

في العاشر من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ نشر محلّلون أنّ التحقيق الجاري في اعتداءات ١١ آذار ـ مارس في العاصمة الإسبانيّة مدريد أسفر عن نتائج ملفتة في أقلّ من شهر خصوصًا أنّه أدّى إلى اعتقال أو مقتل المسؤولين الرئيسيّين الذين يشتبه بوقوفهم وراء المجزرة إضافة إلى عدد من شركائهم.

وأحرز التحقيق في أعنف اعتداء شهدته أوروبّا منذ قضيّة لوكربي عام ١٩٨٨ تقدّمًا سريعًا جدًّا وسمح باعتقال ١٧ شخصًا والتعرّف إلى ستّة مشبوهين وبدء البحث عنهم واستجواب مشبوه آخر، فيما قُتل سبعة مشبوهين بينهم الشخصان اللذان يعتبران العقل المدبّر لتفجيرات مدريد والمسؤول اللوجستي عنها.

وأمام القاضي "خوان ديل أولمو" الآن أشهر إن لم يكن سنوات من العمل ليثبّت تورّط الموقوفين السبعة عشر وبينهم امرأة الذين تمّ اعتقالهم حتّى الآن، ويواجه خمسة منهم تهمًا بارتكاب عمليّات قتل إرهابيّة والانتماء إلى منظّمة إرهابيّة، فيما يواجه الآخرون اتّهامات بالتواطؤ. ولا يمكن للقاضي بموجب أحكام القضاء الإسبانيّ توجيه التهمة إلى المشبوهين وإحالتهم إلى محكمة إلاّ بعد انتهاء التحقيق. ويمكن إبقاء المشبوهين قيد الاعتقال دون محاكمة لمدّة تصل إلى أربع سنوات.

وقد تعرّف بعض ركّاب القطارات التي استهدفتها اعتداءات ١١ آذار ـ مارس إلى ثلاثة من المعتقلين هم "جمال زوكام" والآخ غير الشقيق "محمّد الشاوي" وهما

مغربيّان، و"باسل غايون" وهو سوريّ. وكان القاضي "بالتسار غارثون" ذكر جمال زوكام في أيلول ٢٠٠٣ على هامش قرار اتهامي ضدّ عناصر يفترض أنّها منتمية إلى خليّة لتنظيم القاعدة في إسبانيا.

وتنسب وزارة الداخليّة الإسبانيّة اعتداءات مدريد إلى الجماعة الإسلاميّة المقاتلة المغربيّة التي نسبت إليها اعتداءات الدار البيضاء التي أوقعت ٤٥ قتيلاً في أيّار ـ مايو ٢٠٠٣.

غير أنّ مجزرة مدريد التي أوقعت ١٩١ قتيلاً و ١,٩٠٠ جريح تمّ تبنّيها من قبل تنظيم القاعدة.

كما استخدم إسم التنظيم الإرهابيّ بزعامة أسامة بن لادن الذي وجّه القاضي غارثون التهمة إليه أيضًا في إسبانيا، في توقيع ثلاث رسائل تهديد وجّهت لاحقًا إلى إسبانيا لمطالبتها بالانسحاب من العراق وأفغانستان.

ويلتقي تحقيقا القاضيين غارثون وديل أولمو أيضًا حول السوريّ "عامر العزيز" الذي أصدر كلاهما مذكّرة توقيف في حقّه، وقد يكون أحد عناصر القاعدة الرئيسيّين في أوروبّا.

فيما المعلومات المستقاة من مصادر مجهولة حول دور العزيز في اعتداءات مدريد متناقضة[1].

---

١ ـ أ ف ب، ١٠ ـ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

خلفيّات تفجيرات القطارات في إسبانيا في ١١ آذار ٢٠٠٤

بعد مضيّ حوالى عشرة أيّام على تفجير القطارات في مدريد في ١١ آذار - مارس ٢٠٠٤، كشف تقرير لجهاز المخابرات الإسبانيّة CICD النقاب عن أنّ تنظيم القاعدة استفاد "بمهنيّة" كبيرة من شبكات وبنيات ثلاث مجموعات من الخلايا الأصوليّة المتعدّدة والناشطة في إسبانيا لتنفيذ عمليّات تفجير القطارات لصالحه.

وتتشكّل المجموعة الأولى من عناصر تنتمي لحركة "الأخوان المسلمين" التي كانت قد غادرت سوريا في مطلع ثمانينات القرن العشرين، واستقرّت في إسبانيا. ويتجمّع نشطاء هذا التنظيم تحت راية "المركز الإسلامي في مدريد" الذي تولّت بناءه "رابطة العالم الإسلاميّ" ودشّن العمل فيه في العام ١٩٩٣.

وبالرغم من عدم ثبوت أيّ صلات "مباشرة ورسميّة" لحركة "الإخوان المسلمين" السوريّة بتنظيم القاعدة، إلاّ أنّ عددًا من المؤشّرات تدفع للتشكيك في أنّهم يمثّلون قاعدة تجنيد لقيادات هذا التنظيم في أوروبّا، فإنّ "خليّة مدريد"، التي نجحت المخابرات الإسبانيّة في تفكيكها بعد أحداث ١١ أيلول - سبتمبر ٢٠٠١، كان يتولّى قيادتها مواطن سوريّ يسمّى "عماد بركات" وكنيته "أبو دحدح"، واتّضح أنّها لعبت دورًا كبيرًا في التخطيط لهجمات نيو يورك وواشنطن، وأنّ "محمّد عطا"، قائد المجموعة الانتحاريّة كان عضوًا فيها لبعض الوقت، وأكثر من ذلك، فإنّ خليّة مدريد كانت على صلة مع "محمّد الزمّار" السوري الجنسيّة والذي كان يتولّى إمامة مسجد هامبورغ، وأصدر

الفتوى الشهيرة التي برّرت تنفيذ اعتداءات ١١ أيلول ـ سبتمبر، كما نُقلت عن طريقه الأموال لأعضاء الفريق الانتحاريّ.

وكشفت المخابرات الإسبانيّة عن اتّصالات بين "عماد بركات" و"محمّد الزمّار"، ممّا دفع هذا الأخير للجوء إلى المغرب حيث أُلقي القبض عليه وسُلّم للسلطات السوريّة التي ما زالت تعتقله.

وذكر التقرير الاستخباراتي الإسباني أنّ مراسل قنتة "الجزيرة" القطريّة "تيسير العلّوني" السوريّ الأصل الذي تتّهمه واشنطن بالصلة بتنظيم القاعدة مقيم في إسبانيا، وهو ممنوع بأمر قضائيّ من مغادرتها لحين تقديمه للمحاكمة بسبب اتّهامه بتقديم عون لوجستيّ لتنظيم "أسامة بن لادن".

أمّا المجموعة الثانية التي استند إليها تنظيم القاعدة فهي تضمّ عناصر أصوليّة مغربيّة وتونسيّة معروفة باسم "شبكة طنجة"، بقيادة "أحمد الشاوي". وتمثّل هذه المجموعة بالرغم من محدوديّة عدد أفرادها القوّة الضاربة للتنظيم في أوروبّا ككلّ، وأنّ تدريبها تمّ في البوسنة وليس في أفغانستان مثل ما حدث لغالبيّة مقاتلي القاعدة الآخرين.

وأكّد تقرير المخابرات الإسبانيّة أنّ الأجهزة الأمنيّة كانت تتعامل مع التهديد الذي تمثّله هذه المجموعة بكلّ جديّة، الأمر الذي ظهر جليًّا من خلال تعيين السفير الإسباني السابق في الرباط "خورخي دسكيان" مديرًا لجهاز المخابرات CISD في سابقة ترتبط بكونه أوّل مدني يتولّى هذا المنصب الحسّاس. وبفسّر ذلك أيضًا مسارعة الملك محمّد السادس إلى إرسال اللواء "حميدو العنقري" مدير جهاز الأمن الداخليّ، واللواء "أحمد الحريشي" مدير جهاز الأمن الخارجيّ إلى مدريد لمتابعة التحقيق مع نظرائهم الإسبان.

وأشار التقرير الإسباني إلى أنّ الأجهزة المختصّة قامت خلال الأسابيع التي سبقت الاعتداءات بتحرّكات واتّصالات غير معهودة في "سبتة" و"حليلة" خصوصًا لجهة زيادة الطلب وارتفاع أسعار جوازات السفر المزوّرة ما دفعها إلى تشديد الإجراءات حول مضيق جبل طارق تحسبًا لاعتداء في البحر. وكانت هذه المجموعة الأصوليّة تنشط تحت غطاء تجاريّ وتحديدًا في تجارة السيّارات المستعملة بين ألمانيا وفرنسا وإسبانيا من جهة والمغرب من جهة ثانية.

وأخيرًا هناك المجموعة الجزائريّة التي ينتمي أفرادها إلى "الجماعة السلفيّة للدعوة والقتال"، وتتحرّك ما بين مدريد وبليدا. وتتكفّل هذه المجموعة بالدعم اللوجستي وتوفير المتفجّرات والأسلحة.

وكانت السلطات الجزائريّة أبلغت مدريد أنّها رصدت محاولات لفتح قنوات اتّصال بين متمرّدي إقليم الباسك OTA ومجموعة "حسن حطّاب" لمواجهة التنسيق الفرنسي ـ الإسباني في مكافحة الإرهاب، الأمر الذي قد يفسّر جزئيًّا المسلك الإعلامي للحكومة الإسبانيّة السابقة برئاسة "خوسيه ماريا أزنار" في الساعات التي تلت تنفيذ اعتداءات مدريد عندما سارعت إلى توجيه التهمة للمجموعة الإنفصاليّة في إقليم الباسك[1].

وفي الثامن من نيسان ـــ إبريل ٢٠٠٤، أوردت الصحف الإسبانيّة أنّ المسؤولين عن اعتداءات ١١ آذار ـ مارس في مدريد كانوا يخطّطون لتنفيذ اعتداءات جديدة في إسبانيا خلال عطلة عيد الفصح. موردة مواقع مختلفة كأهداف محتملة لهذه العمليّات.

---

١ ـ بدرا باخوس الفغالي، باريس، جريدة "الديار" اللبنانيّة، عدد ٢٥ آذار ـ مارس ٢٠٠٤، ص١٩.

ونقلت صحيفة "الموندو" عن مصادر في الشرطة أنّ الإرهابيّين كانوا سيستهدفون مركز "باركيسور" التجاري في "ليغانس" بضاحية مدريد الجنوبيّة حيث فجّر ستّة إسلاميّين أنفسهم قبل أيّام قليلة لدى مداهمة الشرطة شقّة كانوا يعدّون فيها لأعمال تخريبيّة إرهابيّة. فقد قام الإسلاميّون الستّة على الأقلّ الذين يشتبه بأنّهم منفّذو اعتداءات مدريد التي أوقعت ١٩١ قتيلاً على الأقلّ بتفجير أنفسهم في شقّتهم في ليغانس على أثر عمليّة شنّتها القوّات الخاصّة في الشرطة الإسبانيّة في الثالث من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

وأفاد مصدر قضائي أنّه تمّ العثور بين أنقاض ليغانس على "مبلغ مالي ووثائق وخرائط ومواد متفجّرة بكميّة كافية لتنفيذ اعتداءات جديدة".

كذلك أوردت الصحيفة أنّه تمّ العثور في أنقاض الشقّة على قنبلتين على الأقلّ تمّ تجهيزهما وموضوعتين في حقيبتين.

وأكّدت صحيفة ABC، نقلا عن مصادر في الشرطة أنّ الإرهابيّين حاولوا تنفيذ اعتداء قبل أيّام على خطّ القطارات السريعة بين مدريد وليريدا شمال شرق يوم مقتل ستّة على الأقلّ منهم في ليغانس في الثالث من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤، غير أنّهم لم يتمكّنوا من تحقيق أهدافهم.

إلى ذلك تأهّبت إسبانيا في الثامن من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ لعطلة يسودها التوتّر في عيد الفصح لإدراكها أنّ مجموعة المتشدّدين الإسلاميّين الذين فجّروا أنفسهم في حملة يوم السبت في الثالث من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤ كانوا يخطّطون لمزيد من الهجمات في عطلة العيد. وأرسلت قوّات من الشرطة والجيش لحراسة السدود ومحطّات الطاقة وخطوط القطارات فائقة السرعة وغيرها من الأهداف المحتملة.

وتحتفل إسبانيا التي يشكّل الكاثوليك أغلبيّة فيها بعيد القيامة باحتفالات صاخبة في الشوارع وهو ما يجعل هذه الفترة عصيبة لقوّات الأمن التي تحاول منع وقوع هجمات جديدة.

وتقول مصادر مطّلعة على التحقيقات إنّ الإنتحاريّين من المحتمل أن يكونوا قد خطّطوا لسلسلة من الهجمات في أسبوع عيد القيامة قبل أن ينكشف أمرهم استنادًا إلى العثور على قنبلتين أو ثلاث وموادّ ناسفة. وطالبت السفارة الأميركيّة مواطنيها بتوخّي الحذر عند ركوب القطارات واستخدام وسائل النقل الأخرى في إسبانيا[1].

لكنّ عطلة عيد القيامة مرّت يومها بسلام.

وفي الثالث عشر من نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤، أفادت صحيفة "الموندو" الإسبانيّة أنّ الإسلاميّين الذين نفّذوا اعتداءات الحادي عشر من آذار ـ مارس ٢٠٠٤ في مدريد كانوا يدبّرون لعمل إرهابيّ ضدّ مركز تجتمع فيه الطائفة اليهوديّة في هويو دي منثنارس (٣٧ كلم شمال غرب مدريد).

وأوضحت الصحيفة أنّ المحقّقين يعتقدون أنّ المسؤولين عن اعتداءات مدريد كانوا يرصدون حركات عناصر من الطائفة اليهوديّة الإسبانيّة تجتمع من حين لآخر في مزرعة "لا ماسادا" في هويو دي منثنارس قرب مقبرة يهوديّة.

واستندت الصحيفة إلى "مصادر في الشرطة وأخرى سياسيّة جديرة بالثقة" وإلى "الوثائق التي عثر عليها في شقّة ليغانس" حيث فجّر سبعة إسلاميّين أنفسهم بعدما طوّقتهم الشرطة في الثالث من نيسان ـ إبريل.

---

١ ـ أ ف ب، رويترز، ٨ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

ونشرت قوّات الأمن مساء الخميس ٨ نيسان ـ إبريل تعزيزات كبيرة في هذه القرية التي تضمّ أكثر من ستّة آلاف ساكن وتقع في منطقة جبليّة ولا يمكن الوصول إليها إلاّ من طريق واحدة.

وعلم لدى وزارة الداخليّة الإسبانيّة أنّ المنفّذين المفترضين لاعتداءات ١١ آذار ـ مارس هدّدوا في شريط فيديو بمواصلة الاعتداءات بالرغم من تبديل الحكومة في إسبانيا احتجاجًا على الوجود الإسباني في أفغانستان.

وجاء التسجيل الذي أجري في ٢٧ آذار "بعدما لاحظنا أنّ الوضع لم يتبدّل وبعد أن أعلنت حكومتكم الجديدة بدء ولايتها بتشديد مكافحة المسلمين وإرسال المزيد من القوّات الصليبيّة إلى أفغانستان، قرّرت سرايا المفتي وأنصار القاعدة مواصلة الجهاد والمقاومة".

وبعدما اعتبر الشريط في مرحلة أولى غير مفهوم، أعادت الشرطة العلميّة الإسبانيّة ومركز الاستخبارات الوطني معالجته.

والنصّ المسجّل الذي قامت الشرطة بترجمته حرفيًا من العربيّة إلى الإسبانيّة، يمهل إسبانيا أسبوعًا لسحب قوّاتها من قواعد المسلمين فورًا ومن دون شروط، وإلاّ فسوف يتواصل "الجهاد حتّى الشهادة".

وقام الإسلاميّون السبعة وبينهم المقاتلون الذين ظهروا في الشريط بتفجير أنفسهم في الثالث من نيسان ـ إبريل في شقّة في حيّ ليغانس بعدما حاصرتهم الشرطة، وعثر المحقّقون في الشقّة ذاتها على الشريط الذي يتضمّن تهديدات جديدة. وأفاد مصدر قضائيّ في مدريد بأنّه تمّ اعتقال مغربيّين اثنين آخرين الإثنين والثلاثاء في الثاني عشر والثالث عشر من نيسان ـ إبريل في "ملقة" بجنوب إسبانيا في إطار التحقيق حول

اعتداءات الحادي عشر من آذار ـ مارس في مدريد. وأوقف أحد المغربيّين الذين لم يكشف عن هويّتهما الإثنين في الثاني عشر من نيسان ـ إبريل في "ملقة" في إقليم الأندلس فيما اعتُقل الثاني الثلاثاء قرب بلديّة كوين بمنطقة ملقة بناء على أمر من القاضي خوان ديل أولو على ما أضاف المصدر.

وقد عُلم أنّ إسمي الرجلين هما عبد الغفور عبد الرزّاق ومحمّد البروشي.

من جهة أخرى أعلنت المصادر القضائيّة نفسها عن اعتقال ثلاثة مغاربة هم سعيد أحاروش وحسن بلحاج وابراهيم أفتاح، قبل ثلاثة أيّام في بارلا في إحدى ضواحي مدريد ليرتفع إلى خمسة عدد الموقوفين على ذمّة التحقيق في انتظار استجوابهم من طرف القضاء[1].

---

١ ـ ا ف ب، ١٣ نيسان ـ إبريل ٢٠٠٤.

المُقاربَتان الأوروبيَّة والأميركيَّة في مواجَهة الإرهَاب

جاءت هجمات ١١ آذار ـ مارس ٢٠٠٤ على القطارات في إسبانيا لتؤكّد على أنّ الخلافات والفوارق في الرؤية بين ضفّتَي الأطلسي ما زالت كما كانت عليه بعد أشهر معدودة من هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن. حاول الأميركيّون استغلال التأييد الذي عبّرت عنه أوروبّا عند حدوث تلك الهجمات المروعَة من خلال مطالبة الأوروبيّين بتشديد القوانين والتدابير الأمنيّة داخل دولهم وعلى ضرورة المشاركة في الحرب الشاملة على الإرهاب، التي أزمعت الولايات المتّحدة شنّها بلا هوادة. لم يكن للولايات المتّحدة أيّ تجارب سابقة مع الإرهاب، فيما عرفت دول أوروبيّة عديدة مخاطر العمل الإرهابيّ على أراضيها، وداخل مدنها الكبرى كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا وبريطانيا، والتي واجهت جميعًا موجات متتالية من العمل الإرهابيّ والعنف السياسيّ خلال فترة تزيد على ثلاثين سنة. لقد كان من الممكن لأوروبّا أن تقدّم للولايات المتّحدة بعد ١١ أيلول ـ سبتمبر، الكثير من الدروس والعبر في مواجهة التهديد الإرهابيّ. لكنّ ذلك لم يحدث بسبب ما برز من اختلاف حول الرؤية لطبيعة المواجهة، وتعارض أولويّات وآليات العمل الأمنيّ الذي اقترحته واشنطن مع النظرة الأمنيّة الأوروبيّة. وتمسّكت الولايات المتّحدة برؤيتها الخاصّة لما يجب أن تأخذه المواجهة من أشكال وأبعاد وذلك بحجّة أنّ الإرهاب الشامل الذي تمثّله "القاعدة" يمثّل تهديدًا لا يمكن مقارنته بما واجهته الدول الأوروبيّة من هجمات على يد

"الإرهاب القديم". وعلى هذا الأساس تفتّتت وحدة الموقف التي ظهرت بين أميركا وأوروبّا في أعقاب هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر، وحلّ مكانها الخلاف، الذي تفاقم مع القوانين الأمنيّة التي سنّتها الولايات المتّحدة، ومع التدابير المتّخذة من قِبَل وزارة الداخلية التي استُحدثت، وخصوصًا ما يعود منها لتصنيف الجماعات الإرهابيّة وتبادل المعلومات الحسّاسة، وانتقال الأشخاص، وغيرها من تدابير الأمن المشدّدة التي لم تقتنع أوروبّا بضرورة اعتمادها بما فيها عمليّات تجميد الأرصدة أو الاعتقال الإداري للأشخاص المشتبه بعلاقاتهم بتنظيمات إرهابيّة أو متطرّفة.

وبلغ الخلاف الأميركيّ مع أوروبّا ذروته حول الحرب على العراق، التي رفضتها الشعوب الأوروبيّة، بالإضافة إلى الموقف الرافض الذي عبّرت عنه الحكومتان الألمانيّة والفرنسيّة. لم يرَ الأوروبيّون بأنّ هناك أيّة ضرورة لشنّ الحرب وبأنّ المبرّرات التي قدّمتها الولايات المتّحدة كانت واهية وضعيفة. فالعراق غير ضالع بالإرهاب وليست له أيّ علاقات مع تنظيم القاعدة، ويمكن لمفتّشي الأمم المتّحدة في لجنة "انموفيك" إتمام عمليّات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل بنجاح في ما لو أُعطيت لهم الفرصة.

وفي أعقاب تفجيرات القطارات الإسبانيّة، تعود مسألة الاختلاف الأوروبيّ – الأميركيّ حول المقاربة التي يجب اعتمادها ضدّ الإرهاب، إلى الواجهة، وبشكل يحرج الإدارة الأميركيّة، وينعش، بالمقابل، الموقف السياسيّ لكلّ من الحكومتَين الفرنسيّة والألمانيّة.

فشلت الولايات المتّحدة، بشخص رئيسها وإعلامها، في احتواء تبعات التغيير السياسيّ الذي جرى في إسبانيا وما نتج عنه من مواقف لرئيس الحكومة المنتخب "تابانيرو" لجهة عزمه سحب القوّات الإسبانيّة من العراق، بعد أن وصف ما حدث

هناك بالكارثة. في المقابل عكس التغيير السياسيّ في إسبانيا والتصريحات الصادرة عن رئيس وزرائها مشاعر التفاؤل لدى كلّ من المستشار الألمانيّ "شرودر" والرئيس الفرنسيّ "جاك شيراك"، والتي ظهرت في المؤتمر الصحافيّ بعد اجتماعهما في باريس. وظهرت بوضوح من تصريحاتهما، بعض نقاط الخلاف الأساسيّة بين مقاربة أوروبّا ومقاربة أميركا في مواجهة مستلزمات الحرب على الإرهاب. ويمكن إيجاز بعض نقاط الخلاف من خلال التصريحات التي أدلى بها شرودر وشيراك على الشكل الآتي:

أوّلا: دعوة الأسرة الدوليّة إلى التكاتف في وجه الإرهاب مع التأكيد على ضرورة حلّ النزاعات الإقليميّة وخصوصًا النزاع العربيّ - الإسرائيليّ والعراق، حيث يشكّلان التربة الخصبة التي تغذّي الإرهاب.

ويعكس الموقف الأوروبيّ نقطة اختلاف رئيسيّة مع الموقف الأميركيّ حول تلازم المعركة في مواجهة الإرهاب مع حلّ المسألة الفلسطينيّة وإنهاء وضع الإحتلال للعراق، فيما لا تربط السياسة الأميركيّة الحرب على الإرهاب بمثل هذه الأولويّات.

ثانيًا: لا ترى أوروبّا أنّها مستهدفة من الإرهاب، كما تشعر الولايات المتّحدة بذلك، لكن هناك اعتراف بأنّ أوروبّا ليست بمنأى عن التهديد. وأنّ أوروبّا، وعلى ضوء ما حدث في إسبانيا، ستعمل على تعزيز خططها ضدّ الإرهاب من خلال العمل على تطوير التنسيق بين أجهزة الاستخبارات والشرطة والقضاء، "ولكن في إطار احترام الحريّات ودولة القانون". ويُبرز الموقف الأوروبيّ ثلاثة فوارق عن الموقف الأميركيّ: أوّلها أنّ أوروبّا ليست مستهدفة من الإرهاب بشكل خاصّ كما هو وضع الولايات المتّحدة؛ وثانيها، بأنّه سيجري العمل لوضع خطّة أوروبيّة خاصّة لمكافحة الإرهاب دون أيّ ارتباط أو ذكر للاستراتيجيّة الأميركيّة الشاملة للحرب على

الإرهاب؛ وثالثها، أنّ الخطط الأمنيّة والاستخباريّة ستطبّق ضمن إطار احترام الحريّات والقانون، ويمثّل ذلك رفضًا للقوانين التي سنّتها الولايات المتّحدة والتي تضيّق على الحريّات وتجيز الاعتقال لمجرّد الشبهة والتي شُرّعت تحت عنوان "قانون المواطن".

ثالثًا: أعاد شرودر، في تصريحه، التذكير بالموقف الأوروبيّ الرافض للحرب واستخدام قوّة السلاح في محاربة الإرهاب، على غرار ما جرى في العراق. ورأى أنّ البديل لقوّة السلاح يتمثّل بالنضال ضدّ جذور الإرهاب ومنها التخلّف في العالم الثالث "هذا جانب لا يمكن الالتفاف عليه". وكان شيراك قد أكّد أيضًا على اختيار "الأمل والتضامن والحوار بين الثقافات ضدّ الزعم القائل بصدام الحضارات في مواجهة الإرهاب".

ويمثّل هذا الموقف الأوروبيّ مقاربة تختلف بشكل جذريّ عن المقاربة الأميركيّة التي وعدت، من خلال مشاريعها المتعدّدة، بالضغط على دول العالمَين العربيّ والإسلاميّ لدفعهما في طريق الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. وكان قد سبق هذه المشاريع موقف لـ "كولين باول" يتحدّث فيه عن تغييرات في خريطة الشرق الأوسط وتحديدًا العالم العربيّ.

في تحليل سريع للموقفَين الأوروبيّ والأميركيّ يمكن الاستنتاج بأنّ أوروبّا ستعتمد الحوار والتعاون والمساعدات والمبادرات الدبلوماسية من أجل مواجهة الإرهاب وتحقيق الإصلاح والاستقرار، فيما تعتمد الولايات المتّحدة فلسفة العصى والجزرة من أجل دفع الدول العربيّة والإسلاميّة للتجاوب مع الأولويّات التي تريدها في حربها الشاملة على الإرهاب.

يمكن التعرّف على وجوه الاختلاف بين المقاربة الأوروبيّة والمقاربة الأميركيّة في مواجهة خطر الإرهاب، من خلال مراجعة عامّة لتجربة كلّ منهما. فالأوروبيّون واجهوا الحركات الإرهابيّة الداخليّة بمرونة ظاهرة. بحيث ترافقت تدابير مكافحة الإرهاب مع مرونة سياسيّة تبقي باب الحوار مفتوحًا بين المنظّمات والدولة، وطبّقت هذه القاعدة في شمالي إيرلندا مع الجيش الجمهوريّ الإيرلنديّ، وفي إسبانيا مع أفراد منظّمة "إيتّا" الباسكيّة، كما اعتمدت فرنسا قانون الحماية أو "الملجأ" لجماعات متّهمة بالإرهاب طالما أنّ عمليّاتها وأفعالها لا تستهدف الأمن أو المصالح الفرنسيّة.

وفي سنوات السبعينات وفي مواجهة "الإرهاب" الفلسطينيّ والشرق أوسطيّ، اعتمدت أوروبّا تدابير أمنيّة أكثر تشدّدًا في المواجهة، لكنّها لم تذهب إلى مستوى الحرب الشاملة التي تريدها الولايات المتّحدة اليوم. ولا ترى أوروبّا، في عولمة الإرهاب وفق المفهوم الذي أبرزته عمليات تنظيم القاعدة في عدّة قارات، ضرورة شنّ حرب على غرار تلك التي شنّتها أميركا في أفغانستان والعراق، كما أنّها لا ترى إمكانيّة النجاح في مواجهة التهديد الإرهابيّ الدوليّ من خلال سياسة صارمة على انتقال الأشخاص أو عبر نظام استعلاميّ شامل للمراقبة الجويّة وللاتّصالات وحركة المسافرين حول العالم، فأوروبّا ترى أنّها فلسفة أمنيّة باهظة الثمن ولا حاجة لها وهي ليست مستعدّة ماليًّا لتطبيقها. وأخيرًا ترى أوروبّا أنّ نسبة تعرّضها للتهديد الإرهابيّ الراهن هي أدنى بكثير من التهديد الذي تواجهه الولايات المتّحدة، خصوصًا أنّ أوروبّا لا تدعم شارون وليس لديها وجود عسكريّ في السعوديّة، وأن صورتها، لدى العرب والمسلمين، تختلف عن صورة الأميركيّ المتّهم بالهيمنة والاستعمار الجديد[1].

---

١ ـ عبد القادر نزار، جريدة "الديار"، عدد ١٩ آذار ـ مارس ٢٠٠٤، ص٣.

إفشَال هجُوم كيميائيّ على فرنسَا

في الثاني عشر من كانون الثاني ـ ينـاير ٢٠٠٤، استجوب ثلاثة قضاة فرنسيّين لمكافحة الإرهاب ستّة أشخاص بينهم ثلاثة من أفراد عائلة فرنسيّ معتقل في قاعدة "غوانتانامو" الأميركيّة حيث تعتقل الولايات المتّحدة المتّهمين بأعمال إرهابيّة أكثرهم من الذين تمّ أسرهم في أفغانستان التي شنّت عليها واشنطن حملة عسكريّة إثر اعتداءات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١. وذلك في إطار تحقيق حول خليّة إرهابيّة يشتبه بأنّها كانت تعدّ لهجوم بموادّ كيميائيّة في كانون الأوّل ـ ديسمبر ٢٠٠٢ في فرنسا وتمّ تفكيكها من قبل رجال الأمن الفرنسيّين.

والموقوفون الستّة هم على علاقة بـ"مناد بن شلالي" أحد أعضاء هذه الخليّة. وكان مناد الذي يبلغ من العمر ٢٩ عامًا وأصله من ضواحي مدينة ليون الفرنسيّة أُوقف للتحقيق ثمّ سُجن في كانون الأوّل ديسمبر ٢٠٠٢. قال محامو الموقوفين الستّة إنّ ستّة أشخاص قريبين منه يُعتقد أنّهم قدّموا له دعمًا لوجستيًّا تمّ استجوابهم ومُدّد حبس خمسة منهم. وقد استُجوب أوّلاً والده الإمام "شلالي بن شلالي" (٥٩ عامًا) ثمّ والدته "حفصة" (٥٤ عامًا)، وهما ملاحقان بالانتماء إلى "عصابة أشرار على علاقة بمنظّمة إرهابيّة"، واعترفا بأنّهما أرسلا إلى ابنهما أموالاً عندما كان في معسكر للتدريب في جورجيا. وأوضحا أنّهما حوّلا المبلغ إلى ابنهما ليتمكّن من العودة إلى فرنسا. لكنّ والدته كانت على علم، على ما يبدو، بتجارب يجريها مناد في منزل الأسرة، على موادّ تبيّن في ما

بعد أنّها قد تكون سامّة. وقال المحقّقون إنّ أشخاصًا أوقفوا قالوا في خلال استجوابهم إنّه كان يجري تجارب على "الريسين" وسموم أخرى. أمّا شقيقه "حافظ" (٢٦ عامًا) الذي بقي في السجن أيضًا، فقد نقل آلاف اليوروهات إلى مناد وجواز سفر وموادّ مخصّصة للتجارب... وأوقف صيدلانيّ يعمل في تركيب الأدوية ويقيم في الحيّ الذي تعيش فيه أسرة بن شلالي في "فينيسيو" قرب ليون، وسُجن. ويبدو أنّ هذا الجزائريّ الذي يُدعى "مراد مرابط" (٣٨ عامًا) ويعيش في فرنسا منذ حوالى عشرة أعوام، قد تدرّب في معسكرات في جورجيا ورافق مناد. وقد اعترف الصيدلاني، وهو إمام أيضًا، بأنّه أفرغ ذاكرة الكمبيوتر الذي يملكه مناد بُعيد اعتقاله في كانون الأوّل ـ ديسمبر ٢٠٠٢.

ويبدو أنّ رجلاً آخر يدعى "عبد الوهّاب رقاد" (٢٧ عامًا) سلّم مناد بن شلالي جوازات سفر.

وهناك رجل تمّ التحقيق معه وكان الوحيد الذي أُفرج عنه. وكان هذا الرجل قد سلّم رقاد جواز سفره الذي عثر عليه بعد ذلك مع "نزار ساسي" الفرنسي المعتقل في "غوانتانامو".

وكان القضاء الرنسيّ وصف، في كانون الأوّل ـ ديسمبر ٢٠٠٢ مناد بن شلالي الذي كان كثير التنقّل وعلى معرفة بمسؤولي تنظيم القاعدة، بأنّه الشخصيّة الأهمّ في هذه القضيّة. وقد تعزّز دوره بالدعم الذي حصل عليه من جهات عدّة. وسمحت له الوثائق المزوّرة بإرسال رجال إلى أفغانستان وباكستان من بينهم شقيقه "مراد بن شلالي"، و"نزار ساسي"، المعتقلان في غوانتانامو، وكذلك بتمويل قضيّة مقاتلين قريبين من الشيشان. وقال عدد من الأشخاص الذين أُوقفوا إنّ التجارب الكيميائيّة التي أجريت تعزّز فرضيّة أنّ هذه الخليّة التي كُشفت في كانون الأوّل ـ ديسمبر ٢٠٠٢ في

"كورنيف" و"رومانفيل" في فرنسا كانت تسعى إلى تنفيذ اعتداء كيميائيّ. لكنّ المحقّقين لم يعثروا حتّى الآن على أيّ موادّ يمكن أن يكون استخدمها في تجاربه. ولم تُعرف قدراته أيضًا في هذا المجال، مع أنّ مصدرًا قريبًا من الملفّ قال إنّه تلقّى تأهيلاً في مجال الموادّ السامّة التي تثير اهتمام الإرهابيّين أكثر فأكثر. وقد أوقف عشرون شخصًا في إطار التحقيق في هذه القضيّة التي يطلق عليها إسم "الفروع الشيشانيّة[1]".

١ ـ أ.ف.ب.، ١٣ كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤.

إرهَابيُّون يخطّطُون لجَمع قَنابل على متُون الطائرَات

ذكرت صحيفة الأوبزرفر البريطانيّة في عددها الصادر في ٨ شباط ٢٠٠٤ نقلاً عن مصادر استخباراتيّة أنّ مجموعات إرهابيّة تخطّط للالتفاف على الإجراءات الأمنيّة في المطارات من خلال جمع قنابل على متون الطائرات بعد نقل مكوّناتها الأساسيّة بشكل منفصل.

وقالت الصحيفة إنّ فرقًا من هذه المجموعات أجرت حتّى الآن ١٢ تجربة من هذا المشروع على متن رحلات حول المتوسّط والشرق الأوسط حيث الإجراءات الأمنيّة أقلّ صرامة.

ونقلت الأوبزرفر عن مصادر في أجهزة المخابرات في المملكة العربيّة السعوديّة ودول أخرى قولها إنّ الفكرة هي لتجربة المشروع قبل تطبيقه على رحلة فوق المحيط. وأوضحت الصحيفة أنّ الكشف عن وجود هذا المخطّط الجديد جاء من خلال اعترافات ناشطين إسلاميّين معتقلين، وتأكّد بعد ذلك من خلال التنصّت على المكالمات الهاتفيّة بين مجموعات إرهابيّة. وأشارت إلى أنّ السلطات الأميركيّة حذّرت من أن مجموعة من خمسة ركّاب بإمكانها أن تحمل المكوّنات الضروريّة لصنع قنبلة إلى متن طائرة وذلك بإخفائها خصوصًا في كاميرات معدّلة من أجل هذه الغاية.

تدريبات على مكافحة الإرهاب النوويّ

أجرى صنّاع القرارات الأوروبيّون تدريبات سريّة على مكافحة الإرهاب النوويّ تقوم على تصوّر حصول تنظيم القاعدة على أسلحة نوويّة وتفجيره مقرّ حلف شمال الأطلسي في بروكسل.

والسؤال الرئيسي الذي تستند إليه جاسة التدريب التي طرحت فكرتها فجأة والتي يتزعّمها مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة ومقرّه واشنطن هو: "بعد يوم من وقوع هجوم نوويّ... ماذا نتمنّى أن نكون قد فعلناه ولماذا لا نفعله الآن".

ويضع القائمون على هذه التدريبات تصوّرًا هو حصول تنظيم القاعدة على يورانيوم عالي التخصيب من مفاعلات نوويّة تستخدم في البحوث المدنيّة في الاتّحاد السوفياتي السابق، ثمّ يفجّر قنبلة نوويّة بدائيّة في مقرّ حلف شمال الأطلسي. بعدها يُقتل ٤٠ ألفًا على الفور، ويصاب ٣٠٠ ألف آخرون ويتزايد عدد الضحايا بما أنّ السحب المشعّة يمكن أن تنتشر إلى هولندا وألمانيا.

كانت تلك هي خلفيّة تدريبات "الفجر الأسود" التي ينظّمها المركز.

وقالت ميشيل فلورنوي، المستشار في المركز والمسؤولة السابقة في وزارة الدفاع الأميركيّة "إنّ المشاركين خلصوا إلى أنّه بمجرّد حصول الإرهابيّين على عناصر فتّاكة لتصنيع أسلحة الدمار الشامل فيصعب تعقّبهم... تهدف التدريبات إلى إبراز الرسالة العامّة ألا وهي أنّ الوقاية هي الخيار الوحيد... نحن في حاجة إلى إبعاد هذه المواد عن أيدي الإرهابيّين".

وقال غراهام أليسون الذي كان مساعدًا لوزير الدفاع في إدارة كلينتون لمسؤولي الحلف في العام الماضي (٢٠٠٣) إنّ جماعة مثل القاعدة لديها الدافع والفرصة لشنّ هجوم نوويّ على غرار هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١. وأضاف أنّ أفضل دفاع هو السيطرة على الأسلحة والمواد الانشطاريّة عند المصدر.

وكانت هذه هي الرسالة التي تضمّنتها تدريبات "الفجر الأسود" الذي مثّل كبار مسؤولي الاتّحاد الأوروبّي والحلف أغلب الحاضرين فيه.

وأنفقت الولايات المتّحدة مليارات الدولارات منذ نهاية الحرب الباردة لمساعدة روسيا على تأمين منشآتها النوويّة السوفياتيّة السابقة وتشغيل أو إعادة تدريب العلماء الذريّين للحيلولة دون بيعهم خبرتهم النوويّة إلى جهات ترغب في استخدام الأسلحة النوويّة.

وأضافت فلورنوي أنّ منظّمي التدريبات اختاروا تصوّرًا يتضمّن الحصول على اليورانيوم عالي التخصيب نظرًا لأنّ القاعدة حاولت مرارًا الحصول عليه.

وأردفت قائلة "لقد التقوا مع علماء أسلحة باكستانيّين لاكتشاف كيفيّة استخدامه. هناك الكثير من المؤشّرات التي توضح أنّهم بصدد هذا[١]".

١ ـ رويترز، ٤ أيّار ـ مايو ٢٠٠٤.

كيفَ يتمُّ القَضاء على الإرهَاب

تبقى مسألة القضاء على الإرهاب الشغل الشاغل للحكومات في العالم اليوم. ووسط النظريّات المختلفة حول وسائل القضاء على الإرهاب، قالت "شيرين عبادي"، الحامية الإيرانيّة الحائزة على جائزة نوبل للسلام: "إنّ معاقبة من يرتكبون أعمالاً إرهابيّة لن يخلّص العالم من الإرهابيّين بل قد يفاقم المشكلة".

وصرّحت المحامية الإيرانيّة في الثاني والعشرين من كانون الثاني - يناير ٢٠٠٤، التي اتّهمت الولايات المتّحدة كثيرًا باستخدام هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١ كمبرّر لانتهاك حقوق الإنسان بأنّ الإرهاب تصاعد رغم سنوات من الحمل على المتشدّدين في شتّى أنحاء العالم... وقالت عبادي، وهي أوّل مسلمة تفوز بجائزة نوبل في مقابلة في مدينة بومباي الهنديّة: "الحلّ للقضاء على الإرهاب ليس بمعاقبة الإرهابيّين فقط، بل علينا الوصول إلى جذور الإرهاب... الإرهاب ردّ فعل... ردّ فعل خاطئ... على الظلم والتفرقة العنصريّة".

وسرقت عبادي الأضواء في العاصمة التجاريّة والسينمائيّة للهند وألقت خطبًا في العديد من المناسبات كان آخرها أمام المنتدى الإجتماعي العالمي بطريقة لا يستحوذ عليها سوى نجوم أفلام "بوليود"، عاصمة السينما الهنديّة. وأحاط بها شبّان متحمّسون وآخرون يتلهّفون على الاحتفاظ بتوقيعها وصحافيّون... وجذبت الانتباه في الندوات التي تُعقد على هامش المنتدى الذي شارك فيه آلاف من الناشطين المناهضين للعولمة

من شـتّى أنحـاء العـالم. وشـجبت عبـادي التـي كـانت أوّل قاضيـة إيرانيّـة قبـل الثـورة الإسلاميّة ويعاديها المحافظون في إيران لمطالبتها بإصلاحات اجتماعيّة وقانونيّـة، كـلّ من يسيء تفسير الإسلام ومَن يضلّل المسلمين ويدفعهم إلـى ارتكـاب أعمـال إرهابيّـة. وقالت في حديثها مع وكالة "رويترز" من خلال مترجم: "الناس الذين يعتقدون أنّ هناك تعارض بين حقوق الإنسان والديمقراطيّة وبين الإسلام هم فقط يـبرّرون الديكتاتوريّـة. إنّهم يستغلّون ذلك لفرض معتقداتهم".

ولم تعوزها الكلمات حين وّجهت سهامها إلى الحرب التي تقودها الولايات المتّحدة ضدّ الإرهاب. وقالت عبادي وهي غير محجّبة: "يجب على أميركا والغرب أن يعرفـا أنّ الإسلام لا يساند الإرهاب... في البوسنة حين قُتل كثيرون مـن المسلمين لـم نعتـبر ذلك إرهابًا مسيحيًّا[1]".

١ ـ رويترز، ٢٢ كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤.

الإرهاب والتعذيب في عالم الأجهزة المخابراتيّة

في حوالي عام ١٥٥٠ أسس قيصر روسيا "إيفان" الملقب بـ"إيفان المخيف" الحرس البريتوري "أوبريشنكس"، وكان هذا الحرس مسؤولاً عن المحافظة على حياة القيصر، وكانوا يستخدمون أقسى وسائل الإرهاب وأشدها فظاعة، والتي كانت غاية في العنف والقسوة. وقد أُسس على هذا النهج جهاز "الأوكرانا" الذي كانت مهمته الوحيدة هي المحافظة على حياة الحكام في روسيا وبالتالي حماية نظام الحكم الأمبراطوري وإدارة البارونات لنظام السخرة الاقطاعي الذي كان سائدًا في جميع أنحاء مملكة القيصر، وقد اعتلى العرش القيصري بعد "إيفان المخيف" خمسة عشر من القياصرة اغتيل منهم خمسة ولم يسلم الباقون من محاولات الاغتيال، وكان ذلك نتيجة لميلاد الحركات الثورية التي أخذت على عاتقها مهمة تغيير أوضاع المجتمع الظالمة السائدة.

وكان الخوف من الاغتيال والتصفية الجسدية والشعور القوي باحتمالات التهديدات المستمرة هو ما أدى بالقياصرة ليكونوا تحت حماية شرطة سرية تستطيع اكتشاف كل مؤامرة قبل تنفيذها. ومن ناحية أخرى فإن إخضاع الشعب الروسي على مدى قرون قد جعل الأفراد يعتادون على الممارسات القمعية للشرطة السرية التي أصبحت من أهم أركان الحكم الاستبدادي، حيث كان الإرهاب هو الوسيلة الوحيدة للإشراف على المملكة المترامية الأطراف، وذلك بفرض الرقابة على الملايين من أفراد الشعب. وقد تم العمل الأمني من خلال ما يطلق عليه "عميل إثارة"، وهذا النوع من الجواسيس يتظاهر دائمًا بغير الحقيقة ويعتمد طُرق الخداع والتضليل، ويلجأ هؤلاء الجواسيس عمدًا إلى إغراء ضحاياهم على القيام بسلوك أو تصريح يعتبر معاديًا للنظام القائم. كما

كانت مهمتهم تقتضي إيجاد أعداء لا وجود لهم في واقع الأمر، وخلق الاضطرابات من بين مظاهر السكينة والهدوء، ذلك لأنه إذا لم يكن هناك أعداء أو شغب فإنّهم ورؤساؤهم يصبحون عرضة للفصل من وظائفهم، والجدير بالذكر أنّ هؤلاء قد أتقنوا عملية "الجاسوس المزدوج".

وقد استُبدل من بعد جهاز "الاوكرانا" بجهاز "التشيكا"، وكان يسير على نفس الأساليب السابقة ولكنه كان يتبع أنظمة أكثر دقة، ولا يسرف في إضاعة الوقت بمطاردات لا طائل من ورائها. وكان للجهاز نفوذ قوي حيث إذا تبين له وجود أقل شك في إخلاص أي فرد للنظام القائم بادر إلى اعتقاله.

استمرّ جهاز "التشيكا" بعد انتصار الثورة البلشفية عام ١٩١٧ تحت قيادة "فيلكس دزرشنسكي" الذي لقب "بفليكس الحديدي"، وتحت قيادته مجموعات من الذين يؤمنون بالشيوعية أو المتأثرين بأطروحاتها، مما كان له الأثر الفاعل في انتصار الثورة البلشفية والقضاء على خصومها السياسيين بأي من الوسائل، كما توسعت أعمال الجهاز لتشمل ممارسة الجاسوسية بكل أقسامها وفي كافة أنحاء العالم، وكذلك مكافحة التجسس داخل الاتحاد السوفياتي بعد أن استبدل الأسم ليصبح "لجنة أمن الدولة KGB".

وقد كانت لتجربة الشرطة السرية التي أنشأها النظام الأمبراطوري الروسي منذ أكثر من خمسمائة عام الأثر الكبير في بناء الأجهزة الأمنية في مختلف بلدان العالم، وخصوصًا ما يتعلق بالأهداف التالية خلال استعمال كافة أساليب العنف والقسوة وهي: المحافظة على حياة الحكام، وإخضاع الشعب لأنظمة الحكم الاستبدادية.

إلا أن ذلك الجهاز الذي كان يتمتع بسلطات واسعة وأدوات إرهابية متعددة لم يستطع أن يحول دون قيام الحركات والمنظمات الثورية السرية، وعمليات اغتيال

الحكام. كما وأن حركات التغيير للنظم سواء كانت عن طريق الاستبدال أو الاصلاح أو الثورة، فهي تستعمل نفس الأساليب الإرهابية السابقة وإن كانت توجه ضد أفراد آخرين بعد إضافة تعديلات أشدّ قَسْوَة، حيث اتضح أن نظام التعذيب في العالم يزداد قسوة بمرور الزمن، فكل عصر يشهد وسائل متجددة وأكثر إيلامًا وأشد عنفًا وأميز من الناحية التقنية لما سبقه، وهذا ما ينطبق أيضًا على استعمال مجال السموم للقتل والاغتيال... فالتطور، يجعلها أسرع فتكًا بالإنسان مما كانت عليه في السابق.

وفي كثير من بلدان العالم أصبحت الشرطة السرية تمارس الوسائل العنيفة والشديدة القسوة علنًا وفقًا للقوانين واللوائح، حتى تستطيع أداء مهمتها "المقدسة" في حماية النظام والحكام، وفرض السيطرة والهيبة بواسطة استعمال أساليب الرهبة والعنف في كل المنحنيات التاريخية التي يقدم فيها قادة الأجهزة الأمنية السرية والعلنية للمحاكمة، بإعتبار أن ما ارتكبوه من انتهاكات لحقوق المواطن يستحق أن يعاقبوا عليه جنائيًا، فكان دفاعهم الثابت والمقنع للبعض بأنهم كانوا ينفذون تعليمات وتوجيهات صادرة لهم من الحكام، وأن مهمتهم الأساسية حماية نظام الحكم وليست معارضته.

وما زالت تجربة "تشيكا" تطرح نفسها للإستفادة منها لكافة الحركات التي تستهدف تغيير الأنظمة السياسية، لأنها تستند في الأساس على الاستفادة القصوى من وسائل العمل السابقة، ولكن بشكل أوسع وكفاءة أكبر وبالالتزام الإيدلوجي للعناصر الذين يملكون الخبرة بمبادئ الجاسوسية وأعمال المخابرات السرية المكتسبة من نشاطهم السري المدربون عليه، وكذلك شرعية أعمال العنف والقسوة في مواجهة الخصوم السياسيين وتصفيتهم جسديًا ومطاردتهم في كافة بقاع العالم، بالرغم من الاستفادة من تجربة "تشيكا" في تثبيت النظام ومكافحة المناهضين له، إلا أن الوسائل القمعية دائمًا تترك آثارًا سلبية وعدم استجابة شعبية للنظام الذي يتبع تلك الأساليب، وعند سقوط

هذه الأنظمة تصبح من أهداف الجماهير الغاضبة الثائرة للقصاص من عناصر الشرطة السرية واقنعتها التنظيمية بتسمياتها المختلفة. كما أن أولى مهام عمليات التصحيح السياسي التي تنتهجها النظم الحاكمة لامتصاص الغضب الشعبي، هي تقديم عناصر الشرطة السرية للمحاكمات باعتبارها اعتدت على حقوق المواطن والمواطنة، وفي كثير من الأحيان تقدم قادة الأجهزة الأمنية كبش فداء للحفاظ على النظام السياسي من الانهيار والدمار. أما على مستوى الأجهزة الشرطية الوطنية فهناك محاولات لتفعيل مفاهيم "الشرطة في خدمة الشعب" من خلال إرساء قواعد الوعي الشرطي في حماية القانون وعدم تجاوزه، وإعطاء المواطن كافة حقوقه التي يكفلها له القانون، والامتناع عن استعمال أساليب التعذيب التي تؤدي دائمًا إلى الإصابة بالعاهات، وفي حالات كثيرة إلى الوفاة.

وينفذ البرنامج من قبل وحدات الشرطة المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالجمهور، من خلال عمليات الرقابة الدورية والقضائية المستمرة على الاداء. كما يلعب الضمير والواعظ الوطني والمثل العليا والتربية الوطنية دورًا كبيرًا في تعميق قواعد الالتزام الديني والعرفي والأخلاقي لدى عناصر الشرطة في تطبيق القانون دون المساس بالقدرات والوسائل والاداء التي تعمل في نفس الوقت على إرساء أسس الاستقرار، ومنع ارتكاب الجرائم المخلة بالقانون، ومطاردة المجرمين، ومكافحة الأساليب والأدوات المتطورة وبالتعاون الأمثل مع المواطنين، ذلك لإلغاء الصورة القديمة والموروثة الملتصقة بجهاز الشرطة كأداة رئيسية من أدوات قهر وعسف وظلم وإرهاب الدولة التقليدية[1].

---

١ ـ صالح محمود عابدين، المخابرات والأمن والجاسوسيّة، مكتبة مدبولي (القاهرة،٢٠٠٣) ص١٤٢ ـ ١٤٥.

الأعمال القذرة

في عالم الجاسوسيّة والاستخبارات، "الأعمال القذرة" تعني استعمال كافة الأساليب الغير شرعية أو الغير قانونية أو الغير أخلاقية لاستباحة الحصول على الأهداف بإفساد كافة القيم المادية والمعنوية، ويمارسها بعض أجهزة المخابرات العالمية عند قيامه بالأنشطة التي تنفَّذ بهدف التأثير على الحكومات أو الأحزاب أو المنظمات أو الأفراد في دول أجنبية لصالح السياسة الخارجية للدولة المنفِّذة، وبحيث لا تكون حكومة الدولة المنفِّذة متورطة بشكل ظاهر، وإنما غالبًا تتم العمليات بواسطة عملاء محليين مدعومين بالأموال والتعليمات والمعدات والمعلومات ليتمكنوا من إنجاز المهمة، ويعتبر القانون الدولي كلّ الأنشطة الغير أخلاقية واستخبارات جمع المعلومات أعمالاً غير مشروعة.

ومن بعض "الأعمال القذرة" التي تمارسها أجهزة المخابرات بعلم ودراية رؤوساء النظم السياسية الدولية، وفي بعض الأحيان بتوجيه منهم، الأمثلة التالية:

- إرسال خطب مسمومة أو رسائل ناسفة إلى شخص ما، وتفخيخ السيارات.
- اقتحام المساكن والمكاتب وفتح الخزائن الخاصة.
- تزوير العملات والمستندات والتدليس.
- تصوير الأفلام الجنسية.

- تهريب الأسلحة.

- تجارة المخدرات.

- استعمال السموم.

- الفضائح والشائعات والدعاية السوداء.

- اغتيال الساسة والزعماء والشخصيات الهامة.

- التلاعب بالأحزاب السياسية والتأثير على القوى السياسية الاجتماعية والقطاعات الانتاجية.

- تدبير الانقلابات العسكرية.

- تدبير مؤامرات زعزعة الاستقرار وإثارة الحروب الأهلية وتزويد كل طرف بالأسلحة والمعلومات.

- شراء الذمم ونشر الفساد.

- عمليات الاختطاف للقيادات السياسية.

- حشد الجيوش في ميدان القتال.

- انتهاك حقوق وحريات العناصر المستهدفة.

- الإبادة والقتل الجماعي.

- التعذيب وإجراء التجارب على المعتقلين والمسجونين.

ويقول باحثون إنّه لا يوجد جهاز مخابرات في العالم مبرّأ من ممارسة أي من "الأعمال القذرة"، فكافة الأجهزة لديها شعبة أو دائرة أو قسم أو إدارة لممارسة الأعمال السرية المغطاة لإبعاد الشبهات، بالرغم من أنها تقوم بتنفيذ عمليات منافية للقوانين والشرائع، وتعتبر من الجرائم التي يحاسب عليها القانون. وتجري تلك الأعمال في أحيان كثيرة بتوجيهات من رؤوساء الدول أنفسهم، لتطوير المكايدات السياسية في ما

بينهم في السعي لإضعاف أو تقوية حكومات وأفراد ومؤسسات، وتأمين مصالح معينة، أو بغرض الإرهاب والتهديد بالإرهاب لاستعراض القوة من خلال جواسيس وعملاء ينفذون التعليمات الصادرة لهم من أجهزة المخابرات التي تحركهم، وغالبًا ما يكونون من عناصر القتلة والمجرمين والمنحرفين.

تنفذ الأعمال القذرة في الظلام ودائمًا في صمت، لأنه من السهولة بعد تنفيذها استنتاج العناصر التي قامت بها، وقد يعلن عنها إعلاميًا بغرض إثارة الفزع والرعب والهلع، حيث يدرك المعارضون أنهم في متناول اليد، ومن الممكن الوصول إليهم وتصفيتهم جسديًّا. وتتصدر أجهزة المخابرات الأميركية والصهيونية والسوفياتيّة السابقة قائمة أجهزة المخابرات العالمية السيئة السمعة وذات الفضائح السياسية والتورط في العمليات الإرهابية والقمع والخطف والاغتيالات والتفجيرات واستخدام القوة العسكرية السافرة في التهديد والتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب، ومحاولة إخضاعها، وخصوصًا النظم السياسية المعارضة لسياساتها.

"الأعمال القذرة" هي أعمال سرية، وعبارة عن عملية تطبيق بشكل سري دقيق للمعلومات السرية للمخابرات، وإذا انكشف أمرها فسدت وفشلت عمليات التنفيذ وقضي تمامًا على العناصر المكلفة بالقيام بها، فهي جريمة يخطَّط لها بدقة وتنفذ بدون ترك أثر، ولا يعلَن أو ينشر عن الكيفية التي تمت بها، حتى تتاح الفرصة لتكرارها مرات أخرى قبل اكتشاف أجهزة المخابرات المضادة لأسلوب التنفيذ واتخاذ طرق الوقاية اللازمة، وخصوصًا عند تنفيذ عمليات التصفية الجسدية للخصوم السياسيين المتواجدين خارج حدود الدولة المعارضين لها.

تتسابق أجهزة المخابرات العالمية في الحصول على المنتوجات المتطورة للأدوية والمستحضرات الكيماوية الخاصة بالتجريد الحسي، والمخدرات الكيماوية، وأحدث

أجهزة الكشف عن الكذب، وبرامج الصدمات الكهربائية، والاحتجاز النفسي، وإضعاف الذاكرة، ونظريات التنويم المغناطيسي... ذلك للسيطرة على العقول البشرية. وقد قامت المختبرات الطبية التابعة لبعض أجهزة المخابرات أو المدعومة منها ماليًّا والتي تعمل تحت حماية منها، بإنتاج "الدواء السحري" المستخرج من مادة "لاسلوبولاين" الضارة، وكذلك مشروب "حرب الخلايا البيولوجية"، الذي بتناوله في شكل سائل يحدث شعورًا فوريًّا بحيوية ونشاط غير طبيعيين، ولكن هذا النشاط الاصطناعي لا يدوم طويلاً حيث يتم الشعور بحالة من الحزن العميق، وهو ما ينتج عن استعمال مادة LSD. وتعتبر المواد الكيماوية الضارة بالإنسان والسموم جزءًا رئيسيًّا من أسلحة حرب "الأعمال القذرة" التي ينفذها بعض أجهزة المخابرات، حيث يتم الاهتمام بها وتطويرها والحفاظ على سريتها، خصوصًا وأن ضحايا عمليات التجارب المعملية غالبًا ما يكونون من البشر والمعتقلين وأسرى الحرب، الذين يلقون حتفهم في السجون بإدعاء أنهم أصيبوا بنوبات قلبية طارئة.

وبالرغم من ممارسة بعض أجهزة الاستخبارات لـ"العمليات القذرة" بشكل واسع في كافة أرجاء العالم، فإن أكثر من رئيس لجهاز مخابرات قد مارس عملية الخداع والتضليل وأعلن حظر الاغتيالات، في حين أنّ أجهزته مستمرة وبشكل منظم وخاصة في ممارسة الحروب والمواجهات العسكرية مع الكثير من شعوب العالم، حيث ميادين الحرب والاقتتال هي المواقع التي تمارس فيها أبشع أنواع "العمليات القذرة" الفردية والجماعية.

كان الزعيم الكوبي "فيدل كاسترو" يتصدر الأهداف المحددة للاغتيال في العالم حيث تعرض لعدد وفير من عمليات محاولات القتل والاغتيال المتنوعة دون جدوى، فقد ذهبت أكثر من ثلاثون محاولة لاغتياله أدراج الرياح، ومنها على سبيل المثال لا

الحصر في شباط ـ فبراير ١٩٥٩ عندما ألقى حراس الأمن الكوبيون القبض على أميركي مهنته قاتل محترف قد استُأجر لقتل كاسترو بطلقات بندقية مزودة بتلسكوب كانت في حيازته قبل أن يصل كاسترو للقصر حيث كان ينوي إطلاق النار عليه، وبعد شهر من هذه المحاولة تمت محاولة أخرى بواسطة قاتل من عصابات المافيا قيل إنّ الـ CIA قد استأجرته للقيام بعملية اغتيال "كاسترو" وهو خارج قصر الرئاسة، كما حاولت الـ CIA تصميم طريقة لإعباق ستوديو الاذاعة الذي يلقى منه كاسترو أحاديثه بعقار الهلوسة البخاخ وغيره من المنشطات النفسية... كما شُرع في خطة أخرى بتشبيع نوع السيجار المفضل لدى "كاسترو" بالمخدرات المؤثرة على العقل... وفي عام ١٩٦٠ وخلال رحلة "كاسترو" إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حاول عملاء الـ CIA انجاز عملية لإسقاط السم المؤدي للشلل أو الوفاة على شعر لحية "كاسترو"... واستمرت محاولات الـ CIA في اغتيال الزعيم الكوبي حيث تم استئجار بعض أفراد القتلة المحترفين "بالمافيا" لتنفيذ عملية إطلاق وابل من الرصاص على كاسترو أثناء تواجده في "هافانا" على طريقة عصابات الجريمة المنظمة، كما أعدت معامل قسم الخدمات الفنية بوكالة الاستخبارات الأميركية ستة أقراص سم قاتل بحجم صغير جدًا لوضعه في طعام أو شراب "كاسترو" بواسطة أحد عملائهم من المقربين منه، وتم طرح عطاء إجرامي للحصول على رأس فيدل كاسترو مقابل مليون دولار، ولم تتوقف الـ CIA عن محاولاتها فقد تم تلغيم المنطقة التي تعود أن يمارس "كاسترو" هوايته فيها، وهي الغطس في البحر الكاريبي، بالمتفجرات... كما أُهديت له بدلة غطس غالية الثمن ولكنها مزروعة بجراثيم الدرن المميتة، وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٦٢ وعن طريق أحد عملاء المخابرات الأميركية أُعد قلم جاف مملوء بمبيد حشري شديد الفعالية ومميت لاغتيال "كاسترو"...

واستمرت محاولات اغتيال الزعيم الكوبي التي لم ينجح أي منها حيث منيت المخابرات الأميركية بالفشل الذريع، واستمر كاسترو صامدًا في موقعه في وجه الأمواج الأميركية العاتية.

ويعتبر جهاز الأمن والاستخبارات الكوبي قد نجح مرارًا وتكرارًا في إفشال مؤامرات أجهزة المخابرات الأميركية المتعددة، والتي استعانت فيها بعناصر احتراف القتل من المافيا وأعضاء الجريمة المنظمة، ورصدت الأموال، واخترعت السموم والمواد القاتلة، دون أن تحقق هدفها في اغتيال الزعيم الكوبيّ، وهذا يعني أن جهاز أمن مكافحة الجاسوسية لتلك الدولة الصغيرة المستهدفة من أميركا قد انتصر على أكبر وأغنى جهاز مخابرات في العالم، وأعلن فضائح وفشل الـ CIA في محاولاتها المتكررة باستخدام الأساليب القذرة للقضاء على حياة الرئيس الكوبي "فيدل كاسترو".

على صعيد آخر، اعترف أحد عملاء الـ CIA بأنها اتخذت قرارها المؤيد من الرئيس الأميركي باغتيال الرئيس جمال عبد الناصر باعتبار أنه بدأ يثير القلاقل والمتاعب والاهتزازات للوجود الاستعماري الأميركي الغربي في الوطن العربي، ويحرض الجماهير العربية على القضاء على الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة، وبدأ يتعامل مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية التي أصبح لها امتداد استراتيجي وأيدلوجي داخل الأمة العربية وأفريقيا، وأن ما يطرحه من آراء حول القومية العربية من شأنه تحجيم الوجود الغربي في المنطقة، مما يؤثر على مصالحها في استغلال عائدات البترول.

وبعد تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ فتح أمام الدول العربية والأفريقية المجال لتحرير نفسها اقتصاديًا والتمرد على الهيمنة الاستعمارية، خصوصًا وأن الجماهير العربية ومعظم الأفارقة بدأوا في الالتفاف حول دعوته التقدمية في تحقيق الوحدة

العربية والتبشير بها، وانتعش المد الثوري القومي العربي المعادي للوجود الاستعماري في المنطقة، مما يعوق عمليات التغلغل الأميركي الأوروبي داخل الأمة العربية والقارة الافريقية.

ووضعت خطوط المؤامرة بتكليف عملاء باغتيال الرئيس عبد الناصر وتصفيته جسديًا، حيث كونت ثلاث مجموعات للقيام بهذه العملية، وتم القبض على إحدى هذه المجموعات، ولم تنفذ المجموعتان الأخريان الخطة ربما لتمكنهما من الهروب من مصر بعد اكتشاف المجموعة الأولى، كما دبرت المخابرات البريطانية أكثر من محاولة لاغتياله ولكنها اكتشفت جميعها.

وفي عام ١٩٥٥ كادت الـ CIA أن تنجح في اغتيال الزعيم الصيني الشيوعي "شواين لاي"، وقد وضعت القنابل على متن الطائرة التي كان من المفترض أن يسافر عليها من "هونغ كونغ" إلى أندونيسيا لحضور مؤتمر "باندونغ" لدول عدم الانحياز، وفي اللحظة الأخيرة غيّر "شواين لاي" الطائرة، وبذلك نجا من السقوط في بحر الصين الجنوبي حيث انفجرت الطائرة وقتل من عليها في مشهد مروع لحوادث القتل الجماعي.

وفي عام ١٩٦٠ قاد "رفاييل ترخيو" رئيس جمهورية الدومنيكان معارضة ضد السياسات الأميركية في أميركا اللاتينية وأصبح يفسد خطط وبرامج واضعي السياسة الأميركية الخارجية، حتى أصبح يهدد المصالح الأميركية بالخطر، وأصبح اغتياله الوسيلة الوحيدة لتلافي وجود "كاسترو" آخر، فقد تمت وحسب طريقة الـ CIA عملية اغتيال "تروخيو" بعد أن دبرت الخطة وتم توفير سلاح الجريمة لمنفذي عملية الاغتيال.

وكان "باتريس لومومبا" أول رئيس وزراء لجمهورية الكونغو بعد استقلالها، قد أصبح يمثل تهديدًا للسياسات الأميركية في أفريقيا، وقد ابتكرت الـ CIA سمًّا ليوضع في معجون الأسنان أو طعام "لومومبا"، إلا أنّ أحدًا لم يتمكن من الاقتراب منه، وقد نفذت مؤامرة للإطاحة به، ثم اعتقاله، وتعرض لعمليات تعذيب وتم اغتياله تنفيذاً لتعليمات المخابرات الأميركية بواسطة العناصر الانفصالية المدعومة عن الإدارة الأميركية بإقليم "شابا".

وحددت المخابرات الأميركية الـ CIA" جائزة قدرها ثلاثة ملايين دولار لرأس "السيّد محمّد حسين فضل الله" أحد مؤسّسي حزب الله اللبناني ومرشده الروحي المتمسك بالكفاح المسلح لإجلاء العدو الصهيوني عن لبنان، وتم رسم خطة بوضع قنبلة خارج المسجد الذي كان فيه السيّد فضل الله يرأس فيه إحدى الشعائر الدينية، وقد انفجرت القنبلة في آذار ـ مارس ١٩٨٥ حيث قُتل ٨٠ شخصًا وجُرح ٢٠٠ آخرون ونجا السيّد فضل الله من تلك المذبحة.

كما شاركت وكالة المخابرات المركزية الأميركية وبشكل مباشر في مؤامرة اغتيال الدكتور "سلفادور إليندي" رئيس جمهورية شيلي المنتخب من الشعب، والذي فاز في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٠، وقد اتصلت الـ CIA بعدد من كبار جنرالات الجيش والشرطة وحثتهم على القيام بانقلاب وقائي للحيلولة دون وصول الدكتور إليندي الماركسي إلى رئاسة الدولة، وقد رفض قائد الجيش الجنرال "رينيه سنابور" فكرة الانقلاب، فتعرض لأكثر من محاولة اختطاف، وأخيرًا تم اغتياله رميًا بالرصاص، ومما يؤكد تورط المخابرات الأميركية في اغتيالات القادة في شيلي وتدبير الانقلاب المضاد ضد "د. سلفادور إليندي" تصريح "هنري كسنجر" بأن "الشعب الشيلي لم يكن يعرف أين

مصلحته عندما وافق علـى انتخـاب المرشـح اليسـاري سـلفادور إلينـدي لرئاسـة الجمهورية، ولذا فإن الإدارة الأميركيـة ستصحح هذا الموقف خدمة للشعب الشيلي بالقضـاء علـى حكم القوى اليسـارية واستبدالها بحكومـة صديقـة للولايـات المتحـدة الأميركية".

ومن "الأعمال القذرة" فضيحة "ووترغيت" التي كشفت بعضًا من الأساليب الغير قانونية التي تستخدمها المخـابرات المركزيـة الأميركيـة فـي التنصـت علـى المكالمـات الهاتفية وتسجيلها والملاحقات الشخصية واقتحام المساكن والمكاتب الخاصـة وارتكـاب عمليات الاغتيال والخطف والابتزاز السياسي داخل الولايات المتحدة وخارجهـا، ولقـد كانت بداية واقعة "ووترغيت" تتمثل في افتتاح مكتـب بـالقرب مـن البيـت الأبيـض فـي واشنطن في آذار ـ مـارس ١٩٧١، وكـان هـذا المكتـب هـو مقـر لجنـة إعـادة انتخـاب الرئيس الأميركي نيكسون، وتشكلت هيئة المكتب من مجموعة من الرجال الذين كـانوا يؤمنون بأن الرئيس نيكسون هو الرجل الـذي تحتاجـه الولايـات المتحـدة، وكـان لديهـم الخبرة الحكومية ويعرفون كافة الأسـاليب التـي يسـتخدمها مكتـب التحقيقـات الفيدرالـي ووكالة المخابرات المركزية.

وفـي كـانون الثـاني ــ ينـاير ١٩٧٢ عقـدت عـدة اجتماعـات فـي واشـنطن حضرهـا مستشـار الرئيس نيكسـون "جـون ديـن"، وفـي هـذه الاجتماعـات عُـرض اقتراح بالتجسـس علـى مقـر اللجنـة القوميـة للحـزب الديمقراطـي المعـارض فـي "ووترغيت"، وأُعطي لهذه العملية الاسم الحركي "غستون"، وبالرغم من أن ذلك يعتبر جريمـة واضحـة إلا أن السـلطة العليـا فـي البـلاد كـانت قد قـررت تنفيذهـا ووضعـت ميكروفونات سرية فـي مقـر الحـزب الديمقراطـي، ولكنهـم لـم يلتقطـوا أي شـيء "ذي قيمة"، وتبعًا لذلك فقد عـاودوا محـاولتهم مـرة أخـرى لإعـادة تركيـب أجهـزة التجسـس

بمعاونة ثلاثة من المنفيين الكوبيين وأحد الجنود المرتزقة ولكن أمرهم انكشف وتم القبض عليهم.

وفي اعقاب نشر أنباء الاعتقال أخذ التحقيق يتسع ليظهر من خلاله تورط كبار أعضاء لجنة إعادة انتخاب الرئيس نيكسون مما لطخ سمعة الحياة السياسية والاقتصادية في أميركا وكذا سمعة الحكومة الأميركية بدرجة شديدة.

وبناء عليه تمت الاطاحة بالرئيس الأميركي "نيكسون"، وهذا ما يعتبر من أهم الفضائح التي تعرضت لها الإدارة الأميركية في العصر الحديث حيث تلتها فضيحة الرئيس الأميركي "كلينتون" مع الموظفة بالبيت الأبيض "مونيكا لوينسكي".

وفي عام ١٩٢٧ جند اللورد "دافيدسون" رئيس حزب المحافظين البريطاني عميلاً متقاعدًا من إدارة الخدمة السرية اسمه "جوزيف بول" ليقوم بإدارة القسم التنفيذي للتنظيم المركزي لحزب المحافظين، وكان بول يملك خبرة أي شخص متخصص في معالجة العقبات المستعصية، وتم إنشاء إدارة مخابرات صغيرة خاصة بحزب المحافظين ومنفصلة تمامًا عن تنظيم الحزب، وقد أصبح لديها عملاء في بعض المراكز الرسمية وكذا عملاء في داخل مقر حزب العمال، مما أتاح الحصول على تقارير الحزب عن الاتجاهات والمشاعر السياسية في البلاد، كذلك فقد تم الحصول على بعض المطبوعات الخاصة والسرية لحزب العمال بالاتفاق مع إحدى عاملات المطبعة التي تقوم بطباعة معظم مطبوعات حزب العمال، وهذه الحقائق عن ممارسات حزب المحافظين ضد حزب العمال لم تكشف إلا بعد أربعين عامًا من وقوعها، واعتبرت هذه "العملية القذرة" من ملوثات الحياة السياسية البريطانية التي تدعي بأنها تمارس ديمقراطية نموذجية.

من جهة أخرى، نفذت المخابرات البلغارية عمليات اغتيال في لندن حيث استعمل أحد عملائها أداة على شكل مسدس لإطلاق قطعة بلاتين صغيرة على أحد المنشقين البلغار بهدف قتله، حيث تمكن الجاسوس البلغاري من إصابة المنشق "غوركي ماركوف" أثناء مروره بالطريق في فخذه الأيمن، ثم هرب واختفى عن الأنظار، وفشلت كل المحاولات الطبية في معالجة التسمم الذي أصاب "ماركوف" في دمه، وأدت إلى وفاته ببطء.

وفي واقعة أخرى اختفى اللاجئ البلغاري المعارض في الدنمارك "يورس أرنوف"، لفترة وجيزة عبر عملية اختطاف تعرض لها بواسطة المخابرات البلغارية حيث ظهر بعد أيام أمام إحدى المحاكم في العاصمة البلغارية "صوفيا" بتهمة الخيانة والعداء للنظام الشيوعي، والتي حكمت عليه بالسجن ١٥ عامًا، وتوفي في السجن بعد شهرين في ظروف غامضة.

وأصيب المنشق البلغاري "فلاديمير كوستوف" بقطعة بلاتين مماثلة للقطعة التي سبق استخدامها في اغتيال "ماركوف"، إلا أنه قد نجا من الموت رغم إصابته بأعراض التسمم والتهاب الدم، حيث استدرك الأطباء الأمر واستخرجوا القطعة المعدنية من فخذه قبل فوات الأوان، واتضح بعد إجراء التحليلات اللازمة أن قطعة البلاتين تحتوي على سم هالك مستخرج من زيت الخروع الأخضر.

ومن "الأعمال القذرة" أيضًا ما جرى على يد المخابرات البوليفيّة عندما كان "أنطونيو أرغويداس" وَزيرًا لداخلية بوليفيا، وقد ألقي القبض على الثائر "إرنستو تشي غيفارا"، وقام بتسريب محتويات مفكرة "غيفارا" وهرب من بوليفيا عندما اكتشف أمره، وبالرغم من اعترافه بأنه كان عميلاً للمخابرات المركزية الأميركية إلا أنه لم يُقبل كلاجئ سياسي في أي دولة طالبها بحق اللجوء السياسي، وتحدث عن الظروف التي

تم فيها تجنيده لجهاز الـ CIA وزعم بأنهم هددوه بالكشف عن ماضيه الراديكالي عندما كان طالبا وبتحطيم مستقبله السياسي إذا لم يوافق على العمل لحسابهم. وقد تم اغتياله بإطلاق الرصاص عليه من مجهول.

وفي سابقة عدوانية خطيرة أعلنت القوات الأميركية عن مسؤولياتها الكاملة في القذف الصاروخي الذي أطلق على "مصنع الشفاء للأدوية" الموجود في منطقة الخرطوم بقصد تدميره باعتباره من المصانع التي تصنع معدات كيميائية تصنف بأنها من فصيلة مواد الدمار الشامل، وقد تم ذلك وسط دهشة الشعب السوداني ومعه شعوب العالم التي استنكرت هذا العدوان حيث ثبت أن المصنع هو لصناعة الأدوية الانسانية والحيوانية ولا علاقة له بهذه الادعاءات والاتهامات الباطلة التي تذرعت بها الإدارة الأميركية لقذف المصنع بالصواريخ وتدميره.

وبالرغم من المعلومات المتوفرة عن مصنع الشفاء للأدوية لعامة الناس، بأنه شركة خاصة، وانتاجها يتم تحت مراقبة الأجهزة الحكومية المتخصصة، وأنه وسط منطقة صناعية بها العديد من المنشآت، ولا تبدو عليه أي من عناصر الاهتمام المتعلقة بوسائل وتدابير الأمن الصناعي باعتباره يحوي مواد ضارة، إلا أن إصرار اتخاذ الإدارة الأميركية القرار بضرب وتدمير هذا المصنع لا يمكن أن يفسّر إلاّ بأن هناك معلومات خاطئة قد حصلت عليها مخابرات الـ CIA أدت إلى هذا العدوان الذي راح ضحيته عدد من المواطنين الأبرياء، بالإضافة إلى تدمير المصنع وبعض المرافق الصناعية حوله، وقد جاءت تصريحات المسؤولين الأميركيين بأنهم اكتشفوا بأن المصنع قد تم قذفه نتيجة معلومات خاطئة باعتباره يصنع مواد كيميائية محظورة لتؤكّد على مسؤوليّة الولايات المتّحدة في هذا العدوان الغاشم.

إن قذف "مصنع الشفاء للأدوية" سواء كان وراءه المبررات المعلنة أو التي لم تعلن والمتفق التستر عليها، يعتبر واحدًا من سلسلة الأساليب القذرة التي تُرتكب وفقًا للمعلومات الخاطئة أو الكاذبة لأجهزة المخابرات، لتصفية حساباتها مع الأنظمة التي ترفض الدوران في فلك سياساتها. ومن الأساليب القذرة أيضًا تجارب "الفئران البشرية"، ففي عام ١٩٧١ أعلن "جورج استايروكس" الباحث في علم النفس والمستشار بوكالة الاستخبارات المركزية بأن أروع تطبيقات التنويم المغناطيسي وأخطرها هو استخدامه في مجالات الاستخبارات، حيث تمثل عملية النوم مغناطيسيًا حلاً فريدا، وكشف حول كيفية استطاعته وضع قفل على المعلومات داخل عقل الجنود دون علمهم، وهي المعلومات التي لا يمكن استعادتها إلا عن طريق "استايروكس" وغيره من علماء النفس المكلفين بذلك في الجيش، وقال إنه استطاع أن يضع شخصية جديدة في فرد طبيعي من قوات المشاة البحرية، فقد كانت الشخصية الجديدة تتحدث عن المبادئ الشيوعية، وقد خطط استايروكس والاستخبارات العسكرية لفصل أحد أفراد المارينز لسوء سلوكه وشجعوه على اختراق الحزب الشيوعي الفيتنامي حيث تمت برمجته على أن يعمل على هيئة "جاسوس باطني"، وعمل بشكل جيد لعدة شهور، إلا أن هذه الطريقة جاءت بما هو غير متوقع، فبينما لم يكن هناك سبيل يكشف به العدو شخصية فرد المارينز المزدوجة فقد تم الشك فيه.

كان "سمورس ألن" متخصصًا في أساليب الاستجواب باستخدام جهاز كشف الكذب والتنويم المغناطيسي في جهاز الـ CIA والاستجواب من خلال الصدمات الكهربائية لاحداث حالة من فقدان الذاكرة أو الألم المبرح، وكان العمل يتم بتلقين العملاء قصصًا يحفظونها غيبًا ويعرفونها وبترسيخ تفاصيلها بقوة الاقتناع الواضح بالدفاع عنها بالرغم من أنها مزيفة، فيكتسب الفرد هوية جديدة وينسى شخصيته الحقيقية...

ويستعمل التنويم المغناطيسي لتجنيد العملاء السياسيين رفيعي المستوى، ولكشف حقيقة الجواسيس والعملاء المزدوجين، وكانت تستخدمه الاستخبارات المضادة. وكانت تجارب وكالة الاستخبارات المركزية تجرى في أول الأمر على السجناء ومدمني المخدرات والمصابين بأمراض مستعصية، وتتم مساومة البعض بتخفيف أحكام السجن عليهم مقابل موافقتهم على المشاركة في التجارب، وكان مدمنو المخدرات يحصلون على ثمن ذلك نقدًا، ويتم ذلك دون إعطاء الحقوق المدنية للشخص أي أهمية، وكانت مجالات البحث تتعلق باضطراب الذاكرة وتشويه السمعة عن طريق السلوك غير الطبيعي وتعديل الأنماط الحسية واستخلاص المعلومات وتقبل والايحاء والتبعية، وقد قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتمويل بحث الدكتور "أدوين كاميرون" عن استخدام أساليب "الحرمان الحسي" بحبس الشخص في صندوق صغير بعيدًا عن الضوء والروائح والأصوات، مما يحدث ردودًا نفسية حادة، وكان يستخدم العقاقير التي تحدث الشلل، ويعتبر أن الصدمات الكهربائية تنظف المخ تمامًا مما يسمح بتطهير المريض من أمراضه، وقد ابتكر علاجًا يجعل مرضاه ينامون نومًا طويلاً، ويبدأ عليهم تجارب "التحفز النفسي والتكيّف السلوكي" بمهاجمة المريض بوسائل كلامية مسجلة على جهاز تسجيل لا يتوقف لمدة ستة عشر ساعة يوميًا بقصد توصيل الرسائل للاوعي المريض وهو نائم.

ويقوم بعض وكالات المخابرات بتمويل "غرف التعذيب الطبي" التي تجري فيها التجارب على البشر في أكثر من مكان، وهم المتشردون والعاهرات وغير المرغوب فيهم، وكانت العاهرات المستخدمات في جلسات المخدرات والجنس التي يرعاها بعض وكالات الاستخبارات لحمايتهن من القبض عليهن، يقبضن الأجور مخدرات... فمعظمهن مدمنات على المخدرات، وكانت العاهرة تخصص لاختبار تقييم شخصي

وتدرب على أساليب التحاور بغرض استغلال الممارسات الجنسية كوسيلة لاستخلاص المعلومات، وتقوم العاهرة بتبليغ وكالة المخابرات المعنيّة حول الأحاديث التي يدلي بها الأهداف المطلوبون، بالإضافة إلى الصور والأفلام الجنسية وما يطلق عليه "الدفء الحيواني"، وكانت تلك الوكالات على استعداد دائمًا وفي كافة المدن لتوفير "المنزل الأمني" لممارسة أي شيء مناف للأخلاق وعلى أي مستوى وبواسطة أيّ من الأشخاص المستهدفين مع توفير العاهرات والمخدرات والعقاقير من أجل الحصول على نتائج ممثلة في اعترافات، وتجربة أنواع من المخدرات أو السموم ودراسة آثارها على الطبيعة.

وفي إحدى التجارب تم تخدير بعض الأسرى وفتحت جماجمهم وزرع أطباء الاستخبارات أقطابًا كهربائية في أماكن مختلفة من أدمغتهم ثم أفاقوا المرضى ووضعوهم في غرفة بها سكاكين وأسلحة بيضاء، وكان الأطباء ينشّطون الأقطاب الكهربائية ويراقبونهم سرًا، فكان هناك أمل في أنهم ربما يُدفعون بهذه الطريقة إلى مهاجمة بعضهم البعض، وفشلت التجربة وأُطلقت النيران على المرضى وأُحرقت جثثهم..

وما تزال أقسام الخدمات الفنية لبعض وكالات المخابرات يواصل تجاربه في كل مكان لبحث طرق تعديل العقل وضبطه، والعمل من أجل التوصل لاختراع سموم فتاكة، وتصميم الآلات للتفجير والقتل وأساليب التعذيب، وابتكار معدات جديدة وأدوات مراقبة وآليات دقيقة تصلح لمهنة التجسس. من هؤلاء، على سبيل المثال، الدكتور "سيدني غوتليب"، وهو يهودي أميركي يدير القسم الكيميائي للعمليات الفنية للمخابرات المركزية الأميركية والذي من مهمامه الاستخدام السري للمواد البيولوجية والكيماوية بهدف تعديل السلوك الفردي من خلال وسائل خفية، حيث تم ابتكار مشروع تنويم

مغناطيسي، أُطلق عليه إسم "العصفور الأزرق"، ويهدف هذا المشروع إلى جعل الفرد الهدف ينفذ أوامر جهاز المخابرات المركزية ضدّ إرادته بل وضد قوانين الطبيعة الأساسية وغريزة حفظ الذات، وبالرغم من تعارض هذه الطريقة مع البروتوكولات الدولية بشأن معاملة أسرى الحرب، فقد تم استجواب الأسرى طوال الحرب الكورية الأميركية بطريقة "العصفور الأزرق".

أمّا جهاز "الغستابو" النازي فكان يهتك الأعراض ويقوم بدراسة التجارب على أسرى الحرب، وقد قام خبراء "الغستابو" بالتجارب المختلفة على الفئران البشرية سواء كانوا من أسرى الحرب أو مواطنين بلا رعاية، حيث تم تنفيذ تجارب عقاقير الهلوسة والسموم والصدمات الكهربائية والتنويم المغناطيسي والأساليب المختلفة والمبتكرة لضبط السلوك البشري داخل غرف التعذيب الطبي الرهيبة، حيث أساؤوا استغلال مهنة الطب والبحث العملي وعمليات إجراء التجارب الخاصة بالعقاقير والاعتداء على حقوق الأفراد القانونية، فكثيرًا ما كانت تجرى التجارب على أفراد لا يدركون أنهم فئران تجارب ويعتقدون أنهم تحت العلاج السوي من أطباء شرفاء مخلصين لمهنة الطب المتشبعة بالإنسانية ويتم كل ذلك دون أي مساءلات قانونية.

على صعيد آخر، كان جهاز المخابرات السوفياتي في العهد "الستاليني" مفوضًا لاتخاذ أي من الحيل والأعمال اللاأخلاقية لانتزاع الاعترافات من الذين يتم اعتقالهم، وقد تم تدريب ضباط استخبارات للقيام بأدوار متعددة حيث كانوا يجيدون التنكر بشخصية كاهن كاثوليكي أو أرثذوكسي أو قسيس بروتستانتي أو حاخام يهودي، ويتم إرساله إلى المحكومين عليهم بالإعدام حتى تحقق مطالبهم قبل الموت بممارسة حقوقهم بضرورة وجود رجل دين في أثناء إعدامهم. وهكذا كانوا يتمكنون من انتزاع اعترافات قد عجز المحققون عن الحصول عليها بالرغم من استعمالهم شتى أنواع

التعذيب والضغط النفسي. وبهذا يحقق الضابط المتنكر والمتخفي في زي رجل دين عن طريقة الثقة والاعتراف قبل الموت انتصارًا في استعمال الأساليب الشيطانية اللاأخلاقية، ولم يكتشف أمر هذا الأسلوب القمعي بسبب التعتيم السري عليه من ناحية، وهلاك الطرف الآخر من ناحية أخرى، بل بدأ يتطور وتدخل عليه بعض التعديلات، وفتحت له أبواب للتدريب للتزود بالثقافات الدينية المختلفة حتى لا تكتشف الخدعة إذا ما كان المعتقل على اطلاع واسع بالأديان.

وبهذا فإن أجهزة القمع لا تكتفي بعملها في الاعتقال والتعذيب والإرهاب المعنوي وإصدار الأحكام بالموت، بل تتابع المحكوم عليه حتى اللحظات الأخيرة من إعدامه في محاولة لاستخلاص أي من الأقوال أو الاعترافات التي لم يدلِ بها للمحققين تحت شعار الاعتراف والإدلاء بالتصريحات الأخيرة والوصايا قبل الموت.

كما وأن هذا الأسلوب يتبع أيضًا في إيهام المعتقل بأنه ذاهب للموت لا محالة وبدون محاكمة، وأن إجراءات تُعد من قبيل الطقوس الدينية ستتم له قبل إطلاق النار عليه أو شنقه، حيث من الضروري مقابلة رجل الدين الذي يتبع لديانته للتحدث معه قبل الموت. وغالبًا ما ينهار المعتقل ويدلي بأقوال لم يسبق له أن صرح بها للذين قاموا بالتحقيق معه، وفي غالب الأمر للتخلص منه ووضع نهاية لكشف حساب حياته السابقة، وتستعمل هذه الخدعة بعد دراسة تحليلية للواقع النفسي والمعنوي وقوة التحمل للفرد المطلوب استجوابه، ففي بعض الأحيان لا يحتمل المعتقل الصدمة.

وانتشرت أساليب الإرهاب المعنوي للمعتقلين السياسيين وأصحاب الرأي المعارض للسلطة وعوملوا في طرق الاستجواب كما يعامل الخونة والجواسيس[١].

---

١ ـ عابدين، المخابرات والأمن والجاسوسية، ص٣٠٣ ـ ٣٢٠.

الكاميكاز

عندما كانت الفيليبين محتلّة من قبل اليابان أثناء الحرب العالميّة الثانية، كان هناك عدد كبير من حاملات الطائرات الأميركيّة يطوف في المنطقة بالإضافة إلى نزول الفرقتين البحريّتين الأميركيّتين الأولى والسادسة وجنود فرقتي المشاة ٧ و٩٦ في شواطئ "هاغوشي" عندما لم يواجهوا غير مقاومة بسيطة، فاحتلّ الرماة البحريّون مطار "يونتان" ثمّ مطار "كادينا"، ثمّ توجّهوا نحو الجنوب فتمّ الاستيلاء على العتاد والأجهزة العسكريّة اليابانيّة في حالة سليمة تامّة تقريبًا.

ولأنّه تمّ النزول بمثل هذه السهولة، لجأ الجنرال الياباني "ميتسورو أوشيجيما"، القائد العسكري، إلى جزيرة "أوكيناوا" وقرّر الانسحاب بقوّاته التي تبلغ الألف إلى خطوط محصّنة بعيدًا عن الجزيرة.

هذه الاستراتيجيّة المتّفق عليها مع قيادة المخابرات العسكريّة، لم تكن الأولى في تاريخ الحرب، ولكنّها لم تُستعمل على نطاق واسع، فقد وضعت فقط من أجل الدفاع عن المناطق ذات العلاقة الخاصّة بأمن اليابان المباشر وسلامتها الوطنيّة. ولذلك، فقد بُدئ بها في الفيليبّين.

بما أنّه اتّضح للقيادة اليابانيّة والمخابرات أنّ الخسائر في السفن والطائرات والطيّارين، كانت في تزايد مستمرّ، فقد رُؤي اللجوء إلى التكتيكات الانتحاريّة، بما أنّ اليابانيّين قد نجحوا بهذا التكتيك في إغراق ١٦ سفينة، وإنزال الأضرار بـ ٨٧ سفينة

أخرى أميركيّة في محيط الفيليبين، باستعمالهم القوارب الانتحاريّة، ولكنّ الأميركيّين وُفّقوا باحتلال مرفأ "كيرا مارينو" واستولوا على ٤٠٠ مركب إنتحاري، كانت ترسو في نفس المرفأ، وهي معدّة لإلحاق المزيد من الأضرار الجسيمة بالقوّات الأميركيّة، فحُرم اليابانيّون من هذا السلاح الفتّاك الرهيب. وبعد ذلك، بتاريخ ١٩ تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٤٥، قرّرت إدارة المخابرات اليابانيّة بعد تلقّيها أوامر أمبراطوريّة خاصّة، تكليف الأميرال "تاكيجيرو أونيشي" قائد الأسطول الجوّي الأوّل، وهو من أحسن الخبراء في مادّة الحرب الجويّة، بإعداد أعمال جويّة خارقة لضرب ووقف عمليّات العدوّ الأميركي وبخاصّة حاملات الطائرات. وفي التاريخ نفسه توجّه الجنرال أونيشي بسيّارته السوداء المغلقة إلى مركز القيادة الجويّة في مطار "مالا بالاكا" في جزيرة "لوسون"، وهي مركز القاعدة الجويّة اليابانيّة رقم ٢٠١، وترجّل من السيّارة وأسرع إلى القاعدة حيث عقد مؤتمرًا لهيئة أركان قوّاد المجموعة ٢٠١ وأعلن أمامهم:

"إنّ الظرف الحربي خطير، ومصير الأمبراطوريّة اليابانيّة يتوقّف على الصمود في وجه الأميركيّين، وسوف تدخل عمارة بحريّة يقودها الأميرال "كوريتا" الخليج في الفيليبين لمقاومة وتدمير سفن العدوّ الأميركي، وقد كُلّفنا في الأسطول الجوّي الأوّل بمساندة العمليّة وضرب قوّة العدوّ ضربًا متواصلاً خلال أسبوع، ووضعنا المتدهور يفرض علينا تبديل طريقة الهجوم التقليديّة لأنّه لا يسمح لنا باتّباع أسلوب الحرب المعتاد، وفي تقديري أنّنا لن نتمكّن من إيقاف العدوّ إلاّ إذا قامت طائرات مطاردة من طراز "زيرو" تحمل قنبلتين من زنة ٢٥٠ كيلوغرامًا بالانقضاض على الأهداف العدوّة مثل أسطح حاملات الطائرات والتحطّم عليها".

ذُهل الضبّاط الحضور أمام عرض الجنرال الذي كانت عيناه النافذتان تطوفان على وجوه الضبّاط الموجودين في القاعة، وكان واضحًا أنّ

هدف المخابرات اليابانيّة التي كلّفته هو "تجنيد المتطوّعين"، على مبدأ الطريقة الكاميكازيّة.

كلمة "كاميكازي" في معناها القاموسي تعني "الريح الإلهيّة القويّة"، وقد أُطلقت هذه الكلمة تاريخيًا مع الإعصار الذي دمّر أسطول الأمبراطور الصيني "كوبلاي خان" وأفشل غزوه لليابان عام ١٨٢١، أمّا الطريقة الكاميكازيّة فهي الهجوم الانتحاري بالطائرات وهي محمّلة بالقنابل وبدون رجعة، أي يكون الهجوم على الهدف بالطائرة والطيّار معًا، لأنّ الطيّار الكاميكازي أُعدّ للسفر بالطائرة، بدون العودة بها للأرض، وإنّ أغلب الطيّارين الكاميكاز دُرّبوا للطيران إلى الهدف بالطائرة فقط ولم يتعلّموا كيفيّة العودة بالطائرة... أي أنّهم لن يعودوا.

عندما فرغ الجنرال أونيشي من كلامه، سأله الكابتن قائد المجموعة ٢٠١ الإذن بأن يتباحث مع ضبّاطه، نظرًا لخطورة الموضوع، وكان يأمل، في أيّ حال، ألاّ يتأخّر أحد من ملاّحيه عن تقديم نفسه كهدف بشريّ. وقد روى الكابتن في ما بعد:

"لم يقولوا كبير شيء، ولكنّ نظراتهم كانت تعبّر، بكلّ بلاغة، عن إراداتهم بالموت في سبيل الوطن".

كُلّف الملازم "يوكيو سيكي"، التلميذ السابق للمدرسة البحريّة في "أتيجيما"، ليقود الهجوم. وعندما أطلعه المقدّم "تاماي" على المهمّة، انحنى سيكي، ووضع مرفقيه على الطاولة، وأطبق عينيه، ووضع رأسه بين راحتيه... وكان هذا الضابط الشابّ قد تزوّج توًّا قبل مغادرته اليابان... وظلّ لحظات جامدًا ثمّ رفع رأسه، وأمرّ راحته على شعره وقال بصوت واضح ورصين: "إنّي أرجو أن يكون لي شرف قيادة هذه العمليّة".

في ٢٠ تشرين الأول ـ أكتوبر، عند الفجر، جمع الجنرال أونيشي الثمانين ملاّحًا الذين أُطلق عليهم إسم كاميكاز، أي الريح الإلهيّة القويّة، وبصوت يهزّه التأثّر، وجّه إليهم الكلام التالي: "اليابان تجتاز أزمة عصيبة، سلامة بلادنا لم تعد بين أيدي الوزراء أو أركان الحرب ولا بين أيدي قادة الوحدات المتواضعين أمثالي، إنّها بعد الآن رهن بالشباب المتحمّسين الجريئين مثلكم".

وانهمرت الدموع من عينيه، وتابع:

"أطلب إليكم أن تفعلوا المستحيل وأتمنّى لكم النجاح".

تمّ تجنيد ملاّحي الكاميكاز في القواعد الأخرى بالطريقة نفسها. ففي "سيبو"، جمعت القيادة كلّ الملاّحين يوم ٢٠ تشرين الأوّل ـ أكتوبر عند الساعة السادسة مساء، وأعلن القائد:

"على المتطوّعين في سرب "الغارات الخاصّة" أن يسجّلوا على ورقة أسماءهم ورتبهم وأن يضعوا الورقة في مغلّف يختمونه، أمّا الذين لا يرغبون في التطوّع فليضعوا في الظرف ورقة بيضاء... أمامكم ثلاث ساعات للتفكير".

وفي الساعة التاسعة تمامًا، سلّمت الظروف العشرون ولم يكن بينها غير اثنين في كلّ منهما ورقة بيضاء.

ويوم ٢٥ تشرين الأوّل ـ أكتوبر، وقعت أوّل غارة قام بها سرب الكاميكاز، وفي ذلك الصباح أقلعت ستّ طائرات من "دافاو" في جنوبي "ميندناو"، وأعطبت ثلاث حاملات طائرات على الأقلّ، وفي اليوم نفسه، أقلع من "مابالاكا" الملازم "سيكي" وقاد حملة مماثلة. وقد روى ملاّح واحد من ملاّحي الطائرات الأربع الذي كان يرافقه القصّة التالية: "رأى سيكي أربع حاملات طائرات وستّ سفن أخرى، فانقضّ سيكي

على إحدى الحاملات فأصابها إصابة مباشرة، ثمّ انقضّت طائرة أخرى فتحطّمت على السفينة نفسها، فارتفعت منها غيمة هائلة من الدخان، ونجح ملاّحان آخران أيضًا في تفجير طائرتيهما على أهداف متتالية: حاملة طائرات وطرّاد".

انتشرت أخبار النجاحات الأولى للكاميكاز في صفوف رجال البحريّة انتشار النار في الهشيم. وفي ذلك اليوم، قامت ٩٣ طائرة مطاردة و٥٧ قاذفة بغارات، حسب الأسلوب المعتاد، دون أن تلحق بالعدوّ أيّ خسارة. وهكذا ظهر تفوّق الغارات الإنتحاريّة. وبذل الجنرال أونيشي كلّ جهد لضمّ "الفيس أميرال فوكودوم" قائد الأسطول الجوّي الثاني إلى وجهة نظره، قال:

هذه الطريقة فقط تتيح لنا إنقاذ تكتيك الهجمات الخاصّة، إذا ما تبنّاها سلاح الطيران كلّه، ولقد حان الوقت لكي يتبنّاها أسطولك"...

وعندئذ اتّخذ تكتيك الكاميكاز انطلاقة واسعة، وبدأ الشبّان يتطوّعون وينضمّون إلى "قوّة الريح المقدّسة"، ومن أرض الوطن بدأت تتدفّق موجات يلهبها الشوق إلى التحطّم على أهداف العدوّ"...

مع ذلك، كانت الأيّام تمضي والوضع يزداد يأسًا على شواطئ جزيرة "لييت"، وبمقدار ازدياد ضغط الهجوم كانت عمليّات الكاميكاز تزداد عنفًا. وعلى الرغم من ذلك، بدأ التفوّق في المعدّات يظهر نتائجه. وفي ٥ كانون الثاني ـ يناير ١٩٤٥ أقلع آخر سرب كاميكاز من قاعدة الفيليبين، وهاجمت ١٥ طائرة قوّات الغزو في خليج "ليغاين" فأعطبت أربع سفن نقل وطرّادًا واحدًا.

تلت هزائم يابانيّة أخرى سقوط الفيليبين، ونزلت قوّات الإميركيّين في "إيواجينا" في شباط ـ فبراير، ثمّ في "أوكيناوا" في نيسان ـ إبريل. وهذه المرّة أطبق على خناق

اليابان. وبالنتيجة استؤنفت غارات الانتحار بعنف شديد، ولكن كان لا بدّ من الحصول على الطائرات اللازمة، وقد ضحّوا حتّى بالطائرات التدريبيّة التي كانت تستخدم لتدريب الطيّارين. وحتّى تاريخ ٦ نيسان - إبريل، كان اليابانيّون قد أطلقوا ٦٩٩ طائرة مختلفة، وهذه الطائرات الانتحاريّة، إمّا أن تكون طائرات مطاردة "زيرو"، أو مطاردات قديمة العهد مثل الزيرو، تُحشى بالمتفجّرات، وأخيرًا استعمل الانتحاريّون القنابل الطائرة بعد استنفاذ طائرات التدريب، وهذه القنابل الطائرة يقودها طيّارون إنتحاريّون أيضًا، وتندفع بقوّة الصاروخ وبسرعة ألف كيلومتر في الساعة، ويبلغ وزن المتفجّرات فيها طنًا واحدًا. هذه القنابل كانت تحملها قاذفات القنابل اليابانيّة الضخمة حتّى إذا اقتربت من الهدف أطلقتها وتُركت للطيّار الذي يقودها...

طيّارو القنابل هؤلاء كانوا متطوّعين إنتحاريّين أيضًا ينتمون إلى "جيزاي بوتاي" أي "سرب الصاعقة المقدّسة". أمّا الحلفاء فقد أطلقوا على هذا السلاح إسم "باكا" أي "القنبلة المجنونة".

وبذلك كانت المرحلة الأولى لمعركة يابانيّة هامّة يستهدف القائمون بها الموت عن سابق إصرار وتصميم، أحدثت في الأسطول الأميركي خسائر فادحة ورهيبة.

من هذه الخسائر، فإنّ أوّل مجموعة كاميكازيّة أقلعت لتنفيذ العمليّات الانتحاريّة هذه لتحويلها إلى واقع، كانت تحمل إسم مجموعة "شيكيشيما"، وكان يقودها "يوكيو سيكي" يوم ٢١ تشرين الأوّل - أكتوبر ١٩٤٤. ولكنّ هذه المجموعة عادت حزينة إلى قاعدتها لأنّ سوء الأحوال الجويّة منعها من العثور على هدف مناسب. وإمكانيّة عودتها، أي عودة سرب الطائرات الانتحاريّة إلى القاعدة بطيّاريه وصواريخه، تعود إلى أنّ هذا السرب كان من مجموعة ٣٥٥ طيّارًا يابانيًّا أصليًّا مدرّبًا في كليّة الطيران

الأمبراطوريّة في طوكيو تدريبًا كاملاً، وليس كالطيّارين المتطوّعين لقيادة الطائرات الانتحاريّة بدون رجعة...

أمّا المجموعة التي كان لها شرف التنفيذ العملي للطيران الكاميكازي، فكانت وحدة جويّة، أي سربًا، تشكّل في قاعدة "دافاو"، وقام بتوجيه أوّل ضربة في حملة الكاميكاز المتصاعدة التي قدّر لها أن تبلغ ذروتها بعد ستّة أشهر فقط بعمليّة كاميكاز جماعيّة أثناء الهجوم الأميركي على "أوكيناوا"، وهي عمليّة كادت ترغم أسطول الباسيفيكي للحلفاء على التراجع.

كانت حاملة الطائرات الأميركيّة "سانتي" هي أوّل سفينة تتعرّض لصاروخ بشري، فقد خرجت من بين السحب طائرة يابانيّة محمّلة بالقنابل وانقضّت بسرعة مذهلة على ممرّ الإقلاع والهبوط الممتدّ على سطح حاملة الطائرات هذه... واشتعلت النيران والتفجيرات على الفور فيها. وفيما كان الأميركيّون يحاولون إخماد المرافق على سطح سانتي، عاجلها اليابانيّون بطوربيد أطلقته إحدى الغوّاصات اليابانيّة فأُغرقت.

في الوقت نفسه، كانت طائرتا كاميكاز أخريين تنقضّان على السفينتين "سان غامون" و"بتروف"، وطائرة رابعة، على الرغم من أنّها أصيبت بنيران المدافع المضادّة، استطاعت أن تنقضّ بزاوية قائمة لتنفجر فوق حاملة الطائرات "سواني" لتحدث فيها فجوة اتساعها عشرة أقدام عند ممرّ الإقلاع والهبوط، وانفجارًا دمّر مربض الطائرات على سطحها.

ويقول المؤرّخون العسكريّون الأميركيّون إنّ الهجمة الأولى بأسلوب الكاميكاز، رغم أنّها كانت في نتائجها أقلّ من توقّعات اليابانيين، استطاعت أن تحقّق أكثر ممّا حقّقه الأسطول الجوّي الثاني الياباني طوال اليوم السابق على هذه الهجمة. ولا يمكن لأحد أن ينكر أنّ الكاميكاز قد هزّوا أعداءهم الأميركيّين هزًّا عنيفًا.

لم ينته اليوم الأوّل من تاريخ الكاميكاز عند هذا الحدّ، وأهمّ ما حدث فيه كان على يد طيّار كاميكازي لم يخطئ في أيّ تقدير، وهو يقوم بمهمّته، ممّا يدلّ على أنّه كان ثابت الأعصاب تمامًا. فقد انقضّ بدقّة على سطح حاملة الطائرات "سان لو" لتبدأ على الفور سلسلة انفجارات مدمّرة فيها جعلتها تستسلم لمصيرها النهائي وتغرق خلال نصف ساعة فقط.

وفي اليوم التالي تكرّر المشهد نفسه تمامًا مع حاملة الطائرات الأميركيّة "سواني" ليقتل على متنها أكثر من ١٥٠ رجلاً.

هكذا حقّق أوّل المتطوّعين لعمليّات الكاميكاز نجاحًا كان مدمّرًا ماديًّا ونفسيًّا للأميركيّين في حرب الباسيفيك... وكان بالنسبة إلى الطيّارين أنفسهم وصولاً إلى "جائزة الموت البطولي" التي كان ينالها المحارب "الساموراي".

في الأيّام والأسابيع التالية، كان حجم وحدة الكاميكاز يتوسّع بسرعة كبيرة لم يكن يتصوّرها أونيشي عندما وجّه أوّل نداء للتطوّع قبل أسبوع واحد.

لقد اعترف "كليفتون سيراغيو" قائد الأسطول الأميركي في الباسيفيك آنذاك بفداحة الأثر الذي أحدثته عمليّات الكاميكاز في هذا الأسطول عندما قال إنّه "إذا كان بعض حاملات الطائرات الأميركيّة قد عاد إلى القتال بعد تلك الهجمات فما كان ذلك إلاّ بمعجزة لا يمكن أن نعزوها إلاّ إلى الله".

واحد من هؤلاء الطيّارين الكاميكاز يروي حكاية عن أحد زملائه، فيقول:

كانت الراية اليابانيّة تعصب جبهة كلّ واحد من الزملاء، أمّا الشمس المشرقة فتقع فوق عينيه... إنطلاق الطيّارين يتّسم باحتفالات رائعة عظيمة... أنخاب، خطب وطنيّة حماسيّة... لا شيء يهمله القادة من أجل إثارة روح الفداء في نفوسهم... كانت الكلمات

هي نفسها أسمعها في الغالب وهي تـتردّد علـى الأفـواه، وعندمـا يهـمّ الطيّـار بمغـادرة القاعدة كان صوت الزعيم يتردّد في الفضاء دقائق معيّنة... ثمّ تنتهي الخطبــة بالعبـارة التالية: "والآن أيّها الرفاق الشجعان... إبتسموا وأنتم تذهبون... إنّ أجدادكم قـد حفظـوا لكم إلى جانبهم مكانًا مختـارًا... إنّ سـاموراي السـماء، وكـلّ المحـاربين الأمـوات هـم هناك يستعدّون لاستقبالكم الآن...

وأخيرًا نغنّي جميعًا نشيد المعركة:

إنّ لون الطيّار هو لون زهرة الكرز

أنظر إلى أزهار الكرز وهي تتساقط فوق روابي يوشينو

فإذا كنّا الأطفال الأعزّاء لعنصر ياماتو

فلنمت ونحن نقاتل في السماء...

ثمّ تأتي الأنخـاب الأخيرة... أكـواب شـراب "السـاكي"... إنّنـا نرفعهـا ثـمّ نصـرخ قائلين: يحيى الأمبراطور الشمس.

هذا الجوّ من الحماسة الحربيّة يساعد بالطبع على إزالة التجاعيد في وجوه الزملاء الانتحاريّين. لقد كانوا يضحكون ويمزحون وهم يصعدون إلى طائراتهم وهي طـائرات قديمة أو طائرات تدريب يعلوها الصدأ والعفن. ولكن هذا غير مهمّ فهي تذهب لكي لا تعود... وهم معها...

والآن، لم يعد في وسعي إلاّ أن أفكّر في رجل واحـد منهـم... لقـد كـان هنـاك مـع ناكاموار... وكان يسير في اتّجاهي. كلّ شيء فيه يبدو غير حقيقيّ... الفكر في عزلـة تامّة، بينما جسده يتحرّك لتنفيذ ما طُلب إليه تنفيذه. وكانت هنــاك ابتسـامة غريبـة علـى هذا الوجه الشمعيّ.

قلت في نفسي: "قل له... قل له إنّك سترافقه حتّى النهاية، وإنّك ستموت معه. ولكن لا... إنّه لا يريد ذلك... هيّا إنّ دورك سيأتي قريبًا ياكو واهارا"...

شيء ثقيل كان يضغط على صدري، ويسحق كلّ ما كنت أريد أن أقوله. تاتسوتو... تصافحت أيدينا. ناكاموار كان يقف إلى جانبنا، محنيًا رأسه.

وقال أخيرًا: "أذكر أنّنا كنّا نريد دائمًا أن نطير معًا".

حملقت في عينيه ثمّ أحنيت رأسي: "سألحق بك قريبًا"... هذا ما قلته في همسة سريعة.

وهنا أعطاني شيئًا، وقال: "خذ هذا واحتفظ به ذكرى منّي. إنّه ليس شيئًا هامًّا. ولكن حاول أن تسلّمه إلى أهلي بعد مهمّتي".

ولويت برأسي... لقد أعطاني تاتسوتو إصبعه الصغير، ملفوفًا بقطعة شمع... إنّ الرجال الذين كُتب عليهم الانتحار كانوا يتركون شيئًا وراءهم... أيّ شيء، خصلة من شعرهم، أظافر، وحتّى الأصابع التي سوف تحرق حتّى تتحوّل إلى رماد ثمّ تستقرّ في وعاء مذهّب صغير يوضع أمام صور الأجداد في مكان المتحف في كلّ منزل. ويأتي الكاهن مرّة كلّ عام ليصلّي أمام هذا الأثر من الانتحاري باحتفال عائلي مهيب.

كان الطيّارون الانتحاريّون ينطلقون ثلاثة ثلاثة، كسهام الموت يتوجّهون نحو السفن الأميركيّة.. "أوكيناوا" كانت تتمدّد أمامنا... الجزيرة التي طالما تنازعناها مع العدوّ هي هدف هذه المهمّة.

من بعيد، شاهدت صفوفًا من السفن الأميركيّة، وفي وسط هذا الأسطول الهائل كان هدفنا العسكري كإنتحاريّين: أربع حاملات طائرات تحرسها الطرادات والدوارع بكثرة.

إنقضّ الطيّار الأول عبر شبكة النار المضادّة الكثيفة، وهدفه أن يصيب إحدى حاملات الطائرات، أو حتّى سفينة جوّالة. فهل يبلغ هدفه؟ كلاّ لقد أصيبت طائرته بعدّة قذائف معًا فتحوّلت إلى فتات من الحديد المحترق.

طيّاران أصابهما المصير نفسه فانفجرا في وسط الطريق أي في وسط طريق الهبوط فوق حاملات الطائرات. أمّا الطيّار الانتحاريّ الرابع فسيكون أسعد حظًّا. فقد اخترق فعلاً ستار المدافع المضادّة للطائرات ثمّ اتّجه أفقيًّا نحو طرّاد أميركي أصابه عند خطّ الغطّاس. إنفجار هائل... ثمّ انفجار أكبر... ثمّ آخر أيضًا. حتّى انقسمت السفينة الطرّاد إلى قسمين... ودخل الماء فيها حتّى غرقت.

طيّار الانتحار تاتسوتو الذي قطع إصبعه وأرسله لعائلته للذكرى هو الآن وحده في أجواء السماء. لقد حقّق طيرانًا رائعًا وانطلق نحو هدفه. إنتبه يا تاتسوتو... دفّة الطائرة الخلفيّة تحترق... لكنّه تابع طيرانه الانتحاريّ... النيران تبلغ جسم الطائرة... الطائرة الانتحاريّة الزيرو تكاد تصبح كلّها لهبًا... ولكنّهم لم يستطيعوا إيقافها... تاتسو يتّجه بطائرته المحترقة نحو حاملة بترول أميركيّة... كانت قريبة... وها هي تقترب أكثر فأكثر بسرعة البرق... ويدوّي انفجار رهيب. أطنان من الوقود تحترق. عامود هائل من الدخان الأسود يشيع الظلمة في الفضاء... حاملة النفط تحترق وتغرق دون أن تحميها عشرات المدافع المضادّة للطائرات من الطيّار الانتحاري تاتسوتو. تموّجات واسعة وبحيرة واسعة من البترول طافية فوق المكان الذي جرت فيه هذه المأساة.

هكذا مات خير صديق لي. مات تاتسوتو وارتفعت روحه إلى السماء تحملها ريح الكاميكاز القويّة. ولم يعد هناك طيّارون إنتحاريّون. لقد أغرقنا في هذه العمليّة فقط طرّادًا وحاملة نفط، وأنزلنا أضرارًا بسفينة جوّالة دارعة منيت بإصابة خطرة...

***

كانت الأسراب الانتحاريّة سلاحًا يائسًا ولكنّه سلاح فعّال. فقد أغرق الطيّارون اليابانيّون الانتحاريّون أو تركوا إصابات شديدة في ٤٧٥ سفينة. إنّ الطرّادات التي كانت تكلّف بمراقبة وصول هؤلاء الطيّارين قد تحمّلت القسم الأكبر من الضربات. وإذا كان الطيّارون الانتحاريّون لم يغرقوا سفنًا أكثر أهميّة من حاملات الطائرات، فقد أنزلوا أضرارًا شديدة في ١٢ حاملة طائرات قتال، و١٥ دارعة، و١٦ حاملة طائرات خفيفة أو مواكبة، وفي منطقة أوكيناوا فقط سُجّل أكثر من ١,٩٠٠ غارة إنتحاريّة وعشر هجمات كثيفة كانت نتيجتها غرق ٣٠ سفينة أميركيّة، وإصابة ٣٨ سفينة بأضرار، ومقتل ٩,٧٠٠ بحّار أميركي. وبصورة عامّة كان سُبع الخسائر العامّة في رجال البحريّة للحلفاء في الحرب العالميّة الثانية كلّها، نتيجة الطيران الانتحاري.

عندما استسلمت اليابان بعد إلقاء القنبلتين الذريّتين على مدينتي "هيروشيما" و"نغازاكي"، ومقتل أكثر من مائة ألف ياباني دفعة واحدة، ومحو المدينتين من الوجود، كان ذلك الهجوم الذرّي الأميركي بقرار رئاسي نتيجة الضربات اليابانيّة الانتحاريّة هذه، بينما كان عدد الضبّاط والملاّحين الذين "انتحروا" بقيامهم بعمليّات طيران إنتحاريّة وهجمات جريئة ٢,١٥٩ شخصًا.

بعد ساعات من الإعلان الأميركي في ١٥ آب "أغسطس" ١٩٤٥، الذي دعا إلى وقف القتال والاستسلام، قرّر الأميرال "أوغاكي" قائد الأسطول الجوّي الياباني الخامس أن "يموت انتحارًا بطريقة الكاميكاز"، أي بنفس الطريقة التي مات أو انتحر بها رجاله الذين أرسلهم إلى الموت. فقام بتجريد نفسه من رتبه العسكريّة وشاراته الميدانيّة وأوسمته الحربيّة، وأعلن على مسمع من رجاله الباقين ما يلي:

"سأطير الآن لأذهب وأتحطّم على سفن العدوّ مثل رجالي، فمن أراد اتباعي أيضًا فليرفع يده".

وكان عدد المتطوّعين يفوق عدد الطائرات المتوفّرة. ومن أصل الطائرات الزيرو الإحدى عشرة التي طارت، سبع طائرات أعطت إشارة بعد الطيران، وبينها طائرة الأميرال أوغاكي، بأنّها تنقضّ على أهداف بحريّة عسكريّة للعدوّ.

وفي المساء نفسه، أذاع الأميرال "تاكيجيرو أونيشي" الذي كلّفته المخابرات اليابانيّة بالأصل بتبنّي مشروع الطيران الكاميكازي لضرب قوّة العدوّ، الذي كان قد أصبح الرئيس المعاون لهيئة أركان الحرب في طوكيو، المذكّرة التالية: "إلى أرواح مرؤوسيّ السابقين الذين ضحّوا بأرواحهم انتحارًا فداء للوطن، أقدّم كلّ تقدير لشجاعتهم الخارقة، لعلّ موتي انتحارًا أيضًا يجلب لي الصفح من أولئك القتلى وعائلاتهم".

ثمّ غرس سيفه في أحشائه، انتحارًا بطريقة الساموراي، ولكنّه لم يمت حالاً، فرفض كلّ إسعاف طبّي، وحتّى طلقة الرحمة رفضها، وظلّ يعاني سكرات الموت حتّى الساعة ١٨ من اليوم التالي، حيث نفذت دماؤه التي كانت تسيل من نصل السيف إلى الأرض.

لقد أراد أونيشي بفرض هذا العذاب الأليم الطويل على نفسه أن يكفّر عن آثامه لأنّه كان أوّل من أحيا هذا التكتيك الذي لم تعرف له الحروب مثيلاً من قبل[١]...

---

١ ـ الجزائري سعيد، حرب المخابرات السريّة في أزمة الخليج، دار الجيل (بيروت،١٩٩٢) ص١٨٣ ـ ١٩٥.

المراجع والفهرس

لائحة المراجع

الأشقر رياض، قيادة الجيش الإسرائيليّ، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة (بيروت،١٩٨١)

أندرو كرستوفر، غورديسكي أوليغ، الاستخبارات السوفياتيّة في العالم ١٩١٧ ـ ١٩٩١، ترجمة هنادي السمرا، رينا شربل، نادر عسيران، دار الحقيقة (بيروت،١٩٩١)

بول جورج وبول دوغلاس، إسرائيل وأميريكا: علاقة حميمة، ترجمة د. محمّد زكريّا اسماعيل، بيسان للنشر والتوزيع (بيروت،١٩٩٤)

جريدة "الديار" اللبنانيّة.

الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجيل (بيروت،١٩٨٩)

الجزائري سعيد، حرب المخابرات السريّة في أزمة الخليج، دار الجيل (بيروت،١٩٩٢)

رافيف دان، وميلمان يوسي، أمراء الموساد، كلّ جاسوس أمير، تعريب ممدوح لطفي، دار الكتاب العربي (دمشق،١٩٩١)

زهر الدين د. صالح، الوطن العربي والموساد، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣)

زهر الدين د. صالح، عمليّات وقرصنة إلكترونيّة، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣)

زهر الدين د. صالح، ملفّ الاستخبارات الإسرائيليّة، المركز الثقافي اللبناني (بيروت،٢٠٠٣)

صالح محمود عابدين، المخابرات والأمن والجاسوسيّة، مكتبة مدبولي (القاهرة،٢٠٠٣)

طوماس غوردون، إنحطاط الموساد، إغتيالات وأكاذيب وارتزاق، ترجمة د. محمّد معتوق، دار بيسان (بيروت،٢٠٠٠)

عمّار نزار، الاستخبارات الإسرائيليّة، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر (بيروت،١٩٧٦)

الفالوجي فريد، جواسيس الموساد العرب، مكتبة مدبولي (القاهرة،٢٠٠٣)

فيتالي فاشيلفتش بتروستكو، البيت الأبيض والاستخبارات الأميركيّة، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر (دمشق، ١٩٨٩)

كاتس شموئيل، إسرائيل في مواجهة جبريل، حرب الثلاثين عامًا ضدّ أخطر قائد فلسطينيّ، ترجمة تحسين حلبي، تقديم ومراجعة اسماعيل دبج، دار بيسان (بيروت،١٩٩٧)

كيولر رونالد، داخل الـCIA، ترجمة مالك فاضل البدوي، الأهليّة للنشر والتوزيع (عمّان، لا.ت)

مجلّة "المحرّر العربيّ".

وكالة أ.ف.ب.

وكالة رويترز.

BBC ARABIC

Encyclopedia of Zionism and Israel, Edited by R. Patai. Herzl Press, Mcgraw Hill (New York, 1971

John Robert and Hadawi Sami, *The Palestine Diary,* PRC (Beirut,1970)

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة


Bibliotheca Alexandrina
0586421